وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مطبوعة محاضرات في مقياس:

الإقتصاد الكلي-01-

محاضرات وتمارين مقترحة

السنة الثانية ليسانس ميدان العلوم الإقتصادية و التسيير والعلوم التجارية

من إعداد:

الدكتور: عبدالهادي مختار

السنة الجامعية : 2022/2021

محاور مقياس الإقتصاد الكلي 01

حسب المقرر الوزاري

محاور مقياس الإقتصاد الكلي -1-حسب المقرر الوزاري

المحور الأول : مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية.

- ☒ *النظرية الإقتصادية الكلية وأهداف السياسة الإقتصادية الكلية.*
- ☒ *نشأة التحليل الإقتصادي الكلي.*
- ☒ *انواع التحليل الإقتصادي .*
- ☒ *النماذج الإقتصادية وفرضيات بناءها.*
- ☒ *معادلات و متغيرات النماذج الإقتصادية .*
- ☒ *صعوبات ومشاكل التحليل الإقتصادي الكلي.*

المحور الـثاني: النشاط الإقتصادي " المفاهيم وطرق القياس".

- ☒ *القطاعات الإقتصادية الكلية ووظائفها*
- ☒ *نماذج التدفق الدائري للناتج (الدخل) (النشاط الإقتصادي)*
- ☒ *حسابات الدخل (الناتج) " المفاهيم"*
- ☒ *طرق قياس الناتج (الدخل) (النشاط الإقتصادي)*
- ☒ *ملخص لمتطابقات وحسابات أخرى مرتبطة بالدخل (النشاط الإقتصادي)*

المحور الثـالث: **التحليل الكلاسيكي في التوازن الإقتصادي الكلي**

- ☒ **فرضيات التحليل الكلاسيكي**
- ☒ **التوازن العام عند الكلاسيك.**
- ☒ **تقييم التوازن العام عند الكلاسيك**

المحور الرابـــع: التحليل الكينزي في التوازن الإقتصادي الكلي

- ☒ *فرضيات التحليل الكينزي*
- ☒ *التوازن الإقتصادي الكلي وفقا لكينز*
- ☒ *التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من قطاعين*
- ☒ *التوازن الإقتصادي الكلي في إقتصاد مغلق (مكون من ثلاثة قطاعات)*
- ☒ *التوزن الإقتصادي الكلي في إقتصاد مفتوح.(مكون من أربعة قطاعات)*

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال.....5

توطئة **8**

المحور التمهيدي: مدخل تمهيدي لبعض المفاهيم الأساسية 10

أولا: مفهوم علم الإقتصـــــاد 10

1- تعريف كلمة إقتصاد..... **10**

2- تعريف علم الإقتصاد **10**

3- المشكلة الإقتصادية **12**

4- النظرية الإقتصادية وكيفية إختبارها..... **13**

5- النشاط الإقتصادي **14**

المحور الأول: مدخل للنظرية الإقتصادية الكلية..... 15

أولا: النظرية الإقتصادية الكلية وأهداف السياسة الإقتصادية الكلية..... **15**

1- النظرية الإقتصادية الكلية..... **15**

2- السياسة الإقتصادية الكلية وأهافها **15**

ثانيا: نشأة التحليل الإقتصادي الكلي **17**

1- المدرسة التاريخية ا(المذهب الإجتماعي)..... **18**

2- المدرسة التجارية **18**

3- المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)..... **18**

4-المدرسة الكلاسيكية..... **19**

5- المدرسة النيوكلاسيكية **19**

6- المدرسة الكينزية..... **20**

7- المدرسة الكينزية الجديدة **20**

8- المدرسة النقدية **20**

ثالثا :**أنواع التحليل الإقتصـــــــــــادي 21**

1- حسب معيار الشمول **21**

2- حسب معيار الزمن..... **21**

3- حسب معيار الصياغة **22**

رابعا: النماذج الإقتصادية وفرضيات بناءها..... 22

1- تعريف النموذج الإقتصادي..... **22**

2- فرضيات بناء النماذج الإقتصادية **23**

3- أهم النماذج الإقتصادية.....**24**

خامسا: معادلات متغيرات النماذج الإقتصادية 25

1- معادلات (دوال) النماذج الإقتصادية **25**

2- متغيرات النماذج الإقتصادية **26**

سادسا: صعوبات ومشاكل التحليل الإقتصادي الكلي 27

1-مشكلة التجميع..... **27**

2- مشكلة خطأ التركيب **27**

2- مشكلة خطأ الأوساط الحسابية **28**

أسئلة للمراجعة :المحور الأول مدخل للنظرية الإقتصادية..... .....**29**

المحور الثاني: النشاط الإقتصادي "المفاهيم وطرق القياس..... 30

أولا:القطاعات الإقتصادية الكلية ووظائفها **30**

1- القطاع الإستهلاكي (قطاع العائلات/ الأسر) **30**

2 -القطاع الإستثماري (قطاع الإنتاج/قطاع الأعمال/ القطاع الخاص)..... **31.**

3- القطاع الحكومي **31**

4- قطاع العالم الخارجي..... .....**32**

ثانيا:نماذج التدفق الدائري للناتج (الدخل)(النشاط الإقتصادي) 33

1- نموذج التدفق الدائري للناتج (الدخل) في إقتصاد مكون من قطاعين (النموذج البسيط) **33**

2- نموذج التدفق الدائري للناتج (الدخل) في إقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات(النموذج المغلق).....**35**

3- نموذج التدفق الدائري للناتج (الدخل) في إقتصاد مكون من أربعة قطاعات(النموذج المفتوح)..... **36**

ثالثا: حسابات الدخل أو الناتج "المفاهيم" **38**

1- الناتج المحلي (الداخلي) الإجمالي (الخام)**"PIB" Prodouit Intérieur Brut 38**

2-الناتج الوطني الإجمالي (الخام) "**PNB** **Prodouit National Brut** **39**

3- علاقة الناتج المحلي الإجمالي "PIB" بالناتج الوطني الإجمالي"PNB" **41**

4- الدخل الوطني الإجمالي (الخام)**Revenu National Brut "RNB"**.....**43**

رابعا: طرق قياس الناتج "الدخل"(النشاط الإقتصادي).. ..... **43**

1 - طريقة الدخول..... **44**

2 - طريق الإنفاق **48**

3 - طريقة الناتج..... **51**

خامسا: ملخص لمتطابقات وحسابات أخرى مرتبطة بقياس "النشاط الإقتصادي" **54**

1- ملخص لمتطابقات وحسابات أخرى مرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي (الخام)..... **54**

2- ملخص لمتطابقات وحسابات أخرى مرتبطة بالناتج الوطني الإجمالي (الخام).. **58**

سادسا: عقبات قياس الناتج (النشاط الإقتصادي) وأهميته **64**

1- عقبات قياس الناتج (النشاط الإقتصادي) **64**

2- أهمية قياس الناتج (النشاط الإقتصادي) **65**

سابعا: الناتج الإسمي النقدي والناتج الحقيقي **66**

1- الناتج الإسمي (النقدي) **67**

2- الناتج الحقيقي **67**

3- الأرقام القياسية للأسعار **67**

4- طرق قياس الرقم القياسي للأسعار **68**

أسئلة وتمارين للمراجعة:(المحور الثاني النشاط الإقتصادي المفاهيم وطرق القياس) **72**

المحور الثالث: التوازن الإقتصادي الكلي وفق التصور الكلاسيكي **75**

أولا:مدخل للتحليل الكلاسيكي **75**

ثانيا: فرضيات النموذج الكلاسيكي **75**

ثالثا:التوازن الإقتصادي الكلي للقطاع الحقيقي والنقدي **78**

1-إزدواجية التحليل الكلاسيكي (ثنائية التحليل) **78**

2- توازن القطاع الحقيقي في النموذج الكلاسيكي **79**

3- توازن القطاع النقدي في النموذج الكلاسيكي **96**

4- التوازن الآني للقطاعين الحقيقي والنقدي وفقا للتصور الكلاسيكي **106**

أسئلة وتمارين للمراجعة (المحور الثالث: التوازن الإقتصادي الكلي وفق التصور الكلاسيكي) **110**

المحور الرابع: التوازن الإقتصادي الكلي وفق النموذج الكينزي **113**

أولا: فرضيات التحليل الإقتصادي الكينزي **113**

ثانيا: الطلب الكلي والعرض الكلي **114**

1- العرض الكلي(Y^S) أو (A^S) **115**

2- الطلب الكلي A^D أو Y^D **116**

ثالثا: نماذج توزن سوق السلع والخدمات **116**

1- التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من قطاعين (نموذج كينزي بسيط) **117**

2- التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات **140**

3- التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من اربع قطاعات (إقتصاد مفتوح) **160**

أسئلة وتمارين للمراجعة : المحور الرابع (التوازن الإقتصادي الكلي وفق النموذج الكينزي) **173**

قائمة المصادر والمراجع **178**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	ص
الجدول رقم 01	مراحل إنتاج السلعة وكيفية حساب القيمة المضافة	53
الجدول رقم 02	ملخص متطابقات و حسابات الناتج المحلي الإجمالي	62
الجدول 03	ملخص متطابقات و حسابات الناتج الوطني الوطني	63

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
الشكل رقم 1	أركان المشكلة الإقتصادية	12
الشكل رقم 2	التدفق الدائري للناتج أو الدخل في نموذج اقتصادي مكون من قطاعين	34
الشكل رقم 3	التدفق الدائري للناتج في نموذج اقتصاد مغلق(متكون من ثلاث قطاعات)	36
الشكل رقم 4	التدفق الدائري للناتج في نموذج اقتصادي مفتوح (متكون من أربعة قطاعات)	37
الشكل رقم 5	حلقة التدفق الدائري للدخل	44
الشكل رقم 6	منحنى العرض الكلي وفقا للنموذج الكلاسيكي	80
الشكل رقم 7	منحنى دالة الإنتاج وفقا للنموذج الكلاسيكي	82
الشكل رقم 8	منحنى دالة عرض العمل وفقا للنموذج الكلاسيكي	84
الشكل رقم 9	منحنى دالة الطلب على العمل وفقا للنموذج الكلاسيكي	85
الشكل رقم 10	التوازن في سوق العمل وفقا للنموذج الكلاسيكي	87
الشكل رقم 11	علاقة التوازن بين سوق العمل وسوق الإنتاج وفقا للنموذج الكلاسيكي	89
الشكل رقم 12	منحنى دالة عرض الإدخار وفقا للنموذج الكلاسيكي	91
الشكل رقم 13	منحنى دالة عرض الإستثمار وفقا للنموذج الكلاسيكي	92
الشكل رقم 14	التوازن في سوق السلع والخدمات وفقا للنموذج الكلاسيكي	94
الشكل رقم 15	توازن القطاع الحقيقي وفقا للنموذج الكلاسيكي	96
الشكل رقم 16	منحنى عرض النقود وفقا للنموذج الكلاسيكي	99
الشكل رقم 17	منحنى معادلة كامبردج	104
الشكل رقم 18	توازن سوق النقد وفقا للنموذج الكلاسيكي	104
الشكل رقم 19	علاقة الناتج الحقيقي بالمستوى العام للأسعار وفقا للنموذج الكلاسيكي	105
الشكل رقم 20	منحنى دالة الطلب الكلي عند الكلاسيك	107
الشكل رقم 21	التوازن الإقتصادي الكلي حسب النموذج الكلاسيكي	108
الشكل رقم 22	منحنى العرض الكلي وفقا للتحليل الكينزي	115

الشكل رقم 23	توزيع الدخل في نموذج كينزي بسيط	117
الشكل رقم 24	منحنى دالة الإستهلاك الكينزية	119
الشكل رقم 25	منحنى دالتي الإستهلاك والإدخار	124
الشكل رقم 26	منحنى دالة الإستثمار المستقل	127
الشكل رقم 27	منحنى دالة الإستثمار التابع	128
الشكل رقم 28	تحديد مستوى توازن الدخل (طلب كلي=عرض كلي)	130
الشكل رقم 29	تحديد مستوى الدخل التوازني(الإستثمار= والإدخار)	132
الشكل رقم 30	تحديد مستوى توازن الدخل طريقة (إدخار=إستثمار) الإستثمار متغير تابع	130
الشكل رقم 31	منحنى دالة الإنفاق الحكومي	142
الشكل رقم 32	منحنى دالة التحويلات المستقلة عن الدخل	142
الشكل رقم 33	منحنى دالة الضرائب المستقلة عن الدخل	143
الشكل رقم 34	منحنى دالة الضرائب كمتغير تابع	144
الشكل رقم 35	مستوى توازن الدخل لنموذج مكون من ثلاثة قطاعات (طلب كلي=عرض كلي)	147
الشكل رقم 36	مستوى الدخل التوازني لنموذج كينزي مكون ثلاث قطاعات (تسربات= إضافات)	149
الشكل رقم 37	التمثيل البياني لحالات ميزانية الحكومة	156
الشكل رقم 38	الفجوة التضخمية	158
الشكل رقم 39	الفجوة الإنكماشية	159
الشكل رقم 40	منحنى دالة الصادرات	162
الشكل رقم 41	منحنى دالة الواردات كمتغير تابع	163
الشكل رقم 42	مستوى توازن الدخل لنموذج مكون من أربعة قطاعات (طلب كلي=عرض كلي)	165
الشكل رقم 43	مستوى الدخل التوازني لنموذج كينزي مكون أربعة قطاعات (تسربات= إضافات)	166
الشكل رقم 44	التمثيل البياني للميزان التجاري	167

توطئة:

إن مقياس الإقتصاد الكلي 01 مقياس مهم جدا في طور الليسانس وهو موجه لطلبة السنة الثانية ليسانس ميدان علوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبية و المطبوعة المنجزة عبارة عن سلسلة من المحاضرات وبعض التمارين التطبيقية الغرض منها توضيح أهم المتغيرات والمؤشرات الإقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الدول في الحكم على مدى نجاعة سياساتها الإقتصادية الكلية في وقتنا الحالي وكذا التطرق إلى آليات تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي في المجتمعات ،كما أن المقياس يندرج ضمن الوحدات الأساسية لطلبة السنة الثانية ويعتبر من بين المقاييس المهمة في السداسي الثالث ونهدف من خلاله إلى:

أولا :أهداف المقياس:

يهدف هذا المقياس إلى:

1. تحديد مفهوم علم الإقتصاد وكذا بعض المفاهيم الأخرى المتعلقة بالمقياس منها النشاط الإقتصادي ، الحاجات علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الأخرى.

2. إزالة الغموض عن مفهوم النظرية الإقتصادية الكلية مع التطرق إلى كيفيات بناء النماذج الإقتصادية الكلية مع التركيز على دراسة ومعرفة وضرورة التفريق بين المتغيرات الإقتصادية الداخلية والمتغيرات الإقتصادية الخارجية وكذا ضرورة التمييز بين المعادلات السلوكية والمعادلات التعريفية وشروط التوازن.

3. دراسة المفاهيم والمجاميع الخاصة بحسابات الناتج الوطني كالناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الأجمالي وأساس التمييز بينهما وكذا الناتج الوطني الصافي بسعر السوق ،الناتج المحلي الصافي بسعر السوق،الدخل الوطني ،الناتج المحلي بسعر التكلفة،الدخل الشخصي والدخل المتاح...إلخ

3. دراسة التوازن الإقتصادي الكلي وفقا لرؤية رواد المدرسة الكلاسيكية .

4. التطرق إلى التوازن الإقتصادي الكلي وفقا للنموذج الكينزي،بداية بفرضيات هذا النموذج ،ثم تحديد الدخل التوازني في نموذج كينزي مكون من قطاعين مع التركيز على أهم افكار كينز، نظرية الطلب الفعال والاستخدام الكامل، دالة الاستهلاك ودالة الادخار، دالة الاستثمار، الكفاية الحدية لرأس المال، التحليل الكينزي بسعر الفائدة ، المضاعف وأنواعه ، ظاهرة المعجل)،ثم تحديد الدخل الوطني مع وجود قطاع حكومي وصولا إلى تحديد الدخل الوطني في نموذج كينزي مكون من أربعة قطاعات بإضافة قطاع العالم الخارجي.

ثالثاً: توزيع محاضرات المقياس:

الأسبوع	الموضوع
الأول	**مدخل عـــــام** يتحدد من خلاله مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمقياس: النشاط الإقتصادي ، المشكلة الإقتصادية وعناصرها، الحاجات الإنسانية والحاجات الإقتصادية،علاقة علم الإقتصاد بالعلوم الاخرى.....إلخ .
الثاني	**مدخل إلى ماهية النظرية الإقتصادية الكلية:** نشأة التحليل الإقتصادي الكلي وأهميته، مفهوم السياسة الإقتصادية الكلية وأهدافها ، أنواع التحليل الإقتصادي.
الثالث	**النماذج الإقتصادية الكلية وفرضيات بناءها** ، المتغيرات الداخلية و المتغيرات الخارجية، المتغيرات والبرامترات " المعلمات"،متغيرات التدفق ومتغيرات المخزون،المعادلات السلوكية والمعادلات التعريفية،شرط التوازن.
الرابع	**مدخل لحسابات الناتج الوطني** :1-قطاعات الإقتصاد الوطني ووظائفها 2- عوامل (عناصر) الإنتاج 3- الناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي4-طرق حساب الناتج. 5-الناتج الوطني الصافي بسعر السوق 6- الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة 7-الدخل الشخصي و الدخل التصرفي
الخامس	1- التحليل الكلاسيكي في التوازن الإقتصادي الكلي 2-فرضيات التحليل الكلاسيكي و دالة الإنتاج في نموذج كلاسيكي
السادس	4-التوازن في القطاع الحقيقي: 1- التوازن في سوق العمل (دراسة عرض العمل) 2-(دراسة الطلب على العمل) 3- حالة التوازن في سوق العمل.
السابع	5 -التوازن في سوق النقد(1-دراسة الطلب على النقود 2- دراسةعرض النقود) 3-حالة التوزان في سوق النقد 4- تقييم التوازن في الإقتصادي الكلي وفق النموذج الكلاسيكي
الثامن	التحليل الكينزي في التوازن الإقتصادي الكلي (فرضيات التحليل الكينزي،التوازن الإقتصادي وفقا لكينز دوال (الإستهلاك، الإدخار الإستثمار)
التاسع	التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من قطاعين (تحديد الدخل التوازن بطريقتين –طلب كلي /عرض كلي و وطريقة إستثمار إدخار مع التطرق إلى المضاعفات وأثرها على الدخل في هذا النموذج
العاشر	التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات "إقتصاد مغلق" (تحديد الدخل التوازن بطريقتين – طلب كلي /عرض كلي و وطريقة إضافات استثمارية /تسربات إدخارية مع التطرق إلى دالة الضرائب وتأثيرها على النموذج بالإضافة إلى الفجوة الإنكماشية والفجوة التضخمية وكذا أثر المضاعفات حالة إرتباط الضرائب بالدخل.
الحادي عشر	التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من أربعة قطاعات "إقتصاد مفتوح" (تحديد الدخل التوازن بطريقتين – طلب كلي /عرض كلي و وطريقة إضافات استثمارية /تسربات إدخارية مع التطرق إلى دالة الواردات والصادرات وكذا المضاعفات في هذه الحالة
الثاني عشر	مراجعة عامة ومقارنة بين التحليل الكلاسيكي للتوازن الإقتصادي الكلي والتحليل الكينزي في التوازن الإقتصادي الكلي

المحور التمهيدي: مدخل تمهيدي لبعض المفاهيم الأساسية

إنه من الضروري عند البدء بدراسة موضوع ما أن نعرض طبيعته ذلك أن مثل هذا العرض يحدد لنا طرق معالجة الدراسة التي نقوم بها ، كما أنه يحدد لنا نطاقها ،وعليه و حرصا منا على هذا فإنه عند البدء بدراستنا لمقياس الإقتصاد الكلي فلابد لنا من عرض طبيعة هذا الموضوع وهو ما يقودنا بالضرورة إلى ضرورة الإلمام بالعديد من المفاهيم والتي يمكننا إيجازها فيمايلي :

أولا: مفهوم علم الإقتصاد

1- تعريف كلمة إقتصاد :كلمة إقتصاد في اللغة مأخوذة من القصد والقصد في اللغة هو خلاف الإفراط الإسراف والتبذير.

ويعود أصل كلمة إقتصاد إلى الكلمة الإغريقية **OIKOS NOMOS** وهي كلمة تعني تدبير شؤون البيت أو قوانين الإقتصاد المنزلي ،وانتقلت إلى لغات عديدة إلى ما يفيد **اقتصاد** بالعربية و **ECONOMIE** بالفرنسية و **ECONOMIC** بالإنجليزية.

ويعتبر أنطوان دي مونكريتيان **Antoine de Montchristien** أول من استخدم تعبير الإقتصاد السياسي المنشور سنة **1615** م ، وقد جاءت إضافة كلمة السياسي للدلالة على الدولة لأن المؤلف إهتم بمالية الدولة[1].

وأصبح مصطلح الإقتصاد السياسي متداولا في الجامعات ، وأصبح يطلق عليه في العالم الأنجلوسكسوني مجازا "الإقتصاد" بدل الإقتصاد السياسي وهذا منذ أن عنون ألفريد مارشال **"Alfred Marshall"** كتابا له بعنوان "**مبادئ الإقتصاد**" والذي صدر سنة **1890** م.

2- تعريف علم الإقتصاد:هناك عدة تعاريف لعلم الإقتصاد ،تختلف حسب المراحل التاريخية لتطور الفكر الإقتصادي وحسب الإتجاهات المتعددة لرواد هذا الفكر ولعل من أقدم التعاريف تعريف آدم سميث حيث عرفه في كتابه "**دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم**" الذي نشر سنة

[1] – هوشيار معروف، **تحليل الإقتصاد الكلي** ،دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،2005، عمان ،الأردن ، ص 15

1776م على أنه " علم الإقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد في ثراء الأمم".وهو ما يقودنا إلى استخلاص أن الثروة و وسائل زيادتها هو الموضوع الذي تنصب عليه دراسة علم الإقتصاد.

كما عرفه ألفريد مارشال**"Alfred Marshall"** في كتابه "مبادئ الإقتصاد " المنشور سنة **1890** م بقوله " علم الإقتصاد هو ذلك الذي يهتم بدراسة للإنسان في أعماله التجارية اليومية وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان المتعلقة بالنشاط الإجتماعي والمتصلة بكيفية حصوله على الدخل"ومن خلا هذا التعريف نجد أن هناك مصطلحات جديدة أدخلت على هذا التعريف ألا وهي الدخل والتوزيع والنشاط الإجتماعي[1].

كما عرفه (**Pigou**) في كتابه اقتصاديات الرفاهية في عام **1920** بأنه " ذلك العلم الذي يدرس ويبحث في كيفية حصول الأفراد على أقصى إشباع ممكن وزيادة مستوى معيشة الأفراد في أي مجتمع"

كما أنه من بين التعاريف الشائعة لعلم الإقتصاد التعريف الذي جاء به (**L.Robins**) في كتابه طبيعة علم الإقتصاد ومعناه المشور سنة **1932**م حيث عرف علم الإقتصاد على أنه " ذلك العلم الذي يدرس النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة والمتزايدة بواسطة موارده المحدودة والنادرة"[2].

ما يمكن استخلاصه من خلال التعاريف السابقة هو أن علم الإقتصاد يسعى إلى الجري وراء خلق الثروة ، وكيفية توزيع الدخل وكذا الحاجات اللامتناهية التي يسعى الإنسان إلى إشباعها أو تحقيقها بواسطة موارده المحدودة،وعليه ومن خلال ماسبق فإن هذا التناقض الموجود بين ندرة الموارد(الموارد المحدودة) والحاجات اللامتناهية هو ما نسميه **بالمشكلة الإقتصادية**.

---

[1]- محمد راتول،**محاضرات في الإقتصاد الجزئي**،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2004،ص 01

[2] – بلخريصات رشيد ، **الإقتصاد الكلي ، دروس وتمارين** ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2006، ص 01، ص 02

وعلم الإقتصاد يسعى إلى حل المشكلة الإقتصادية من خلال الإستخدام الأمثل للموارد للحصول على أقصى إشباع ممكن لحاجات أفراد المجتمع.

3- المشكلة الإقتصادية: إن من بين بوادر المشكلة الإقتصادية هو محدودية الموارد وبتعبير دقيق هو عدم توفر الموارد بالقدر اللازم لتلبية كل الحاجات الإقتصادية وهي مشكلة تواجه كل إقتصاديات العالم عبر جميع الأزمنة وبغض النظر عن توجهاتها الإقتصادية.

ومن خلا ما سبق يتبين لنا من خلال الشكل التالي عدد من العناصر الأساسية التي تشكل فروع وأركان المشكلة الإقتصادية :

الشكل01: أركان المشكلة الإقتصادية

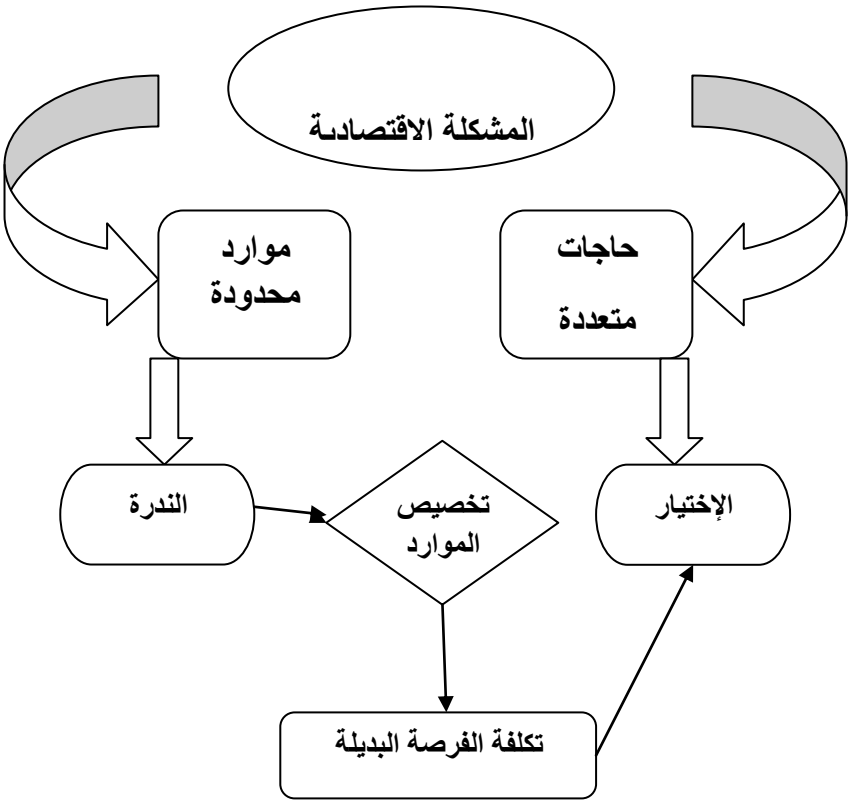

مما سبق ولحل المشكلة الإقتصادية ، فإن علم الإقتصاد يعمل على تعظيم تلبية الحاجات من جهة مع العمل على التقليل من محدودية الموارد من جهة أخرى، ويكون ذلك باستخدام مجموعة من العلاقات والفرضيات والمفاهيم في سبيل الوصول إلى الحل الأمثل للمشكلة الإقتصادية، وبطبيعة الحال

واختصارا لما سبق فالحل الأمثل لن يكون إلا من خلال علم الإقتصاد إذ يبحث عن الإستخدام الأمثل للموارد المحدودة ويكون ذلك على مستويين أساسيين هما المستوى الأول النظرية الإقتصادية الجزئية والمستوى الثاني النظرية الإقتصادية الكلية.

4- النظرية الإقتصادية وكيفية إختبارها

تعرف النظرية الإقتصادية بأنها تعميم وتجريد للواقع بغية عزل عدد محدود من العوامل والأسباب الأكثر مساهمة في الحدث الإقتصادي بغية تقديم فهم أفضل للحدث، وتتكون من مجموعة من التعريفات الإقتصادية الخاصة بظاهرة إقتصادية معينة والإفتراضات ذات العلاقة التي يمكن إستخدامها بواسطة التحليل المنطقي للوصول إلى نتائج إقتصادية معينة للتنبؤ بمسار الظاهرة موضوع الدراسة ويتألف الإقتصاد من مجموع هذه النظريات.

وبالتالي فإن النظرية هي فرضية تثبت صحتها،وهذه الفرضية هي عبارة عن "الشرط وجوابه"فإذا تطابقت الفرضية مع الواقع تقبل كنظرية وإذا تناقض تعاد صياغتها من جديد، أما إختبار النظرية الإقتصادية فإنه يتم من خلال قدرتها على الشرح والتنبؤ وليس بواقعية إفتراضاتها[1].ويمكن التمييز بين مستوين

ويشكل المستوى الأول النظرية الاقتصادية الجزئية والمستوى الثاني النظرية الاقتصادية الكلية

- ✓ **المستوى الأول (النظرية الإقتصادية الجزئية)**:وهي جزء من النظرية الإقتصادية وتهتم بدراسة الفرد والمؤسسة وهو مانسميه الإقتصاد الجزئي ويهتم بدراسة سلوك الأفراد والمؤسسات في محيط تبادلي هو السوق.
- ✓ **المستوى الثاني (النظرية الإقتصادية الكلية)**: ويهتم بدراسة المجتمع أو الدولة وهو ما نسميه الإقتصاد الكلي والذي يهتم بدراسة الظواهر الإقتصادية الكلية وكذا العلاقة التي

[1] – كامل علاوي كاظم الفتلاوي،حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الإقتصاد**،دار صفاء للطباعة و النشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،2009، عمان ،الأردن ، ص 43

تربط هاته المتغيرات فيما بينها ومن بين المتغيرات الإقتصادية الكلية نجد : الدخل الوطني ، الناتج المحلي الإجمالي ، الإستهلاك ، الإدخار ، التضخم ، البطالة.....إلخ

5- النشاط الإقتصادي: إن النشاط الإقتصادي يعني العمل والتفاعل مع المحيط ،وهو يهتم بالتعرف على الحاجات غير المحققة وانتقاء الحاجات التي يمكن تلبيتها وبذلك يمكنها اختيار المنتوجات المناسبة لذلك.

مما سبق أن لب النشاط الإقتصادي يتمثل في الحاجات فهي بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي وعليه فلابد لنا من إزالة الغموض عن مفهوم الحاجات.

5-1- مفهوم الحاجات :الحاجة هي شعور الإنسان بالرغبة في الحصول على شيء معين ويرافق هذا الشعور الإحساس بالحرمان ويزول بجرد إشباعها. كما يمكن أن نعتبر الحاجة عبارة عن حالة نقص يعبر عنها الإنسان وتتكون الحاجة من عنصرين هما :

- إحساس مؤلم ناتج عن نقص ما كالعطش والجوع.
- اللجوء الى وضح حد لهذا الألم أو التقليص منه .

كما أن للإنسان حاجات مختلفة ومتعددة تختلف باختلاف الأشخاص فنجد الحاجات المادية كاللباس والسكن والأكل وحاجات فيزيولوجية كالنوم والراحة وحاجات أخرى نفسية كالمطالعة والسفر.

المحور الأول: مدخل للنظرية الإقتصادية الكلية

أولا: النظرية الإقتصادية الكلية وأهداف السياسة الإقتصادية الكلية

1- النظرية الإقتصادية الكلية :وتهتم النظرية الاقتصادية الكلية أو الإقتصاد الكلي بدراسة وتحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية على مثل الناتج الوطني الإجمالي المستوى العام للأسعار ، مستوى الاستخدام التام، الدخل الوطني، التجارة الخارجية.....إلخ

2- السياسة الإقتصادية الكلية وأهدافها

2-1 السياسة الإقتصادية الكلية:تلعب السياسة الإقتصادية الكلية دور مهما في تنظيم النشاطات الإقتصادية بين مختلف الأعوان الإقتصاديين وهو مايتطلب من صانعي السياسات الإقتصادية الكلية إتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة للوصول إلى تحقيق أهدافها بكفاءة،وهناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم السياسة الإقتصادية الكلية فتعرف على أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الإقتصادية للإقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة"[1] وعليه فإن وضع السياسة الإقتصادية من إختصاص الدولة غير أن ماهو جدير بالإشارة قبل دراسة ووضع السياسة الاقتصادية الكلية فإنه لابد من تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد المعني بالدراسة.

2-2 أهداف السياسة الإقتصادية الكلية :من المعلوم أنه لا يمكن وضع سياسة اقتصادية معينة دون أهداف محددة لها،ومن الواضح أن أهداف السياسات الاقتصادية تختلف من اقتصاد إلى أخر، إلا أن جل المجتمعات الإقتصادية تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية التي تحقق الإستقرار الإقتصادي ونذكر منها:

2-2-1 **العمالة الكاملة (التشغيل الكامل أو الاستخدام التام)**:ويقصد التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية بمعنى ألا يبقى بعض المموارد عاطلا.

وبالنسبة العمالة الكاملة فيوجد مفهومان نظري وعملي و يقصد بالتشغيل الكامل نظريا استخدام جميع الموارد استخداما كاملا وأمثلا ومن ثم فإن هدف العمالة الكاملة هو الوصول بمعدل البطالة

[1] – عبد المطلب عبد الحميد،**السياسات الإقتصادية– تحليل جزئي وكلي**،مكتبة زهراء الشرق النشر والتوزيع،1998، القاهرة ،مصر،ص 208

إلى الصفر، وهو هدف يصعب الوصول إليه في الواقع العملي وهذا ما يجعلنا نقبل وجود معدل بطالة عادي أو طبيعي وذلك بربطه بمعدل النمو والتضخم...الخ[1]، أي أن معدل البطالة الطبيعي هو ذلك الذي يسمح وجوده بتسكين العمالة في مؤهلاتها الملائمة. مع العلم أن معدل البطالة الذي يكون بين **03%** و**4 %** يعد مقبولا.

2-2-2 استقرار الأسعار: إذا كان هدف العمالة الكاملة هو الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وهو هدف يصعب الوصول إليه عمليا فإن استقرار الأسعار لا يعني تحقيق معدل تضخم يساوي صفر، وإنما المحافظة على معدل تضخم ثابت عند مستوى منخفض نسبيا في حدود **01%** إلى **03%**، وهذا لا يعني عدم زيادة الأسعار وإنما أن تكون تلك الزيادة مبررة اقتصاديا مثل زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة أسعار المواد الأولية المستوردة...الخ. ويتمثل استقرار الأسعار في المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين، حيث يجب أن يكون معدل الزيادة في متوسط دخل الفرد السنوي أكبر من معدل التضخم، لأنه لو حدث العكس سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ومنه انخفاض الطلب الكلي ومن ثم حدوث الركود الاقتصادي[2].

2-2-3 عدالة توزيع الدخول: ومن بين ماترمي إليه الساسة الإقتصادية الكلية هو محاولة توزيع الناتج الوطني بشكل عادل بين أفراد المجتمع أو على الأقل قريب من العدالة. وهذا يعني مكافأة الأفراد حسب إنتاجيتهم وجهودهم ومساهمتهم في العملية الانتاجية أي "كل فرد حسب عمله" وفي هذا الإطار فإنه من العدالة في توزيع الدخل ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد عامل من أفراد المجتمع[3].

2-2-4 النمو الإقتصادي: ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسة الإقتصادية الكلية لأي بلد ويقصد به الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية (إنتاج السلع والخدمات) لاقتصاد ما، مما يؤدي إلى زيادة دخل الفرد الحقيقي أي تحسن قدرته الشرائية[4]. وكلما كان معدل نمو الدخل

---

[1] – بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،دار العلوم للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،2007،الجزائر،ص23

[2] – بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،المرجع السابق،ص23،ص24

[3] – عمر صخري،**التحليل الإقتصاد الكلي** ،ديوان المطبوعات الجامعية،طبعة 1994،الجزائر ، ص 13

[4] – بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،المرجع السابق،ص22

الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان كان ذلك أفضل لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد[1].

2-2-5 التوازن الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات):يلخص ميزان المدفوعات كل المعاملات الاقتصادية بين البلد والعالم الخارجي خلا فترة زمنية معينة، وتشمل المعاملات كل من الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال، فتقيد الصادرات في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً موجبة، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً سالبة، وعند تدفق رأس المال من البلد الى العالم الخارجي فأن التدفقات تقيد في الجانب المدين باعتبارها بنوداً سالبة، أما اذا كان التدفق الى داخل البلد من العالم الخارجي فأنها تقيد في الجانب الدائن باعتبارها بنوداً موجبة.اذا تجاوز مقدار المعاملات المقيدة كبنود سالبة (المدفوعات (مجموع المعاملات المقيدة كبنود موجبة (المتحصلات)فأن ذلك يعني حصول عجزاً في ميزان المدفوعات، ولا بد للدولة هنا ان تتخذ اجراءات لتصحيح الوضع والا ضاعت مكاسبها من التجارة الدولية. [2]

ثانيا: نشأة التحليل الإقتصادي الكلي.

إن أول من إستخدم مصطلح الإقتصاد الكلي **Macro-Economics** هو الإقتصادي النرويجي ركنر أنطون كِتل فريش [*] **Ragnar Anton Kittil Frich** "" سنة **1933** ويتكون المصطلح من كلمتين **Macro** وهي مشتقة من الكلمة اليونانية **Makros** وتعني كبير وكلمة **Economics** وتعني إقتصاد أي الإقتصاد الكبير،حيث إنتقلت التسمية فيما بعد إلى ما يسمى بالإقتصاد الكلي أو التجميعي وما يجب التنويه إليه هو أن الإقتصاد الكلي لم يولى له الاهمية البالغة في التحليل الإقتصادي إلا منتصف الثلاثينات وتحديدا سنة 1936 عندما قام الإقتصادي الإنجليزي كينز بنشر كتابه "النظرية العامة في التشغيل

---

[1] – عمر صخري،**التحليل الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص 12.

[2] – جواد كاظم عبد نصيف البكري ،**أهداف السياسة الإقتصادية الكلية**، تاريخ الإطلاع 2021/08/22
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&depid=1&lcid=48437

[*] ركنر أنطون كِتل فريش **Ragnar Anton Kittil Frich** "" إقتصادي نرويجي ولد بأوسلو في 03 مارس 1895 وتوفي في 31 جانفي 1973 متحصل على شهادته في الإقتصاد من جامعة أوسلو في عام 1919 ودرس في باريس ولندن قبل أن يتحصل على شهادة الدكتوراه في الإحصاء الرياضي عام 1925""

والفائدة والنقود"غير أن هذا لايعني أنه لم يكن هناك إهتمام بهذا النوع من التحليل من قبل وهو ما نستدل به من خلال مايلي:

1-المدرسة التاريخية (**المذهب الإجتماعي التاريخي**): وماحدث في تلك الفترة أي خلال القرن السادس عشر هو ظاهرة الإرتفاع الكبير في الأسعار بداية في إسبانيا ثم إنتقل هذا الإرتفاع ليعم أوروبا كافة ، وهو ما أدى إلى حدوث مناظرة بين رواد هذه المدرسة

Malestroidو **Bodin** لتفسير ظاهرة الإرتفاع في الأسعار وفسرت من طرف الأول على أنها الإسراف في النفقات الملكية (القصر الملكي) أما **Bodin** ففسر ذلك على ان الإرتفاع في الأسعار راجع إلى تدفق المعادن النفيسة (النقود) من أمريكا[1].

2-المدرسة التجارية :مع نهاية القرن 16م وبداية القرن 17 فقد نادى رواد هذه المدرسة بضرورة تحقيق مصلحة المجتمع ككل على مصلحة الفرد أو الطبقة وكذا ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي حتى ولو إقتصر ذلك على التنسيق والتوجيه وذلك لعدم ثقتهم في الناط الإقتصادي الفردي.

3-المدرسة الطبيعية(الفيزيوقراطية):كان تحليل المدرسة يميل إلى التحليل الإقتصادي الكلي وهذا مايمكن إستنتاجه من جدول كيني **QUESNAY** وتطرقه لدروة إنتاج الناتج الوطني وكيفية توزيعه بين الطبقات الإجتناعية الثلاثة (طبقة الملاك،طبقة الفلاحين،طبقة الحرفيين أو الصناع).

ولتبسيط الجدول اعترف كيناي ان الارض ملك لاصحاب الارض (الملاك) وتستغل بواسطة فلاحين يؤجرون هذه الاراضي،وهو يطلق عليهم تسمية الطبقة المنتجة الحقيقية[2] وان ما ينتجه هؤلاء ينبغي ان يكفي لسد حاجاتهم وحاجات ملاك الاراضي وكذلك الطبقة العقيمة (الحرفيين أو الصناع).

[1] – محمد عبد المومن،**التحليل الإقصادي الكلي** ،مطبوعة محاضرات ،كلية العلوم الإقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2007 /2008 ، ص10.

[2] – عبد الرحمان يسري ، **تطور الأفكار الإقتصادية** ،دار القلم، بدون طبعة ،بيروت ،لبنان،،ص164.

4-المدرسة الكلاسيكية: إنطلاقا من المقولة الشهيرة لمؤسس المدرسة الكلاسيكية آدم سميث[*]"Adam Smith"**"دعه يعمل دعه يمر"** والتي تنادي بالحرية الاقتصادية فإن المدرسة الكلاسيكية ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر مع آدم سميث و استمرت حوالي مائة عام، وبلغت نضجها الفكري الكامل في أعمال **دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل**،وكانت هيمنة نظريات التيار الكلاسيكي على الفكر الاقتصادي في بريطانيا العظمى إلى حدود عام **1870** وركزت على سياسة النمو الاقتصادي وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

5-المدرسة النيوكلاسيكية:تعتبر هذه المدرسة إمتدادا للمدرسة الكلاسيكية لأنها تؤمن بالليبيرالية كمنطق للنشاط الإقتصادي،ولكنها إختلفت معها في نقطتين هما:طريقة التحليل ونظرية القيمة لذا يعتبر الإقتصاديون المدرسة الحدية بمثابة مدرسة كلاسيكية حديثة New Classics ومن ابرز مفكريها ستانلي جيفون (1835-1882) ويمثل الحدية المنفعية و كارل مانجر (1849-1921) ويمثل الصيغة السيكولوجية (النفسية) للحدية الفريد مارشال (1842-1924). ووفقا للمدرسة النيوكلاسيكية فإن علم الإقتصاد هو علم المفاضلات (الإختيارات)أي أن نشاط الإقتصاد يدور حول:الغاية/الندرة/الحاجات وعلم الإقتصاد يقوم بدراسة وتحليل كيف يجب أن يتصرف الفرد بما يساعده على استخدام الوسائل المحدودة. فإذا كان الفرد منتج يجب دراسة كيفية التصرف ليصل هذا الفرد لأقصى ربح ممكن من جراء مزج مجموعة من عوامل الإنتاج،وإذا كان الفرد مستهلك يجب دراسة كيفية الوصول إلى أقصى تلبية لحاجاته باستعمال ميزانية معينة. وانتهجت النيوكلاسيكية (المنطق الحدي) الذين يقوم على الإستمرارية في تطور الظواهر الإقتصادية حيث يتم عن طريق عملية تجريدية تجزئة الظواهر وتحويلها إلى متغيرات متتالية وباستعمال الرياضيات يمكن الوصول إلى النتائج.

---

[*] آدم سميث "Adam Smith" فيلسوف واقتصادي ليبرالي ولد في 5 جوان 1723 في مدينة أسكتلندية صغيرة تسمى كيركالدي وتوفي في 17 جويلية 1790 ويعد مؤسس علم الاقتصاد السياسي وواضع مبادئه الأولى في كتابه المشهور "ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776. وقد قامت على أفكاره ونظرياته أسس "المدرسة الكلاسيكية" في الاقتصاد.

6-المدرسة الكينزية:ظهرت النظرية الكينزية في الاقتصاد في فترة إمتدت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث خيمت أصعب فترات الأزمة الاقتصادية الكبرى. وقد جاءت النظرية الكينزية كانتقاد لأفكار وإسهامات المدرسة الكلاسيكية.

إن الإقتصاد الكلي الذي سمي بالإقتصاد الكينزي في هذه المدرسة بني وفقا لتصورات جون مينارد كينز لأنه بني على أفكار وأعمال كينز إذ أنه يركز في تحليله على الطلب الكلي بإعتباره العامل الأساسي في ظواهر وقضايا مثل التضخم والبطالة ودافع عن سياسات التدخل الحكومية في الاقتصاد، حيث تتدخل الحكومات عن طريق الضرائب والسياسات المالية والنقدية لتخفيف الآثار العكسية للركود الاقتصادي والكساد والوفرة الاقتصادية.

7-المدرسة الكينزية الجديدة: بقيت أفكارها وفية لأفكار كينز حيث يؤمنون بفكرة التوازن الدائم في وضعية التشغيل غير التام .مع رفضهم التحليل الكمي لظاهرة النقود .مع تأييدهم اللا مشروط لتدخل الدولة لتنظيم الوضع الاقتصادي من خلال بنود الميزانية .كما انهم صاغوا نماذجهم على أساس التوازن العيني. [1]

8-المدرسة النقدية :ومن بين أهم رواد المدرسة النقدية "**L'ecole Monétariste**"نجد الإقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان [*] **Milton Fridman** الذي طوّر نظريته الاقتصادية اعتمادًا على الإطار العام للاقتصاد الكينزي، لكنه توصل إلى استنتاجات مختلفة قليلًا فيما يخص السياسة الاقتصاديةوسُميت نظريته المدرسة النقدية، التي عبَّر من خلالها عن أهمية السياسة النقدية وأوضح أن لتغير المعروض النقدي تأثيرات على المدى القريب والبعيد تحديدًا، تأثيره في مستويات الأسعار، وذهب أبعد من ذلك باستخدام النظرية النقدية في معارضته الصريحة لمبدأي كينز المضاعف ومنحنى فيليبس.

---

[1] – محمد عبد المومن،**التحليل الإقصادي الكلي** ،مرجع سبق ذكره، ص12.

[*] **ميلتون فريدمان** عالم اقتصاد وإحصاء أمريكي. وُلِد في 31 يوليو 1912 في نيويورك، وتُوفي في 16 نوفمبر 2006 في كاليفورنيا.نشأ على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، ودرس الرياضيات والاقتصاد في جامعة روتجرز. تخرج سنة 1932، وتابع دراسته ليحصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولومبيا سنة 1946عُرف بإيمانه الشديد برأسمالية السوق الحر.

ثالثا: أنواع التحليل الاقتصادي : يمكننا التمييز بين عديد الأنواع من التحليل الإقتصادي وبالإعتماد على مجموعة من المعايير نذكر منها:

1- حسب معيار الشمول : ويقصد به درجة شمول نماذج التحليل للمتغيرات الإقتصادية في الظواهر الإقتصادية وينقسم إلى نوعين:

1-1 **تحليل جزئي**: وهو تحليل الوحدات المفردة (الجزئية) كأن ندرس سلوك المستلك الفرد أو المنتج بمعنى دراسة العلاقة بين الظواهر الإقتصادية موضوع التحليل وبين أحد المتغيرات المستقلة مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

1-2 **تحليل كلي (عام)**: ونعني به دراسة الظواهر الإقتصادية الكلية كالتضخم، البطالة وهو أيضادراسة العلاقة بين المتغيرات المختلفة للظاهرة المعنية،إرتباطا بالعوامل التي تحيط بها[1].

2- حسب معيار الزمن: يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من التحليل الاقتصادي كمايلي:

2-1- **التحليل الساكن**: هو تحليل إقتصادي قائم على دراسة الظاهرة في لحظة معينة وهو لا يأخذ بعين الإعتبار عنصر الزمن في الظاهرة الإقتصادية محل الدراسة وبالتالي فهو يركز على التحليل اللحظي المؤقت ويكون هذا النوع من التحليل في الفترة القصيرة.

2-2- التحليل الساكن المقارن: هو التحليل الاقتصادي الذي يدرس االظواهر الإقتصادية وعلاقتها ببعضها البعض عند أوضاع التوازن المتتالية دون التعرض للكيفية التي يتم بها هذا الإنتقال من نقطة توازن إلى أخرى.

2-3- التحليل الحركي (الديناميكي):يتركز هذا النوع من التحليل الاقتصادي بصفة خاصة عند دراسة ظاهرة اقتصادية على عنصر الزمن،بمعنى أنه يدرس الظاهرة محل الدراسة وفقا لتغيراتها عبر الزمن أي أن دراسة أي ظاهرة إقتصادية يكون مرهون بعنصر الزمن وهو التحليل الأقرب إلى الواقع.

[1]- بسام الحجار، عبد الله رزق،**الإقصادي الكلي** ،دار المنهل اللبناني ،الطبعة الأولى،بيروت،لبنان ،2010 ،ص7.

3- **حسب معيار الصياغة**:ويمكن أن نميز بين أربعة أنواع من التحليل الاقتصادي هي:

3-1- التحليل الاقتصادي النظري (الوصفي): بمعنى أنه يدرس الظواهر الاقتصادية والمتغيرات المؤثرة فيها بصفة نظرية أو وصفية ويستخدم هذا التحليل لدراسة الظواهر الإقتصادية التي يصعب دراستها دراسة رياضية أو كمية (باستخدام الرياضيات والإحصاء) ويحتل هذا النوع مكانة جد هامة في ميدان العلوم الإقتصادية التي تعتمد بدرجة أوللى على تقديم شرح أو تفسير مفصل للظاهرة محل الدراسة بمعزل عن الأساليب الكمية .

3-2- التحليل الاقتصادي الرياضي: هو ذلك النوع من التحليل الاقتصادي الذي يعتمد على استخدام الأداوت الرياضية في تحليل العلاقات القائمة بين متغيرات الظواهر الاقتصادية المختلفة، وما يمكننا التنويه إليه هو أن اللجوء إلى التحليل الرياضي لا يعني بالضرورة إهمال التحليل الوصفي النظري فهو مكمل له فالنتائج المتحصل عليها والتي تمت معالجتها باستخدام الأسلوب الرياضي تحتاج إلى تحليل وتفسير وشرح من خلال إستخدام التحليل الوصفي النظري.

3-3- التحليل الاقتصادي البياني (الهندسي): بالإضافة إلى الأساليب السابقة الذكر وفقا لهذا المعيار، هناك نوع آخر من التحليل ألا وهو التحليل الهندسي (البياني) والذي يعتمد على التمثيلات البيانية للعلاقات بين المتغيرات والعلاقة المتبادلة بينهما فهو يوضح طبيعة وشكل هذه العلاقة بتمثيلات بيانية وأشكال هندسية[1].

3-4- التحليل الاقتصادي القياسي: ويقوم هذا النوع التحليل الاقتصادي على استخدام الإحصاء والرياضيات لقياس العلاقات الكمية القائمة بين المتغيرات الإقتصادية[2] .

رابعا: النماذج الإقتصادية وفرضيات بناءها

1- **تعريف النموذج الإقتصادي**: ويعرف على أنه تجسيد مبسط للعلاقة بين الظواهر الإقتصادية بغرض توضيح مدى التربط والتأثير المتبادل بينها ويمكن أن يعبر عن النموذج الإقتصادي بشكل رياضي (معادلات) أو بشكل بياني أو بشكل وصفي[3].

---

[1] - بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره ، ص 16،ص17،ص18

[2] - بسام الحجار، عبد الله رزق،**الإقصادي الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص8.

[3] - بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره ، ص 19

ويعرف أيضا على أنه مفهوم عملي الغاية منه تبسيط الواقع الإقتصادي،باستخدام المعادلات الرياضية أوالتمثيلات البيانية وبالتالي فهو يقوم بتمثيل العلاقات الإقتصادية بشكل واضح ودقيق.

ويعرف على أنه مجموعة من العلاقات بين متغيرات اقتصادية توضع في إطار واحد وتفسر ظاهرة اقتصادية معينة، وقد يتم التعبير عن النموذج رياضيا باستعمال المعادلات الرياضية أو وصفيا.

ومن أمثلة النماذج الإقتصادية المستخدمة في التحليل الإقتصادي الكلي بإستخدام المعادلات الرياضية نجد الإستهلاك الكلي والذي نبين من خلاله العلاقة بين الإستهلاك والدخل التصرفي المتاح من خلال معادلة رياضية وهي معادلة خطية من الدرجة الأولى كما يلي: $C=a+by_d$

حيث أن:

C: هو الإستهلاك.

a: الإستهلاك التلقائي الذي لايتبع الدخل .

b: الميل الحدي للإستهلاك $0< b < 1$.

Y_d: الدخل المتاح

2- فرضيات بناء النماذج الإقتصادية: حتى يكون النموذج الإقتصادي مقبولا فإنه لابد من أن يرتكز على جملة من الفرضيات نذكر منها:

2-1- فرضية بقاء العوامل الأخرى المؤثرة ثابتة: من خلال هذه الفرضية فإنه من أجل توضيح العلاقة المتبادلة بين متغيرين أو ثلاثة في دراسة ظاهرة اقتصادية ما، فإنه لابد من أن تبقى العوامل الأخرى ثابتة في الظاهرة[1]،وإلا فإنه إذا سمح للمتغيرات الأخرى بالتغير فإننا لا نستطيع دراسة المتغير الإقتصادي محل الدراسة،وعليه فإن تحرك أي متغير(العوامل الأخرى) يجعل النموذج غير صحيح.

[1] - بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره، ص 19

مثال: لدينا الإستهلاك $C=a+by_d$ هو دالة تابعة للدخل التصرفي المتاح في هذا النموذج الإقتصادي إذن هو مبني على فرضية بقاء العومل(المتغيرات) الأخرى ثابتة والتي لم يسمح لها بالتغير لأن الإستهلاك في واقع الأمر هو تابع لعديد المتغيرات نذكر منها : العادات والتقاليد،معدلات الضرائب،أذواق المستهلكين.....إلخ وكلها متغيرات تحدد لنا الإستهلاك غير أنها تبقى ثابتة في هذا النموذج الإقتصادي حتى نتمكن من دراسة هذه الظاهرة الإقتصادية وحتى يكون النموذج صحيحا.

2-2- فرضية الرشد: عند صياغة النماذج الإقتصادية ومن أجل الوصول إلى ماتصبو إليه فإنه لابد من مراعاة الرشادة الإقتصادية عند صياغة الأهداف والتوقعات باستخدام كل الوسائل التي تنسجم مع الهدف المسطر ولا تتعارض معه.

مثال: المنتج يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن ، والمستهلك يسعى لتحقيق أكبر إشباع ممكن فكل منهما له هدف مسطر ولتحقيقه لابد من استغلال واستخدام كل الوسائل التي تنسجم مع الهدف ولا تتعارض معه.

2-3- فرضية السعي نحو التعظيم: كل الوحدات والأعوان الإقتصاديون في سعي دائم نحو التعظيم بمعنى السعي نحو تحقيق الجزء الأكبر من الهدف المسطر، فالمستهلك يسعى إلى تعظيم المنفعة (**قدر أكبر من المنفعة**/ قدر أدنى من المنفعة) والمنتج يسعى إلى تعظيم الربح الربح (**أقصى ربح**/أدنى ربح).

3- أهم النماذج الإقتصادية: وبإستعراضنا للنماذج الإقتصادية فيمكننا التمييز بين النماذج الإقتصادية التالية:

3-1 النموذج الرياضي: ووفقا لهذا النموذج فإنه يتم الإستعانة في وصف وتفسير العلاقة بين الظواهر والمتغيرت الإقتصادية بإستخدام المعادلات الرياضية.

مثال : نجد مستوى الإستهلاك يتحدد من خلال : $C=a+by_d$

حيث أن:

C: هو الإستهلاك.

a: الإستهلاك التلقائي الذي لايتبع الدخل .

b: الميل الحدي للإستهلاك $0< b < 1$.

Y_d: الدخل المتاح

ومن خلال هذا النموذج يتضح لنا إستخدام معادلة خطية من الدرجة الأولى يتضح من خلالها علاقة الإستهلاك بالدخل.

2-3 النموذج القياسي : ويعتمد في تحليله للظواهر الإقتصادية على إستخدام الإحصاء والرياضيات لقياس العلاقات الكمية بين المتغيرات الإقتصادية.

3-3 النموذج الوصفي: ويستخدم هذا النموذج لتفسير تلك الظواهر والمتغيرات الإقتصادية التي يصعب تكميمها أو يصعب دراستها رياضيا أو قياسيا فيتم اللجوء إلى الأسلوب الوصفي النظري.

خامسا: معادلات ومتغيرات النماذج الإقتصادية

1- **معادلات(دوال) النماذج الإقتصادية**:كما تطرقنا إليه سابقا فإن النموذج الإقتصادي هو مفهوم عملي الغاية منه تبسيط الواقع فهو بهذا تحويل للسلوك الإقتصادي محل الدراسة إلى دوال أو معادلات رياضية تحدد لنا المتغير التابع والمتغير المستقل وعليه فهناك عديد النماذج الإقتصادية التي نستخدم فيها المعادلات الرياضة والتي نبين من خلالها علاقة الترابط والتأثير المتبادل بين المتغيرات الإقتصادية الكلية وتختلف هذه المعادلات بإختلاف النماذج الإقتصادية وبإختلاف أهداف هاته النماذج ومن بين المعادلات نجد:

1-1 **المعادلات التعريفية**: هي المعادلات التي تعرف متغيرا ما باستعمال المتغيرات الأخرى. مثلا يعرف الطلب الكلي(Y) في نموذج كينز البسيط المكون من قطاعين بأنه مجموع الطلب الاستهلاكي (C) والطلب الاستثماري (I):

$$Y= C+I$$

وهذه المعادلة تسمى بالمعادلة التعريفية أي أنها صحيحة بالتعريف.**مثال: 2=1+1**

1-2 **المعادلات السلوكية (المعادلات الوظيفية أو الهيكلية)**: هي التي تبين سلوك متغير اقتصادي كلي ما بدلالة سلوك متغير أخر أو سلوك عدد من المتغيرات الأخرى ما تبعا لسلوك متغير كلي لذا تسمى بالمعادلة السلوكية[1].

[1] – عمر صخري،**التحليل الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره، ص 11،ص12

مثال: دالة الاستهلاك الكلية *(C)* تبين العلاقة بين الإستهلاك والدخل المتاح أي أن الاستهلاك دالة تابعة لدخلها المتاح *(yd)* بمعنى أن سلوك الأستهلاك أو تصرفات الأفراد الإستهلاكية تتبع سلوك الدخل المتاح وبالتالي تكون لدينا الدالة أو المعادلة التالية: $C = a + b_{yd}$

وتسمى بالمعادلة السلوكية لأنها تين السلوك الذي يسلكه الإستهلاك والمرافق لسلوك الدخل المتاح.

3-1 **المعادلات التوازنية:** وهي تلك المعادلات التي تعبر عن شرط التوازن، وشرط التوازن يمثل حالة التوازن بين القوى المتضادة أو المتعارضة.

مثال: في الاقتصاد الكلي فإن التوازن يمثل الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي(تعادل)، خلال فترة زمنية معينة ،أو حالة التوازن عندما يكون الإدخار مساويا للإستثمار I=S.

2- متغيرات النماذج الإقتصادية: إن النموذج الإقتصادي هو تمثيل للعلاقات الفرضية بين المتغيرات الكلية في الإقتصاد بشكل واضح ودقيق وذلك بإستعمال المعادلات الإقتصادية الرياضية، وتتضمن هاته المعادلات في النماذج الإقتصادية مجموعة من المتغيرات يمكننا تقسيمها إلى:

2-1 المتغيرات الخارجية: هي تلك المتغيرات التي تتحد قيمها خارج النموذج الاقتصادي وهي تؤثر في المتغيرات الداخلية ولا تتأثر بها وتسمى أيضا بالمتغيرات المستقلة .

مثال: دالة الإستهلاك الكينزية $C = a + b_{yd}$ المتغيرات الخارجية في هذه الدالة a و b

2-2 المتغيرات الداخية : هي تلك المتغيرات التي تحدد قيمتها داخل النموذج الاقتصادي المدروس، أي أنها متغيرات العلاقة السببية، وهي تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تؤثر فيها، وتسمى أيضا يالمتغيرات التابعة.

2-3 البرامترات (المعلمات) :هي أيضا متغيرات مثلها مثل باقي المتغيرات الأخرى وتطلق هاته التسمية (البرامترات أو المعلمات) على المتغيرات التي لا يسمح لها بالتغير داخل النموذج الإقتصادي[1] **مثال :** $C = a + b_{yd}$ الإستهلاك في هذا النموذج هو دالة تابعة للدخل المتاح غير أن واقع الأمر أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على الإستهلاك نفترض أنها تبقى ثابتة حتى يكون النموذج صحيحل ومن بين هاته المتغيرات نجد الذوق والثروة والعادات والتقاليد ....إلخ ونسمي هاته المتغيرات التي لا يسمح لها بالتغير بالبرمترات أو المعلمات.

2-4 متغيرات التدفق: فهي المتغيرات التي لها بعد زمني بمعنى أنها تقاس بالنسبة لفترة معينة من الزمن مثل الدخل فهو متغير متدفق لأنه يقاس بالنسبة لفترة معينة من الزمن فنقول الدخل في الشهر أو في السنة، أي يتدفق عبر الزمن.

2-5 متغيرات المخزون: ويسمى كذلك المتغير الرصيد وهو الذي ليس له بعد زمني بمعنى أن يقاس عند نقطة زمنية معينة مثل: كمية النقود هي متغير مخزون، وكذلك الثروة متغير رصيد أو مخزون تقاس عند نقطة من الزمن(لحظة زمنية معينة).

سادسا: صعوبات ومشاكل التحليل الإقتصادي الكلي: يواجه الإقتصاد الكلي العديد من المشاكل والصعوبات نذكر منها [2]:

1- مشكلة التجميع: إنه من الخطأ معاملة العناصر الاقتصادية عند التجميع على أنها عناصر متجانسة في حين أنها ليست كذلك،و**مثال ذلك:** الزيادة في الاستهلاك الوطني (الإستهلاك الكلي)لا تعني بالضرورة زيادة استهلاك كل فرد من أفراد المجتمع، وبالتالي فإن المتغيرات الإقتصادية الكلية يمكن لها بسهولة تغطية التغيرات التي تحدث في الوحدات العاملة في الإقتصاد الوطني التي تتكون من المتغيرات الكلية.

2- مشكلة خطأ التركيب: إن ارتفاع سعر سلعة ما له نتائج اقتصادية تختلف كثيرا عن النتائج التي يحدثها ارتفاع أسعار السلع كلها،كما أن إرتفاع دخل شخص واحد له آثار إقتصادية

[1] - عمر صخري،**التحليل الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره ص10

[2] - عمر صخري،**التحليل الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره ،ص 13،ص14

تختلف كثيرا عن الآثار الناجمة عن إرتفاع دخول كل أفراد المجتمع ، كما أن قرار شخص ما بزيادة مدخراته له آثار إقتصادية تختلف كثيرا عن الآثار الناجمة عن زيادة مدخرات كل الأفراد.وما يمكن إستخلاصه مما سبق هو أن ما هو صحيح وصالح على المستوى الجزئي لا يعني بالضرورة أنه صالح على المستوى الكلي.

3- **مشكلة الأوساط الحسابية:** إن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالإستهلاك الوطني (الكلي) يمكن تقديره بسهولة عن طريق جمع إستهلاك كل فرد، لكن ماهو المعمول مع المتغيرات الإقتصادية الكلية الأخرى كمعدلات الفائدة مثلا والتي يتم حسابها عن طريق المتوسطات الحسابية،وبما أن من خصائص المتوسطات الحسابية الرياضية تأثرها بالقيم الكبيرة فإن متوسط الفائدة لا يمثل أو لا يعبر عن معدلات الفائدة تمثيلا دقيقا ونفس الشيء ينطبق على معدلات الأجور وغيرها من المتغيرات الإقتصادية الكلية الأخرى.

أسئلة للمراجعة : المحور الأول : مدخل للنظرية الإقتصادية الكلية

أسئلة نظرية:

1- مالمقصود بالإقتصاد الكلي؟ وماهو مجال إهتمام النظرية الإقتصادية الكلية؟

2- حدد أساس التميز بين النظرية الإقتصادية الجزئية والنظرية الإقتصادية الكلية؟

3- أعط تعريفا مختصرا لكل من:

أ- النموذج الإقتصادي؟

ب- المعادلات الهيكلية؟ والمعادلات التعريفية؟

ت- المتغيرات الداخلية والخارجية؟

ث- متغيرات التدفق ومتغيرات المخزون؟

ج- حدد طبيعة مكونات النموذج الإقتادي التالي بناءا على ماتم ذكره سابقا:

$$AD=C+I \quad \ldots\ldots 01$$

$$C=a+b_{yd} \quad \ldots\ldots 02$$

$$I=I_0 \quad \ldots\ldots 03$$

$$S=I \quad \ldots\ldots 04$$

4- ماهو الفرق بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية في النموذج الإقتصادي؟

5- ما هو الفرق بين متغيرات التدفق ومتغيرات المخزون؟

6- ماهو الفرق بين التحليل الإقتصادي الساكن والمقارن؟

7- ماهو الفرق بين المعادلات السلوكية والمعادلات التعريفية؟

8- أذكر أهم أنواع النماذج الإقتصادية؟

9- مالمقصود بالنمو الإقتصادي والإستخدام التام؟

10- تكلم عن المشاكل والعقبات التي تواجه التحليل الإقتصادي الكلي؟

المحور الثاني: النشاط الإقتصادي "المفاهيم وطرق القياس"

إن ماهو متعارف عليه هو أن مفهوم النشاط الاقتصادي وعناصره، والقطاعات الاقتصادية، وأقسام الإنتاج، وعناصر الإنتاج، والهدف المتمثل في إشباع حاجات المجتمعات، والحصول على الخدمات تتشابه إلى حد كبير في جميع المذاهب والأنظمة الاقتصادية،إذ تسعى جميع الدول لقياس حجم النشاط الاقتصادي لديها خلال فترة زمنية معينة وذلك من خلال النظرية الإقتصادية والتي بتهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية والعلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات والعوامل التي تؤثر عليها،ولذلك فإنه من الضروري تجميع البيانات الخاصة بإجمالي النشاط الاقتصادي وتصنيفها وتبويبها بالشكل الذي يساعد الأفراد ورجال الأعمال، والاقتصاديين على اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي. ولفهم كيفية تحديد هذه المتغيرات يجب أن نفهم طبيعة هذه الأخيرة وكيفية قياسها عمليا وعليه فإننا نعنى بدراسة حسابات الدخل الوطني والمتغيرات المرتبطة بها، حيث تعطي لنا هذه الأخيرة قيم المجاميع المختلفة كالناتج الداخلي الإجمالي، الناتج الداخلي الصافي والناتج الوطني الإجمالي ،الناتج الوطني الصافي والدخل الوطني،ومن أجل بلوغ هذا الهدف عادة مايستعمل تصميما للحسابات الإقتصادية الوطنية وهو هدف من أهداف المحاسبة الوطنية لقياس مستوى وطبيعة النشاط الإقتصادي في المجتمع بصورة عامة،وهذا كله من شأنه أن يجعل طرق حساب هذه المجاميع مختلفة وهكذا يمكننا أن نقول بأن المحاسبة الوطنية تهتم بكيفيةحساب هذه المجاميع والعلاقات الموجودة بينها وعليه فلابد لنا من توضيح بعض من هذه المفاهيم والمجاميع في هذا المحور.

أولا:القطاعات الإقتصادية الكلية ووظائفها:

إن تحديد النشاط الإقتصادي يكون نتيجة تفاعل القطاعات المشكلة للإقتصاد الكلي مع بعضها البعض ويفرق الإقتصاديون بين أربعة قطاعات إقتصادية أساسية ولكل قطاع دوره في النشاط الإقتصادي كمايلي:

1- القطاع الإستهلاكي (قطاع العائلات/ الأسر): ويشمل هذا القطاع جميع الأفراد في المجتمع والوظيفة الأساسية للقطاع الأسري هي إستهلاك السلع والخدمات و ، لهذا يطلق عليه في بعض

الأحيان بالقطاع الاستهلاكي ويتكون من كل عائلات وأفراد المجتمع محل الدراسة، كما يعد المالك الوحيد لعوامل الإنتاج فهو يتركب من عمال وأصحاب رأس المال ومنظمين وملاك الأراضي، كما أن قطاع العائلات يساهم في العملية الإنتاجية فهو من يقوم بإمداد قطاع الإنتاج بخدمات عوامل الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم)، ويحصل مقابل ذلك على ما يعرف بعوائد عوامل الإنتاج من أجور، ريع، فوائد، وأرباح.

2-**القطاع الإستثماري (قطاع الإنتاج/أو قطاع الأعمال/ أو القطاع الخاص)**: يشمل هذا القطاع جميع المؤسسات والمصانع والمنشآت والمتاجر ....إلخ ووظيفته الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات الإقتصادية المختلفة، ويقصد بالإنتاج جميع النشاطات الإقتصادية التي تؤدي إلى خلق منافع زمانية(بالتخزين) أو مكانية (بالنقل) أو شكلية (بتحويل المواد الخام والسلع الوسيطة إلى سلع نهائية) أو تملكية (المبادلات التجارية التي تؤدي إلى تغيير ملكية السلع أو الأصول) ويتوقف دور وحجم هذا القطاع على طبيعة النظام الإقتصادي السائد، حيث يكون دوره أساسيا وفعالا في نظام الإقتصاد الرأسمالي الحر، وحدودا إلى معدوم في النظام الإقتصادي المسير (الإشتراكي أو الشيوعي سابقا)،ويعد هذا القطاع مترابط إلى حد كبير مع القطاع الإستهلاكي حتى أنه يصعب الفصل بينهما حيث أن القطاع الإستثماري لا يمتلك عناصر الإنتاج،و إنما يحصل عليها قطاع العائلات ويدفع مقابلها ما يعرف بعوائد عوامل الإنتاج من (أجور مقابل خدمة عنصر العمل،فوائد مقابل خدمة رأس المال،ريع مقابل خدمة عنصر الأرض،وأرباح مقابل خدمات التنظيم والإدارة)[1].

3- **القطاع الحكومي**: ويشتمل على مشتريات الحكومة (الدولة) من السلع والخدمات إسوة بقطاع العائلات إضافة إلى إنفاق الحكومة على المدارس والمستشفيات والكهرباء والخدمات العامة الأخرى التي تمثل جزءا مهما من الإنفاق الكلي في المجتمع[2] وإختصارا لما سبق فإن الإنفاق الحكومي يتضمن جميع تكاليف السلع والخدمات التي تتحملها الميزانية العامة.

---

[1] – طالب عوض، **مدخل إلى الإقتصاد الكلي** ،دار وائل للنشر،الطبعة الثالثة ،2013، عمان ،الأردن ، ص 5

[2] – بسام الحجار، عبد الله رزق،**الإقصادي الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص34.

ويمكن تقسيم الإنفاق الحكومي على هذه العمليات المختلفة إلى قسمين:

3-1 إنفاق حكومي إستهلاكي: ويتمثل في الإنفاق على رواتب الموظفين ، التجيزات المكتبية، إقتناء السيارات الحكومية.....إلخ

3-2 إنفاق حكومي إنتاجي: ويتمثل في الإنفاق على بناء المدارس التعليمية،المستشفيات،الطرق الجسور،المطارات والجامعات.

إن الحكومة (الدولة) تقوم بمنح إعانات (تحويلات) لبقية أفراد المجتمع وللقطاع الإنتاجي دون مقابل نقدي أو عيني، كما يمكنها من ناحية أخرى أن تقوم بفرض الضرائب على الأفراد والمؤسسات سواءا كانت تلك الضرائب مباشرة (كالضرائب على الدخل والضريبة على أرباح الشركات) أو ضرائب غير مباشرة (كالرسم على القيمة المضافة).

4- قطاع العالم الخارجي: إن هذا القطاع يربط الإقتصاد الوطني بالعام الخارجي وفي ظل الإعتماد المتبادل بين إقتصاديات الدول المختلفة فإن كل دولة تنغمس في التجارة مع دول العالم الأخرى ،حيث تصدر وتستورد السلع والخدمات المختلفة ويسمى الفرق بين صادرات وواردات الدولة من السلع والخدمات بالحساب الجاري، ويوصف هذا الفرق بالفائض إذا كان موجبا، وبالعجز إذا كان سالبا[1].

ويمكننا إيجاز إنفاق العالم الخارجي في عنصرين[2]:

4-1 إنفاق الأجانب على الصادرات المحلية من سلع وخدمات إستهلاكية وإستثمارية(X).

4-2 الإنفاق المحلي على الواردات المنتجة في الخارج من سلع وخدمات ومنتجات وسيطة وآلات ومعدات (**M**).

[1] – طالب عوض، **مدخل إلى الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره، ص 7

[2] – بسام الحجار، عبد الله رزق،**الإقصادي الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص35.

ثانيا: نماذج التدفق الدائري للناتج (الدخل) (النشاط الإقتصادي)

إن التدفق الدائري هو تمثيل مختصر للعلاقات الإقتصادية الكلية التي تربط بين مختلف القطاعات الإقتصادية المشكلة للإقتصاد الوطني وتتمثل هذه القطاعات في (القطاع العائلي ،القطاع الإنتاجي ، القطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي) وتفاعل هذه القطاعات مع بعضها البعض يحدد لنا النشاط الإقتصادي للمجتمع والمتمثل في (الناتج أو الدخل) ويشكل التدفق الدائري أو مايسمى بالدائرة الإقتصادية وسيلة من وسائل التحليل الإقتصادي فهي تعطينا صورة واضحة لتدفقات الناتج والدخل والإنفاق بين مختلف القطاعات الإقتصادية فالناتج يعبر عن وجه الإنتاج من السلع والخدمات و الدخل فيعبر عن وجه القيم النقدية للناتج بينما الإنفاق فيعبر عن وجه إنفاق الدخل على الناتج وللتوضيح أكثر ينبغي إستعراض مايعرف بنماذج التدفق الدائري للناتج أو الدخل كمايلي :

1- **نموذج التدفق الدائري للناتج (الدخل) في إقتصاد مكون من قطاعين (النموذج البسيط):**

ويسمى أيضا بالنموذج البسيط فرضية هذا النموذج هو أننا أمام نموذج إقتصادي مكون من قطاعين القطاع الإستهلاكي والقطاع الإستثماري (الإنتاجي) مع إفتراض أن كل الدخل الذي يتحصل عليه القطاع الإستهلاكي ينفق على السلع الإستهلاكية وكذا الخدمات، وفي هذا النموذج أيضا لاوجود للقطاع الحكومي ولا قطاع العالم الخارجي (الصادرات- الواردات)، ويعتمد الإقتصاديون في تحليلهم على نوعين رئيسيين من التدفقات التي تحدث بين القطاعات الإقتصادية المشكلة للإقتصاد هي:

- ✓ **تدفقات حقيقية:** تتمثل في تدفقين حقيقيين هما تدفق عوامل الإنتاج (عمل،رأس مال،أرض،تنظيم) من القطاع العائلي إلى القطاع الإستثماري(الإنتاجي) وتدفق السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل القطاع الإستثماري(الإنتاجي) والموجهة إلى القطاع الإستهلاكي.
- ✓ **تدفقات نقدية:**وتتمثل في تدفقين نقديين مقابلين للتدفقين الحقيقيين السابقين التدفق النقدي الأول يتمثل في الدخول التي يتحصل عليها القطاع الإستهلاكي من القطاع الإستثماري (الإنتاجي) نظير مساهمة عوامل الإنتاج المملوكة للقطاع العائلي،أما التدفق

النقـدي الثـاني فيتمثـل في المـدفوعات النقديـة الـتي يـدفعها المسـتهلكون في القطـاع الإستهلاكي إلى القطاع الإستثماري (الإنتاجي) مقابل حصولهام على السلع والخدمات.

ويتلخص في هذا النموذج التدفقات التالية :

- القطاع الإستهلاكي يقدم خدمات عوامل الإنتاج من (عمل ،رأس مال،أرض،تنظيم) للقطاع الإستثماري.
- القطاع الإستهلاكي يتحصل على عوئد عومل الإنتاج من القطاع الإستثماري (أجور، فوائد، ريع، أرباح).
- القطاع الإستثماري (الإنتاجي) ينتج سلع وخدمات موجهة للقطاع الإستهلاكي.
- القطاع الإستهلاكي ينفق دخله المتحصل عليه من القطاع الإنتاجي في شراء السلع والخدمات.

الشكل (02): التدفق الدائري للناتج أو الدخل في نموذج اقتصادي مكون من قطاعين.

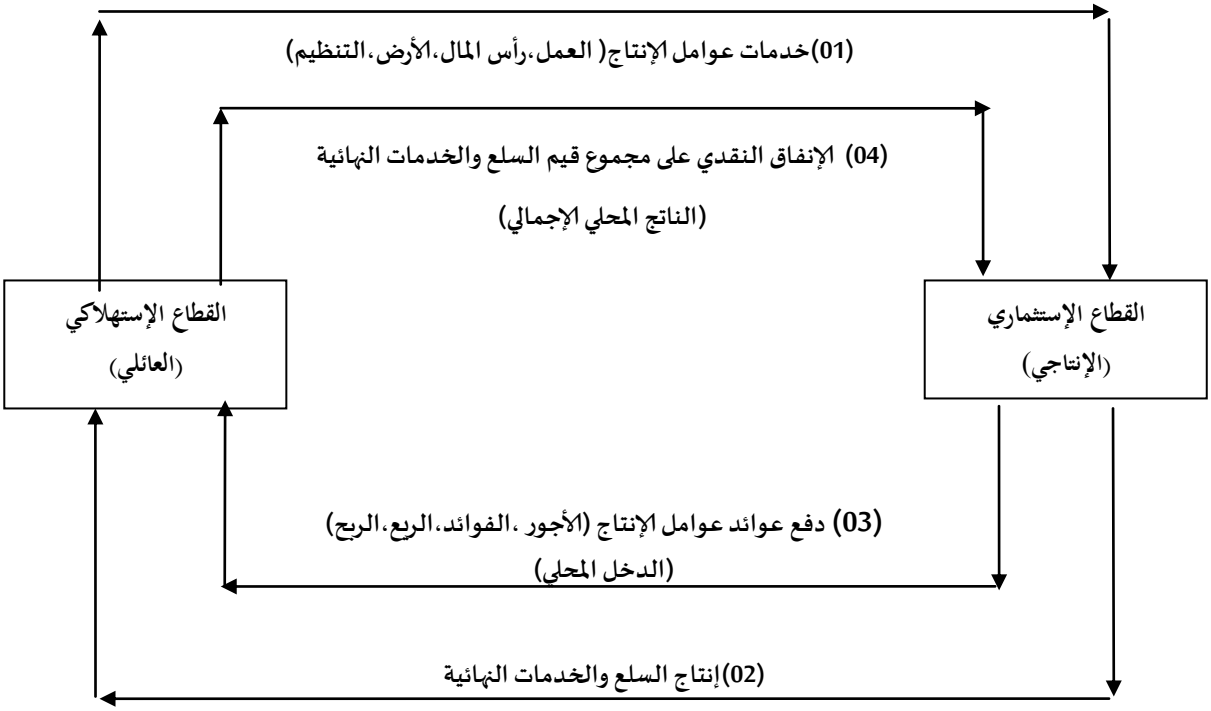

من خلا الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تدفقين واحد حقيقي وأخر نقدي بين القطاع الإستهلاكي والقطاع الإستثماري كمايلي:

- فبالنسبة للتدفق الحقيقي فيتمثل في تدفق الوحدات العينية كخدمات عوامل الإنتاج من القطاع الإستهلاكي إلى القطاع الإستثماري (رقم **01**) وتدفق السلع والخدمات النهائية من القطاع الإستثماري إلى القطاع الإستهلاكي (رقم **02**)

- أما بالنسبة للتدفق النقدي فيتمثل في تدفق الوحدات النقدية كتدفق عوائد عوامل الإنتاج (الأجور،الفوائد،الريع،الربح) من القطاع الإستثماري إلى القطاع الإستهلاكي (رقم **03**) وتدفق الإنفاق على قيم السلع والخدمات النهائية من القطاع الإستهلاكي إلى القطاع الإستثماري.

وطبقا لهذا النموذج البسيط يتضح أن الناتج(قيمة السلع والخدمات النهائية) سيولد دخل(عوائد عوامل الإنتاج) وهذا الدخل سينفق على شراء الناتج (السلع والخدمات النهائية)

وبالتالي توازن هذا النموذج بمعنى أن:

ما يمكن استخلاصه هو أن الناتج الإجمالي من السلع والخدمات النهائية سيولد دخلا يتمثل في عوائد عوامل الإنتاج، وسيقوم القطاعين باستخدام هذا الدخل في الإنفاق على الناتج من السلع والخدمات وهكذا. بمعنى أن:

الناتج = الدخل = الإنفاق

2- نموذج التدفق الدائري للناتج (الدخل) في إقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات(النموذج المغلق):

تطرقنا فيما سبق إلى التدفق الدائري في ظل وجود قطاعين وهو ماسمي بالنموذج البسيط في حين أننا سنتطرق إلى الدائرة الإقتصادية في إقتصاد مغلق(يتكون من القطاعات المحلية فقط) مكون من ثلاثة قطاعات أي بإضافة القطاع الحكومي إلى النموذج البسيط ،حيث أن الحكومة يمكن لها التأثير على الدائرة الإقتصادية،إذ يمكن للقطاع الحكومي التأثير على الناتج أو الدخل من خلال الإنفاق الحكومي أو الضرائب وهو مايسمى بالسياسة المالية للدولة وهناك أيضا مايسمى بالسياسة النقدية والتي تستطيع من خلالها الدولة أيضا التأثير على الناتج (الدخل) بالتحكم في المعروض النقدي وتظهر التدفقات الدائرية للدخل بإضافة الإنفاق الحكومي كمايلي:

الشكل (03): التدفق الدائري للناتج في نموذج اقتصاد مغلق(متكون من ثلاث قطاعات).

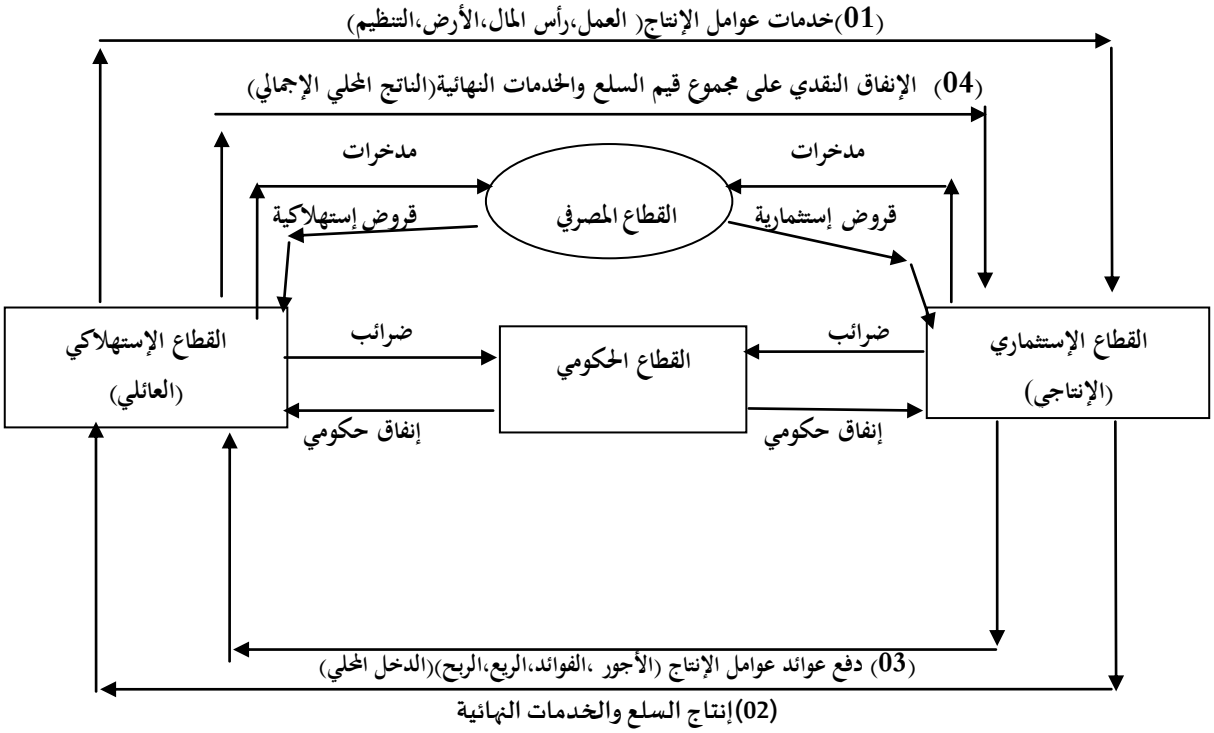

من خلا ل الشكل 03 نلاحظ أننا أضفنا القطاع الثالث مع إبراز دور القطاع المصرفي في الدائرة الإقتصادية ويتجلى دور القطاع الحكومي في فرض الضرائب وتحصيلها من القطاعين الإستهلاكي والإستثماري وإستخدامها في تمويل الإنفاق العام، أما قطاع البنوك فدوره مضح في الشكل أعلاه من خلال تعبئة المدخرات المتوفرة لدى القطاع العائلي والقطاع الإستثماري بالإضافة إلى تقديم قروض إستهلاكية للقطاع الإستهلاكي وقروض إستثمارية للقطاع الإستثماري.

3- نموذج التدفق الدائري للناتج (الدخل) في إقتصاد مكون من أربعة قطاعات(النموذج المفتوح):

يتكون النموذج المفتوح هذا بالإضافة إلى القطاعات الثلاثة السابقة (العائلات، الأعمال، الحكومة) قطاع العا لم الخارجي عن طريق الإستيراد والتصدير ومن هنا يكون النموذج أكثر واقعية ويبين العلاقة الترابطية بين بين أهم قطاعات الإقتصاد الكلي ففي هذا النموذج تم إضافة قطاع العا لم الخارجي والذي يتكون من الصادرات والتي تمثل الطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية والواردات والتي تمثل الطلب المحلي أو الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة خارج الوطن والشكل أدناه يوضح حقيقة الترابط بين القطاعات المشكلة للإقتصاد الوطني:

الشكل (04): التدفق الدائري للناتج في نموذج اقتصادي مفتوح (متكون من أربعة قطاعات).

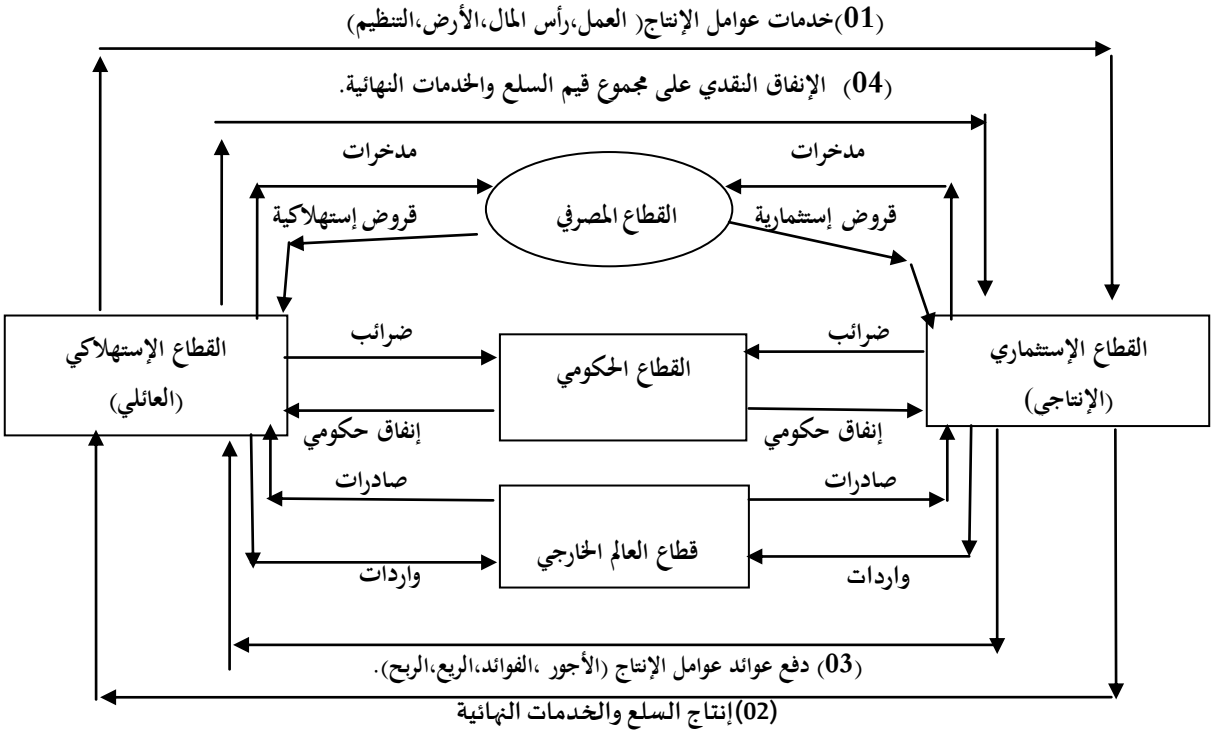

من خلال الشكل أعلاه وبالإضافة إلى التدفقات الدائرية للدخل التي تحدث بين القطاعات الاقتصادية في هذا النموذج هي نفسها التي حدثت في النموذج السابق، ويضاف إليها التعامل مع العالم الخارجي من خلال التصدير له والاستيراد منه في إطار سياسة التجارة الخارجية التي تنظمها الحكومة. ويمكن تلخيص التدفق الدائري لقطاع العالم الخارجي في كون القطاع الإستهلاكي يدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات غير المتوفرة محليا إلى قطاع العالم الخارجي،ويحصل على مقابل قيمة صادراته للعالم الخارجي (مثل عوائد عوامل الإنتاج بالخارج) وفي المقابل يحصل قطاع الإنتاج على قيمة الصادرات من السلع والخدمات والتي يدفعها قطاع العالم الخارج،ويدفع قيمة وارداته التي يتحصل عليها من العالم الخارجي وعليه فإن ماهو ملاحظ من خلال الشكل هو وجود إضافات للناتج (الدخل) جميعها تؤدي إلى الزيادة في مستويات الدخل هي (القروض،الإنفاق الحكومي،الصادرات)،وبالمقابل هناك تسربات من الدخل تؤدي إلى إنخفاض مستويات الناتج (الدخل) هي (المدخرات، الضرائب، الواردات).

ثالثا:حسابات الدخل أو الناتج "المفاهيم".

تطرقنا فيما سبق إلى مجموعة من المصطلحات (المتغيرات) الإقتصادية الكلية دونما التطرق إلى المعنى الدقيق والحقيقي لهذه المصطلحات، وكلها مرتبطة بسلوك الإقتصاد الوطني كوحدة واحدة ، و هو ما يحتم ضرورة وجود مقاييس ومؤشرات دقيقة تمكننا من قياس هذه المتغيرات الإقتصادية الكلية والتي نستطيع بقياسها الحكم على مستوى النشاط الإقتصادي والآداء الإقتصادي ، ويمكن قياس مستوى النشاط الإقتصادي من دراسة التقلبات والدورات الإقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني ويعد الدخل الذي يمثل قيمة "الناتج" من المؤشرات الإقتصادية المهمة التي تقيس مستوى النشاط الإقتصادي بمعنى تقيس مقدرة الإقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات.

1- الناتج المحلي (الداخلي) الإجمالي (الخام)"PIB" Prodouit Intérieur Brut:يعد الناتج المحلي من بين أهم المجاميع المستخدمة في الإقتصاد الكلي ويسمة في المحاسبة الوطنية بالناتج المحلي الإجمالي ويشير إلى "إلى القيمة السوقية الإجمالية لما ينتج داخل الإقتصاد الوطني من سلع وخدمات إقتصادية نهائية خلال فترة زمنية محددة مقدارها سنة في العادة[1].

ويعرف أيضا على أنه " عبارة عن مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة السنة". ويسمى بالداخلي أو المحلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي التي يحققها الاعوان الاقتصاديون المقيمين داخل بلد ما بصرف النظر عن جنسياتهم[2].

ويمكننا تعريفه كمايلي الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة الإسمية أو الحقيقية لكل ما أنتج من سلع وخدمات نهائية داخل الحدود الجغرافية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة بغض النظر عن من يقوم بعملية الإنتاج سواءا كانا مقيما(حاملا لجنسية البلد) أو غير مقيم (أجنبي داخل البلد).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إيجاز مايلي:

---

[1] – طالب عوض، **مدخل إلى الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره، ص15

[2] – بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره، ص 69

- ✓ يقيس الناتج المحلي الإجمال"**PIB**"كل أنتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للإقتصاد الوطني بغض النظر عن جنسية عوامل الإنتاج (سواءا كانت وطنية أو أجنبية).
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي"**PIB** "مقوم بالأسعار السوقية بمعنى أن أي منتوج أو سلعة غير مسوقة فهي لاتدخل في حسابات الناتج الوطني (الماكثات في البيت يقدمن خدمات لأفراد الأسرة وهذه الخدمات غير مسوقة وبالتالي فهي لاتدخل ضمن تقديرات يقيس الناتج المحلي الإجمالي"**PIB** ")
- ✓ يدخل ضمن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي"**PIB** " السلع والخدمات النهائية والموجهة للإستهلاك النهائي ولايعاد إستخدامها كسلع وسيطية.
- ✓ تدخل ضمن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي"**PIB**" تلك السلع والخدمات المنتجة خلال تلك الفترة الزمنية المحددة لقياس هذا الناتج أي الفترة الجارية بمعنى أننا لانأخذ في الحسبان سلع وخدمات أنتجت في سنوات سابقة.

2- الناتج الوطني الإجمالي(الخام) "PNB" Prodouit National Brut:يعرف الناتج الوطني الإجمالي أو الخام كما يسميه البعض على أنه "مجموع الناتج الاقتصادي الوطني الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة السنة بغرض إشباع الإختياجات المتزايدة للمجتمع"[(1)]. ويسمى بالوطني لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي التي يحققها الاعوان الاقتصاديون المقيمين (المواطنين الحاملين لجنسية البلد فقط) بغض النظر عن مكان تواجدهم سواءا داخل أو خارج الوطن.

ويعرف أيضا على أنه "عبارة عن القيمة النقدية للبضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون السنة"[(2)].

[1] – بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره، ص43

[2] – عمر صخري،**التحليل الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره ،ص 13،ص14

ومن خلال التعريفين السابقين يمكننا إيجاز مايلي من المميزات الأساسية التي تتوفر في مفهوم الناتج الوطني الإجمالي(الخام) "PNB"[1]:

- ✓ **ناتج اقتصادي:** من خلال ماسبق فإن الناتج الوطني الإجمالي(الخام) "PNB"لا يتضمن سوى المنتجات الاقتصادية، والتي يجب أن تتضمن ثلاثة شروط هي:
  - ☒ **تحقيق منفعة** : بمعنى أن المنتج الإقتصادي لابد من أن يحقق درجة إشباع معينة حيث تختلف درجة الإشباع هذه من فرد لآخر.
  - ☒ **الندرة النسبية:**بمعنى أن يكون الناتج الإقتصادي (السلعة أو الخدمة) نادرة نسبيا وليس شيئا متوفرا لكل الناس كالهواء والشمس ، بمعنى أن الأشياء النادرة هي التي يكون لها ثمن ويعد الثمن معيارا للندرة.
  - ☒ **قابلة للتداول "التبادل"**: بمعنى أن الناتج الإقتصادي سواءا كان سلعة أو خدمة فإنه يمكن مبادلته مقابل مقدار معين من النقود(لها سعر معين).
- ✓ **ناتج وطني**: الناتج الوطني الإجمالي(الخام) "**PNB**" يحتوي على كل ما يتم إنتاجه بإستخدام عناصر إنتاج وطنية سواء كانت تعمل في الداخل أو في خارجه، بمعنى الأخذ بعين الإعتبار لجنسية مالك عناصر الإنتاج.
- ✓ **ناتج جاري "حالي"**: بمعنى أنه ناتج "السلع والخدمات" مقومة بأسعار الفترة الجارية ومنتج في نفس الفترة الجارية.
- ✓ **ناتج نهائي**: هي تلك المنتجات من السلع والخدمات الموجهة للإستهلاك النهائي ولايعاد إستخدامها كسلع وسيطة[2].
- ✓ **ناتج مسوق**: إن الناتج الوطني الإجمالي(الخام) "PNB" هو مجموع قيم الإنتاج (السلع والخدمات) المسوق أي لها قيمة سوقية وفقا للسوق المعروضة فيه.

---

[1] – بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره، ص43،ص44،

[2] – بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره، ص44،ص45،ص46

3- علاقة الناتج المحلي الإجمالي"PIB" بالناتج الوطني الإجمالي"PNB": إن إشكالية تحديد دقيق للمفهومين تتطلب التدقيق في جوهر الإختلاف بين المؤشرين بالرغم من الإرتباط الوثيق بين المفهومين ففي حالات عديدة نجد أن المصطلحين لهما نفس التعاريف النظرية إلا أن هناك إختلاف جوهري بين الحسابين ويتجلى الفرق بين المصطلحين فيما يلي:

3-1بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي"PIB" يتحدد بقيمة الناتج النهائي من السلع والخدمات التي أنتجت ***داخل الرقعة الجغرافية*** بغض النظر عن من يمتلك عناصر الإنتاج سواءا كان (يحمل الجنسية الوطنية أم أجنبي في الداخل) بمعنى أنه **يغض النظر عن جنسية مالك عناصر الإنتاج.**

3-2 بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي"PNB ": فعند تقديره فإنه يساوي قيمة الناتج النهائي من السلع والخدمات التي أنتجت من طرف **عناصر إنتاج وطنية**(حاملة للجنسية الوطنية) بغض النظر عن مكان تواجدها سواءا داخل أو خارج الوطن بمعنى **أنه يغض النظر عن الرقعة الجغرافية التي تحقق فيها الناتج.**

إن العلاقة المحاسبية بين الناتج المحلي الإجمالي"**PIB**" و الناتج الوطني الإجمالي "**PNB**"تتوقف على الفرق الحسابي بين دخول أو عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية (غير المقيمين) الموجهة أو المحولة إلى الخارج ونرمز لها بالرمز **R.V** إختصارا لـ(**Revenu versé**) ودخول وعوائد عوامل الإنتاج الوطنية (المملوكة للمواطنين الأصليين والحاملين لجنسية البلد"المقيمين") المتواجدين بالخارج والمحولة إلى الداخل ونرمز لها بالرمز **R.R** إختصارا لـ(**Revenu Reçu**).

وإختصارا لماسبق فإن الفرق بين**PIB** و"**PNB**" يكمن في الفرق بين **R.R** و **R.V**.ويسمى بصافي عوائد (دخل الملكية) عوامل الإنتاج من وإلى الخارج ويرمز له بالرمز **Δ RR'**

$$\Delta RR' = RR - RV$$

حيث أن :

- ✓**R.V**: ماأنتجه الأجانب في الداخل ومحول إلى الخارج.
- ✓**R.R**: ماأنتجه المواطنون في الخارج ومحول إلى الداخل.

الناتج الوطني الإجمالي PNB = الناتج المحلي الإجمالي **PIB** + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج ومحولة إلى الداخل **R.R** – عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة في الداخل ومحولة إلى الخارج **R.V** .

$$PNB = PIB + RR - RV$$

أو كمايلي:

$$PNB = PIB \pm \Delta RR'$$

كما يمكن تمييز الحالات التالية لهذه العلاقة:

☒ **الحالة الأولى**:إذا كان: **R.V < RR** فإن **Δ RR'** موجبة وبالتالي يكون **PIB < PNB**

☒ **الحالة الثانية**:إذا كان: **R.V > RR** فإن **Δ RR'** سالبة وبالتالي يكون **PIB> PNB**

☒ **الحالة الثالثة** إذا كان: **R.V = RR** وبالتالي يكون **PIB = PNB**

☒ **الحالة الرابعة** : إذا كان **Δ RR'= 0** وبالتالي يكون **PIB = PNB** غير أن هذا الإقتصاد هو إقتصاد مغلق ولاوجود للتعامل مع العالم الخارجي.

مثال: لتكن لدينا المعطيات التالية كما هو مبين أدناه:

لدينا: خمسة مؤسسات تقوم بإنتاج سلع وخدمات كمايلي:

- المؤسسة A مؤسسة جزائرية تنتج سلع بقيمة 200.000 دج وتزاول نشاطها داخل الجزائر.
- المؤسسة B مؤسسة جزائرية تنتج سلع بقيمة 150.000 دج وتزاول نشاطها في مالي.
- المؤسسة C مؤسسة تونسية تنتج سلع بقيمة 100.000 دج وتزاول نشاطها داخل الجزائر.
- المؤسسة D مؤسسة سورية تنتج سلع بقيمة 100.000 دج وتزاول نشاطها داخل الجزائر.
- المؤسسة E مؤسسة سعودية تنتج سلع بقيمة 100.000 دج وتزاول نشاطها خارج الجزائر.

المطلوب: حساب كل من **PNB و PIB** لهذا الإقتصاد

1- **حساب PNB**: **PNB = A+B = 200.000+150.000 = 350.000** دج

2- حساب **PIB**: **PIB =A +C+D = 200.000. +100.000+100.000 = 400.000** دج

نلاحظ أن : **PIB>PNB** لإن **R.V > RR** حيث أن **Δ RR'= -50.000**

ومأأنتجته المؤسسة E لايدخل لا في حساب الناتج المحلي الإجمالي ولا الناتج الوطني الإجمالي.

4- الدخل الوطني الإجمالي (الخام)"RNB" **Revenu National Brut:** هو عبارة عن مجموع قيمة ما يحصل عليه المجتمع من إيرادات نتيجة النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة عادة هي السنة، أوهو مجموع الدخول المدفوعة أو الموزعة على عومل الإنتاج نظير مساهمتهما في العملية الإنتاجية سواءا حصلو عليها عاجلا أو آجلا[1].

إن الدخل الوطني الإجمالي (الخام"RNB" يتضمن كافة العوائد أو الدخول التي تحصل عليها عوامل الإنتاج (العمل والعائد منه **الأجر** ،الأرض والعائد منه **الريع**، رأس المال والعائد منه **الفائدة**، التنظيم والعائد منه **الربح**) ويتضمن حتى تلك العوائد التي تكتسب ولا تدفع لأصحابها كالأرباح غير الموزعة.

مايمكن إستنتاجه هو أن الناتج الوطني الإجمالي"**PNB**" و الدخل الوطني الإجمالي"**RNB**" هما صورتان لنفس المفهوم بحيث أنهما متساويان في القيمة النقدية في أي فترة زمنية:

(**الناتج الوطني الإجمالي"PNB"= الدخل الوطني الإجمالي"RNB"**)

حيث ينظر إلى الدخل الوطني الإجمالي"**RNB**" من زاوية اكتسابه و الناتج الوطني الإجمالي "**PNB**" من زاوية إنتاجه.

رابعا: طرق قياس الناتج "الدخل"(النشاط الإقتصادي): قبل التطرق إلى طرق قياس الناتج فإنه لابد من إستعراض نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل (الناتج) الذي يوضح ترابط قطاعات الإقتصاد الوطني، ونموذج حلقة التدفق الدائري للدخل يركز على إعتبار أن كل وحدة نقدية تنفق من قبل فرد ما لشراء سلعة أو الإستفادة من حدمة معينة تعتبر في الوقت نفسه دخلا لفرد أخر،وهذا الدخل يمثل أيضا قيمة السلعة أو الخدمة وهو ما يؤكد أن الناتج (الإنتاج) يولد الدخل وهذا الأخير يتولد عنه إنفاق والتي تعد في واقع الأمر طرقا لقياس النشاط الإقتصادي.

[1] – بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص49.

الشكل 5 حلقة التدفق الدائري للدخل

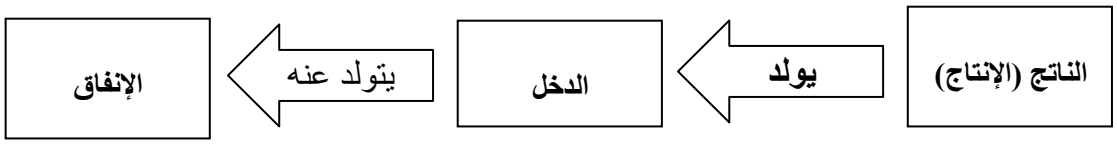

الناتج = الدخل = الإنفاق

يعتبر الدخل الذي يمثل قيمة الناتج واذي يعد الإنفاق ما هو إلا صورة ثالثة لهما من المؤشرات الإقتصادية المهمة التي تقيس "النشاط الإقتصادي" قدرة الإقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات،ويمكن قياس مستوى النشاط الإقتصادي من دراسة التقلبات والدورات الإقتصادية التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني وتحديد معدلات النمو الإقتصادي التي يحققها بمختلف الأزمنة ،ولعل حجر الزاوية في هذه القياسات هو مايعرف بحسابات الناتج سواءا كان(محلي أو وطني) إجمالي وتعتبر حسابات الناتج من أبرز المقاييس المستخدمة في قياس "النشاط الإقتصادي" قيمة ماينتج من سلع وخدمات لأي دولة كانت،وبهذا فإن هناك ثلاثة طرق لقياس الناتج "لنشاط الإقتصادي" حيث يمكن تقديره على أساس إحصاء قيم ما تنتجه المشروعات المختلفة للإقتصاد محل الدراسة وتسمى هذه الطريقة **بطريقة "الناتج"** أو الإنتاج،ويمكن قياسه على أساس حصر تتحصل عليه عوامل الإنتاج من دخول (عوائد) وتسمى **بطريقة الدخول** أو على أساس تقويم الإنفاق الكلي للمجتمع أو الدولة محل الدراسة وتسمى **بطريقة الإنفاق الكلي**، وماتجدر الإشارة إليه هو أن الطرق الثلاث تؤدي إلى نتيجة واحدة أي نفس قيمة الناتج وفيما يلي عرض مختصر للطرق الثلاث لقياس الناتج الكلي (محلي أو وطني)"النشاط النشاط:

1- **طريقة الدخول**: تقوم هذه الطريقة على جمع كل الدخول الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود، وكما بينا فإن الإنتاج هو خلق وإضافة منفعة جديدة وتتم عملية الإنتاج عن طريق مزج عناصر الإنتاج والتي ساهمت بشكل أو بآخر إلى ظهور السلعة أو الخدمة بشكلها النهائي ومن وتتكون عوامل الإنتاج من الأرض ، العمل ، رأس المال،

والتنظيم.وجميعها يساهم في خروج السلعة أو الخدمة في شكلها النهائي،وبعدها تقيم السلعة أو الخدمة النهائية[1].

وفحوى هذه الطريقة أن قياس قيمة النشاط الإقتصادي (الناتج) يتمثل في مجموع الدخول (العوائد) التي تولدت من جراء القيام بعملية إنتاج السلع والخدمات(الناتج) ،فالقيام بإنتاج السلع والخدمات يسمى بالعملية الإنتاجية والتي كانت نتيجة مساهمة جميع عوامل الإنتاج وهاته الأخيرة بحاجة إلى مقابل نظير مساهمتها في ذلك وبالتالي فتقدير قيمة الناتج وفقا لهذه الطريقة ماهو إلا مجموع عوائد (الدخول) المدفوعة لعوامل الإنتاج ويمكننا تمييز الذخول المدفوعة لعومال الإنتاج كما يلي:

1-1 **الأجور**"**Wages**": ونرمز لها بالرمز (W) وتتمثل في المدفوعات النقدية والعينية المدفوعة لعنصر **العمل** وتشمل الأجور والمرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بالعمل، بالإضافة إلى المكافآت والعمولات والهبات.

2-1 **الفوائد Interests**:ونرمز لها بالرمز (i) وتتمثل في جميع الفوائد المكتسبة من ودائع البنوك وفوائد القروض المقدمة للمؤسسات المالية وأية فوائد مكتسبة أخرى من أشكال الإستثمارات المالية وتتمثل الفوائد في تلك العوائد المدفوعة لعنصر **رأس المال** وهنا يجب حساب الفائدة الصافية وتتمثل في الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة.

3-1 الريع (الدخل من الملكية) **Rent**: ونرمز لها بالرمز (**R**) وتتمثل في جميع العوائد التي يتحصل عليها الأفراد ملاك الأراضي وتشمل إيجار المحلات ذات الإستعمال التجاري، الأراضي السكنات ...إلخ.والريع هو العائد من عنصر الإنتاج المتمثل في **الأرض**.

4-1 **الأرباح Profits**:ونرمز لها بالرمز π وتشمل جميع الارباح المحصل عليها من قبل المؤسسات الإقتصادية (الصناعية ، التجارية.....إلخ) وهي العائد من عنصر الإنتاج المتمثل في **التنظيم**.وتشمل أرباح الشركات مايلي:

☒ الارباح غير الموزعة والمعاد إستثمارها.

[1] – تومي صالح ،**مبادئ التحليل الإقتصاد الكلي " مع تمارين ومسائل محلولة"**،دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2004 ،ص46

☒ الارباح الموزعة وتتمثل في الأرباح الموزعة على المساهمين في المؤسسة

☒ الضرائب المباشرة على أرباح الشركات.

ومن هذا المنطلق يتم الحصول على الربح الإجمالي بعد خصم جميع التكاليف المتعلقة بالإنتاج بما في ذلك الإهتلاك، وبعد من الممكن أن يكون هناك ربح أوخسارة.

وو فقا لهذه الطريقة (الدخول) فإن ماهو متعارف عليه بجمع عوائد عوامل الإنتاج(الأجور،الريع،الفوائد والأرباح) نحصل على مايسمى **بالدخل المحلي** والذي يعرف في نفس الوقت **بالناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج** ، لأن تكلفة عناصر الإنتاج ما هي إلا تكلفة ما وظف من يد عاملة وتنظيم والمعبر عنها بالأجور والأرباح وما استخدم من مادة أولية ورأس مال والمتمثل في الريع والفوائد.

الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة (الدخل المحلي)= مجموع (الأجور+الأرباح +الفوائد +الريع).

$$PIN_F = RI = \sum (w+R+i+\pi)$$

حيث أن

- **PIN_F**: الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة:

Produit Intérieur Net au Pris des facteur de production

وهو نفسه الدخل المحلي **RI**: **Revenu Intérieur**

أما إذا أردنا الحصول الناتج المحي الإجمالي بسعر السوق وليس بأسعار التكلفة فنضيف للدخل المحلي الضرائب غير المباشرة، ونطرح إعانات الإنتاج إن نكما نضيف إلى التقدير السابق مخصصات اهتلاك رأس المال الثابت لأننا نريد حساب الناتج المحلي الإجمالي وليس الصافي.وعليه يمكننا حساب الناتج المحلي الإجماليPIB (الخام) بطريقة الدخل كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل= مجوع (الأجور+ الريع +الفوائد +الأرباح) + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج (تحويلات للإنتاج) + مخصصات الإهتلاك (اهتلاك رأس المال الثابت)

$$PIB=\sum (w+R+i+\pi)+Tx_i-TR_P+AM$$

- **PIB**: الناتج المحلي الإجمالي: **Produit Intérieur brut**
- Tx_i:الضرائب غير المباشرة
- TR_P: إعانات الإنتاج أو تحويلات لقطاع الإنتاج
- **AM**: مخصصات الإهتلاك (إهتلاك رأس المال الثابت)

وفقا لطريقة الدخول فإننا تمكنا من تحديد قيمة الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة (PIN_F) أو الدخل المحلي والذي هو عبارة عن مجموع عوائد عوامل الإنتاج بغض النظر عن جنسية من يملكها بشرط بشرط أن يكون نشاطها داخل الوطن.

لذلك فإذا ما أردنا الحصول على **الدخل الوطني** أو كما **يعرف بالناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة** فإنه لابد من مراعاة عوائد عوامل الإنتاج الوطنية (الحاملة لجنسية البلد) والتي ساهمت في الناتج لكن خارج حدود الوطن وهو مانسميه **RR** (عوائد المقيمين)،كما يجب خصم عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية الناشطة داخل الوطن وهو ما يسمى بـ **RV** (عوائد غير المقيمين)والفرق بينهما هو **Δ RR'** صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج.

الدخل الوطني = الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة = مجموع (الأجور+الأرباح +الفوائد +الريع)+صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج.

$$RN=PNN_F=\sum (w+R+i+\pi)+\Delta RR'$$

- **RN**: الدخل الوطني: **Revenu National** وهو نفسه الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة **Produit National Net au Pris des facteur de production**
- **Δ RR'**: صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج

أما إذا أردنا الحصول الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق وليس بأسعار التكلفة فنضيف للدخل الوطني الضرائب غير المباشرة، ونطرح إعانات الإنتاج إن وجدت،كما نضيف إلى التقدير السابق مخصصات اهتلاك رأس المال الثابت لأننا نريد حساب الناتج الوطني الإجمالي وليس الصافي.وعليه يمكننا حساب الناتج الوطني الإجمالي بطريقة الدخل كما يلي:

الناتج الوطني الإجمالي(الخام) بطريقة الدخل = مجوع (الأجور+ الريع +الفوائد +الأرباح) + الضرائب غير المباشرة- إعانات الإنتاج (تحويلات للإنتاج) + مخصصات الإهتلاك (اهتلاك رأس المال الثابت)+ صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج.

$$PNB=\sum (w+R+i+\pi)+Tx_i-TR_p+AM+\Delta RR'$$

حيث أن:

- **PNB**: الناتج الوطني الإجمالي: **Produit National brut**
- Tx_i:الضرائب غير المباشرة
- TR_p: إعانات الإنتاج أو تحويلات لقطاع الإنتاج
- **AM**: مخصصات الإهتلاك (إهتلاك رأس المال الثابت).
- $\Delta RR'$: صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج.

2- طريقة الإنفاق: وفي هذه الطريقة يتم الإعتماد على إحتساب كافة النفقات التي تجري في إقتصاد على السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة[1]، بمعنى أن الإنفاق الكلي هو عبارة عن الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع ويتمثل في الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الإستثماري والإنفاق الحكومي وإنفاق العالم الخارجي(الصادرات – الواردات) خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

وإنطلاقا من تصنيف قطاعات الإقتصاد الوطني إلى أربعة قطاعات(الإستهلاكي، الإستثماري،الحكومي والعالم الخارجي) فإن كل قطاع من القطاعات السابقة يقوم بنوع

[1] – هوشيار معروف، **تحليل الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره ص 84

معين من الإنفاق بحيث يكون في مجموعه الإنفاق الكلي على الناتج المحلي في المجتمع والذي لابد من أن يتساوى مع الناتج المحلي الإجمالي**PIB**.

وعليه وبناءا على ماسبق فيمكننا تقسيم الإنفاق المحلي كما يلي:

2-1 الإنفاق الإستهلاكي (إنفاق قطاع العائلات أو إنفاق القطاع الأسري):ويمثل هذا الجزء النفقات الخاصة من قبل الأشخاص والعائلات التي ينفقونها على السلع والخدمات سواءا المعمرة كشراء سيارة أو الأدوات الكهرومنزلية وغيرها غير المعمرة مثل الطعام واللباس والشراب،وتمثل أيضا بعض المدفوعات للعلاج والتعليم،[1] ويرمز للإنفاق الإستهلاكي بالرمز**C**.

2-2 الإنفاق الإستثماري (إنفاق قطاع الأعمال أو إنفاق قطاع الإنتاج): ويتمثل في إنفاق القطاع الإنتاجي على المعدات الإستثمارية كالآلات والمعدات، ويتمثل في مجموع قيمة الإنفاق الاستثماري الخاص والعام على السلع الرأسمالية (الإنتاجية) ويسمى إجمالي الاستثمار المحلي[2] والذي يشتمل على ما يلي:

- ✓ العنصر الأول ويخص الإنفاق على السلع الرأسمالية ا كالآلات والمعدات..الخ، والتي تستخدم لإنتاج السلع والخدمات الجديدة إضافة إلى الإستثمار في المباني والعقارات السكنية،الطرقات[3] وهو مايسمى بإجمالي تكوين رأس المال الثابت F_{BCF}.
- ✓ العنصر الثاني وهو **التغير في المخزون السلعي** :يرمز له بالرمز I، ويقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية وسلع نهائية فالمنتج لا يقوم ببيع كل ما ينتجه فور إنتاجه (الإنتاج الذي لم يتم بيعه في سنة إنتاجه) إنما يخزن جزءا من هذا الإنتاج توقعا لطلبات عملائه، كما يخزن جزءا من المواد الأولية والوسيطة التي تكفيه لفترة معينة حتى لا يتوقف إنتاجه وهذا الإستثمار يسمى إستثمار في المخزون[4].

---

[1] – تومي صالح ،**مبادئ التحليل الإقتصاد الكلي " مع تمارين ومسائل محلولة"**،مرجع سبق ذكره42.

[2] – بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص49.

[3] – بسام الحجار، عبد الله رزق،**الإقصادي الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص34.

[4] – بسام الحجار، عبد الله رزق،**الإقصادي الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص34.

الإستثماري الإجمالي= إجمالي تكوين رأس المال الثابت F_{BCF}+ التغير في المخزون السلعي δS

$$I_G = F_{BCF} + \delta S$$

كما أن الإنفاق الاستثماري هو مجموع الإستثمار الإجمالي وليس صافي الاستثمار والفرق بينهما يتمثل في قيمة إهتلاك رأس المال الثابت الذي اهتلك في العملية الإنتاجية والذي يحل محله سلع استثمارية جديدة.

الاستثمار الإجمالي= *صافي الإستثمار + مخصصات الإهتلاك (إهتلاك رأس المال الثابت*

$$I_G = I_N + AM$$

2-3 الإنفاق الحكومي:ويمثل إنفاق الدولة على السلع والخدمات المختلفة لسد حاجاتها وبغرض تقديم خدمة للمجتمع وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها ويرمز له بالرمز **G** وينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

- ✓ **الإنفاق الحكومي الجاري**: ويشمل أجور ومرتبات الموظفين والعمال و المصاريف التابعة لها.
- ✓ **الإنفاق الحكومي على الأصول الثابتة (الإنفاق الاستثماري)**: ويسمى بالإستثمار الحكومي والمتمثل في إنفاق الحكومة على الأصول الرأسمالية ويتضمن بناء(المدارس،المستشفيات الطرقات...إلخ) أو شراء المباني والتجهيزات المختلفة.
- ✓ **الإنفاق الحكومي الاستهلاكي**: ويضم مشتريات الحكومة من السلع والخدمات التي تهتلك في المدى القصير[1].

2-4 إنفاق العالم الخارجي (صافي الصادرات):ويسمى أيضا برصيد الميزان التجاري يرمز له بالرمز (**X-M**): حيث يتضمن عنصرين هما:

[1] – عقبة عبد اللاوي بن أحمد ،**تطبيقات التحليل الإقتصاد الكلي** ،مطبعة الرمال،الوادي،الجزائر،2020 ،ص27

- ✓ إنفاق الأجانب على السلع والخدمات المحلية(إستهلاكية أو إستثمارية) ويرمز للصادرات بالرمز (**X**).
- ✓ الإنفاق المحلي على الواردات السلع والخدمات الأجنبية سواء إستهلاكية أو إستثمارية المنتجة في الخارج ويرمز لها لارمز **M**.

وعليه فإن:

رصيد الميزان التجاري (إنفاق العالم الخارجي)=الصادرات – الواردات

$$E=X-M$$

وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق يساوي مجموع الإنفاقات الكلية في القطاعات الأربعة المشكلة للإقتصاد:

الناتج المحلي الإجمالي "PIB"بطريقة الإنفاق = الإنفاق الإستهلاكي+ الإنفاق الإستثماري + الإنفاق الحكومي + إنفاق العالم الخارجي.

$$PIB = C + I + G + (X-M)$$

3- طريقة الناتج: ووفقا لهذه الطريقة يتم قياس قيمة التدفق السنوي لكل السلع والخدمات النهائية التي أنتجها جميع الوحدات الإنتاجية خلال فترة زمنية عادة سنة.وبما أن هذه الطريقة تتضمن تحديد الناتج على أساس جمع قيمة المنتجات النهائية التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، فإنه لابد من إستبعاد قيمة السلع الوسيطية من الإنتاج النهائي وإلا فإننا نقع في مشكلة إزدواجية الحساب فمثلا حساب قيمة الخشب يجب أن لا تتكرر في حساب قيمة الطاولات و لتفادي الإزدواجية في تكرار الحساب تتضمن هذه الطريقة أسلوبين لقياس الناتج كمايلي:

3-1 **طريقة المنتج النهائي:**وفقا لهذه الطريقة فإن حساب الناتج بطريقة المنتجات النهائية تتضمن جميع السلع والخدمات النهائية المباعة إلى مختلف القطاعات :المؤسسات الإنتاجية، المستهلكين، الحكومة والعالم الخارجي، مضاف إليها السلع الوسيطية التي تؤدي إلى زيادة رأس المال المنتج كالتجهيزات، البنايات ... إلخ إن الناتج مقاسا بهذه الطريقة يدخل في اعتباره السلع والخدمات

التي أنتجت خلال فترة التقدير وعلى أساس الأسعار الحالية وتبعا لهذا لمفهوم فإن السلع والخدمات النهائية التي تدخل في حساب الناتج هي فقط تلك المنتجة حاليا على أساس الأسعار الجارية[1].

ومنه : **الناتج المحلي الإجمالي بطريقة المنتجات النهائية** = مجموع كمية الإنتاج **X** السعر

$$PIB=\sum Q \times P$$

إن طريق المنتجات النهائية تمكننا من حساب الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه أحيانا يصعب التفريق بين السلع والخدمات الوسيطية والنهائية ولتجنب مشكلة الإزدواجية في الحساب نلجأ إلى الطريقة الثانية ألا وهي مايسمى بطريقة القيمة المضافة.

3-2 **طريقة القيمة المضافة:** وفقا لهذه الطريقة فالناتج هو حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة ونعني بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة.

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج الكلي(النهائي)للوحدات الإنتاجية – قيمة مستلزمات(السلع) الإنتاج الوسيطة

$$VA= VPT - CI$$

حيث أن : **VA**: القيمة المضافة/ **VPT**: قيمة الإنتاج الكلي(النهائي)/ **CI**: قيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة.

وتهتم هذه الطريقة بتقدير الزيادات التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات الأخرى، ثم إضافة جميع هذه الزيادات لكافة القطاعات المشكلة للاقتصاد. وسميت هذه الطريقة بطريقة القيمة المضافة لأن كل قطاع اقتصادي يضيف قيمة إلى العملية الإنتاجية[2].وبمعنى آخر القيمة المضافة هي كل ما تضيفه كل وحدة إنتاجية إلى الناتج وللتوضيح أكثر نستعرض المثال التالي:

---

[1] – عقبة عبد اللاوي بن أحمد ،**تطبيقات التحليل الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص25

[2] – بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص54.

بإفتراض سلعة نهائية: بدلة مصنوع من القطن على سبيل المثال ، فالمادة الأولية المتمثلة في القطن نحصل عليها عن طريق صاحب المزرعة الذي يقوم ببيع منتوجه إلى مصنع النسيج الذي يهيء القطن الخام ويحوله إلى سلعة وسيطية هي القماش ليقوم صاحب مصنع النسيج ببيع القماش إلى مصنع الخياطة والذي يحول القماش بتفصيله وخياطته إلى بدلة ويبيعها كمنتج أو كسلعة نهائية ومراحل العملية الإنتاجية موضحة كمايلي:

الجدول 01: مراحل إنتاج السلعة وكيفية حساب القيمة المضافة

مراحل العملية الإنتاجية	قيمة الإنتاج النهائي دج VPT	قيمة السلع الوسيطة CI	القيمة المضافة VA دج
صاحب المزرعة	1000	//	1000
مصنع النسيج	1500	1000	500
مصنع الخياطة (المنتج النهائي)	2600	1500	1100
الناتج الإجمالي	5100	2500	2600

$$\sum VA = \sum VPT - \sum CI$$

$$\sum VA = 5100 - 2500 = 2600 \text{ دج}$$

من الجول نلاحظ أننا لو جمعنا قيمة المنتج النهائي بالنسبة لكل قطاع (مرحلة) لحصلنا على **5100** دج بينما لو جمعنا مجموع القيم المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج لحصلنا **2600** دج وهنا نلاحظ ان قيمة المنتج النهائي الكلي لكل مرحلة تتضمن قيم المنتج النهائي للمرحلة التي سبقتها،وعليه فإن الطريقة الأنجع لقياس الناتج المحلي الإجمالي هي طريقة القيمة المضافة.

وعليه وبإعتبار أن الإقتصاد يتشكل من **n** قطاع فإن مجموع القيم المضافة يحسب كما يلي:

مجموع القيم المضافة = مجموع قيم الإنتاج النهائي(الكلي)– السلع الوسيطية(مستلزمات الإنتاج)

$$\sum VA = \sum VPT - \sum CI$$

أما إذا ما أردنا الحصول على الناتج المحلي الإجمالي والذي خلصنا في التعاريف السابقة له إلى تأكيد مفاده أنه مقوم بأسعار السوق فإن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم المضافة مضافا إليها الضرائب غير مباشرة (لأنها تزيد من القيمة السوقية للمنتج) والتي تتمثل على الخصوص الرسم على القيمة المضافة وكذا الحقوق والرسوم الجمركية على الواردات، كما يجب استبعاد قيمة ما استفادت منه مختلف المؤسسات الإنتاجية من دعم كإعانات والتي تتمثل في إعانات التصدير (لأنها ستخفض سعر المنتج)، وذلك وتكون العلاقة كمايلي:

الناتج الداخلي (الإجمالي) الخام بطريقة القيمة المضافة = مجموع القيم المضافة + الرسم على القيمة المضافة + الحقوق والرسوم الجمركية – إعانات تصدير الإنتاج.

$$PIB = \sum VA + TVA + DTM - SUB_X$$

حيث أن :

- ✓ $\sum VA$: مجموع القيم المضافة.
- ✓ **TVA** : الرسم على القيمة المضافة.
- ✓ **DTM**: الحقوق والرسوم الجمركية على الواردات.
- ✓ SUB_X:إعانات تصدير الإنتاج.

خامسا: ملخص لمتطابقات وحسابات أخرى مرتبطة بقياس "النشاط الإقتصادي":سبق وأشرنا في نقاط سابقة إلى إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي وتطرقنا إلى أساس التمييز بين المؤشرين وعليه سنتطرق فيمايلي إلى ملخص من خلاله نبين أهم المؤشرات الأخرى المتعلقة كمايلي:

1- ملخص لمتطابقات وحسابات أخرى مرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي (الخام):

1-1الناتج المحلي الإجمالي (الخام): Prodouit Intérieur Brut "PIB": وهو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للدولة بغض النظر عن جنسية مالك عناصر الإنتاج ،خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة.

ومن بين الطرق لحسابه نجد مايلي:

الطريقة الأولى:

الناتج المحلي الإجمالي **= مجوع (الأجور+ الريع +الفوائد +الأرباح) + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج (تحويلات للإنتاج) + مخصصات الإهتلاك (اهتلاك رأس المال الثابت)**

$$PIB=\sum (w+R+i+\pi)+Tx_i-TR_P+AM$$

- **PIB**: الناتج المحلي الإجمالي: **Produit Intérieur brut**
- Tx_i:الضرائب غير المباشرة
- TR_P: إعانات الإنتاج أو تحويلات لقطاع الإنتاج.
- **AM**: مخصصات الإهتلاك (إهتلاك رأس المال الثابت)

الطريقة الثانية:

الناتج الداخلي الإجمالي (الخام) PIB = مجموع القيم المضافة + الرسم على القيمة المضافة + الحقوق والرسوم الجمركية – إعانات تصدير الإنتاج.

$$PIB = \sum VA + TVA + DTM - SUB_X$$

حيث أن :

- ✓ $\sum VA$: مجموع القيم المضافة.
- ✓ **TVA** : الرسم على القيمة المضافة.
- ✓ **DTM**: الحقوق والرسوم الجمركية على الواردات.
- ✓ SUB_X:إعانات تصدير الإنتاج.

الطريقة الثالثة:

الناتج المحلي الإجمالي "PIB"= الإنفاق الإستهلاكي+ الإنفاق الإستثماري + الإنفاق الحكومي + إنفاق العالم الخارجي.

$$PIB = C + I + G + (X-M)$$

2-1 الناتج المحلي الصافي بسعر السوق PIN_M: Produit Intérieur Net Marchant

الناتج المحلي الصافي بسعر السوق هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق مطروحا منه مخصصات اهتلاك رأس المال الثابت.

حيث أن الناتج المحلي الإجمالي لا يصل بأكمله إلى أصحاب عناصر الإنتاج المساهمين في تحقيقه، حيث يخصص جزء منه لتعويض النقص الذي يحدث في الأصول الرأسمالية وهو مايسمى بالإهتلاك وذلك حفاظا على الطاقات الإنتاجية المتهالكة وللتخلص من الإجمالي نطح منه مقدار الإهتلاك حتى يصبح صافي وعليه يكون الناتج المحلي الصافي كمايلي:

الناتج المحلي الصافي بسعر السوق = الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق – مخصصات اهتلاك (رأس المال الثابت)

$$PIN_M = PIB - AM$$

1-3الدخل المحلي Revenu Intérieur أو الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة PIN_F Produit Intérieur Net au Pris des Facteurs de production:

ما يجب التنويه إليه هو أن الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة هو نفسه الدخل المحلي كما أنه يوجد طريقتان لقياس المؤشر لكن قبل ذلك وكما ذكرنا سابقا أن الناتج المحلي الإجمالي عادة مايقدر على أساس أسعار السوق السائدة ،غير أن ماهو جدير بالإشارة ، أن سعر السوق للعديد من السلع والخدمات يشتمل على الضرائب غير المباشرة والمفروضة على بعض السلع حيث تصل إلى المستهلك النهائي متضمنة للضرائب غير المباشرة، كما أنه في سلع أخرى نجد الدولة والعالم الخارجي يقدمون إعانات إنتاج لمنتجي السلع والخدمات وعليه وحتى نحصل على الناتج بسعر التكلفة وجب طرح الضرائب غير المباشرة وإضافة إعانات الإنتاج ويكون الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة كمايلي:

- ✓ **الطريقة الأولى:** إن الدخل المحلي يعبر عن الدخل المكتسب من قبل أصحاب عناصر الإنتاج (الوطنية والأجنبية) نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية،داخل الرقعة الجغرافية للبلد خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة =الدخل المحلي= مجموع (الأجور+الأرباح +الفوائد +الريع).

$$PIN_F = RI = \sum (w+R+i+\pi)$$

حيث أن: PIN_F: الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة: **Produit Intérieur Net au Pris des facteur de production**

وهو نفسه الدخل المحلي **RI**: **Revenu Intérieur**

✓ **الطريقة الثانية**

الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة= الدخل المحلي= الناتج المحلي الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة +إعانات الإنتاج

$$PIN_f = RI = PIN_M - TX_i + TR_P$$

أو : الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة هو الناتج المحلي الصافي بسعر السوق مطروحا منه صافي الضرائب غير الماشرة.

$$PIN_f = RI = PIN_M + TXn_i$$

حيث أن:

صافي الضرائب غير المباشرة TXn_i = الضرائب غير المباشرة TX_i – إعانات الإنتاج TR_P

ملاحظة هامة: **يمكن الإنتقال من الحسابات الوطنية بسعر السوق إلى الحسابات الوطنية بسعر التكلفة وذلك بطرح الضرائب غير المباشرة وإضافة إعانات الإنتاج.**

✓ كالناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة والذي يعبر عنه كمايلي:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق– الضرائب غير المياشرة+ إعانات الإنتاج

$$PIB_f = PIB_m - TX_I + TR_P$$

ملاحظة هامة: **إن الإنتقال من حسابات الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج الوطني الإجمالي ومن الناتج المحلي الصافي بسعر السوق إلى الناتج الوطني الصافي بسعر السوق ومن الدخل المحلي(الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة) إلى الدخل الوطني (الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة) يتوقف على صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج $\Delta RR'$.**

2- ملخص لمتطابقات وحسابات أخرى مرتبطة بالناتج الوطني الإجمالي (الخام):

2-1 الناتج الوطني الإجمالي (الخام): "PNB" Prodouit National Brut: وهو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة من طرف عناصر إنتاج وطنية داخل أو خارج الوطن،خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة.

ومن بين الطرق لحسابه نجد مايلي:

الطريقة الأولى:

الناتج الوطني الإجمالي = مجوع (الأجور+ الريع +الفوائد +الأرباح) + الضرائب غير المباشرة – إعانات الإنتاج (تحويلات للإنتاج) + مخصصات الإهتلاك (اهتلاك رأس المال الثابت)+ صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج

$$PNB=\sum (w+R+i+\pi)+Tx_i-TR_p+AM+\Delta RR'$$

حيث أن:

- **PNB**: الناتج الوطني الإجمالي: **Produit National brut**
- Tx_i:الضرائب غير المباشرة
- TR_p: إعانات الإنتاج أو تحويلات لقطاع الإنتاج.
- **AM**: مخصصات الإهتلاك (إهتلاك رأس المال الثابت)
- $\Delta RR'$: صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج (صافي دخل الملكية)

و إختصارا لما سبق يمكن إستخراج مايلي:

الناتج الوطني الإجمالي (الخام) PNB = الناتج المحلي الإجمالي + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج ومحولة إلى الداخل– عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة في الداخل ومحولة إلى الخارج.

$$PNB= PIB+ RR- RV$$

الناتج الوطني الإجمالي (الخام) PNB = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عوامل الإنتاج من و إلى الخارج.

$$PNB= PIB\pm \Delta RR'$$

2-2 الناتج الوطني الصافي بسعر السوق PNN_M: Produit National Net Marchant

الناتج الوطني الصافي بسعر السوق هو عبارة عن الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق مطروحا منه مخصصات اهتلاك رأس المال الثابت.

حيث أن الناتج الوطني الإجمالي لا يصل بأكمله إلى أصحاب عناصر الإنتاج المساهمين في تحقيقه حيث يخصص جزء منه لتعويض النقص الذي يحدث في الأصول الرأسمالية وهو مايسمى بالإهتلاك وذلك حفاظا على الطاقات الإنتاجية المتهالكة وللتخلص من الإجمالي نطرح منه مقدار الإهتلاك حتى يصبح صافي وعليه يكون$\mathbf{PNN_M}$ الناتج كمايلي:

الناتج الوطني الصافي بسعر السوق = الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق – مخصصات اهتلاك (رأس المال الثابت)

$$PNN_M = PNB - AM$$

2-3 الدخل الوطني Revenu National أو الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة PNN_F Produit National Net au Pris des Facteurs de production:

ما يجب التنويه إليه هو أن الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة هو نفسه الدخل الوطني و يوجد طريقتان لقياس المؤشر كمايلي:

✓ **الطريقة الأولى:** إن الدخل الوطني يعبر عن الدخل المكتسب من قبل أصحاب عناصر الإنتاج (الوطنية والأجنبية) نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية،داخل الرقعة الجغرافية للبلد خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة =الدخل الوطني= مجموع (الأجور+الأرباح +الفوائد +الريع)+ صافي عوائد عوامل الإنتاج من و إلى الخارج

$$PNN_F = RN = \sum (w+R+i+\pi) \pm \Delta RR'$$

حيث أن

- PNN_F: الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة:

Produit National Net au Pris des facteur de production

وهو نفسه الدخل المحلي **RI**: **Revenu Intérieur**

✓ **الطريقة الثانية**

الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة= الدخل الوطني= الناتج الوطني الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة +إعانات الإنتاج

$$PNN_f = RN = PNN_M - TX_i + TR_P$$

أو : الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة هو الناتج الوطني الصافي بسعر السوق مطروحا منه صافي الضرائب غير الماشرة.

حيث أن:

$$PNN_f = RN = PNN_M + TXn_i$$

صافي الضرائب غير المباشرة TXn_i = الضرائب غير المباشرة TX_i – إعانات الإنتاج TR_P

ملاحظة هامة: **يمكن الإنتقال من الحسابات الوطنية بسعر السوق إلى الحسابات الوطنية بسعر التكلفة وذلك بطرح الضرائب غير المباشرة وإضافة إعانات الإنتاج،كالناتج الوطني الإجمالي بسعر التكلفة والذي يعبر عنه كمايلي:**

الناتج الوطني الإجمالي بسعر التكلفة = الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق– الضرائب غير المياشرة + إعانات الإنتاج

$$PNB_f = PNB_m - TX_I + TR_P$$

2-4 الدخل الشخصي "R.P" la Revenu Personnel:

في الواقع أن الدخل الوطني الناجم عن الإنتاج ليس الدخل الذي يستلمه الأفراد والأسر، وإنما تخصم منه مجموعة من الأجزاء لعدة أسباب كالتأمينات الاجتماعية أو مايسمى بـ (أقساط الضمان الاجتماعي)، والضرائب على أرباح الشركات، والأرباح غير الموزعة(المحتجزة)،وهذه كلها تشكل اقتطاعات من الدخل الوطني لا يتسلمها قطاع العائلات. وفي نفس الوقت فإن هذا القطاع يحصل على إعانات أو تحويلات من الحكومة أو العالم الخارجي أو من هيئات أو منظمات مختلفة، وهي إضافة للدخل الذي يتسلمه أفراد المجتمع وهي إضافة للدخل الوطني

ليست متولدة عن عملية الإنتاج، وعليه بعد تخفيض كل هذه الإقتطاعات من الدخل الوطني وإضافة التحويلات نحصل على مايسمى بالدخل الشخصي **"R.P"**.

الدخل الشخصي = الدخل الوطني – (الأرباح غير الموزعة + ضرائب على أرباح أو دخل الشركات + أقساط أو مساهمات الضمان الاجتماعي) + المدفوعات التحويلية للعائلات (الأفراد).

$$RP = RN - (\pi' + TX_{\pi} + Txss) + TR_F$$

حيث أن: π'**: الأرباح غير الموزعة.** / TX_{π}**: الضريبة على دخل أو أرباح الشركات.**

$TXss$**: أقساط الضمان الإجتماعي.** TR_F**: تحويلات للعائلات أو الأفراد**

5-2 الدخل التصرفي أو المتاح R.D أو Y.D: la Revenu Disponible :

إن الدخل الشخصي كذلك لا يمثل ذلك الدخل الذي يمكن لأفراد المجتمع التصرف فيه بإرادتهم سواء باستهلاكه أو ادخاره، ويرجع ذلك لوجود نوع آخر من الضرائب التي تفرض على الدخل والتي يجب دفعها وهي الضرائب المباشرة أو ضرائب الدخل،مثل الضريبة على الدخل الإجمالي (صنف المرتبات والأجور) فإذا خصمنا هذه الضرائب من الدخل الشخصي نحصل على الدخل التصرفي أو المتاح.

الدخل التصرفي المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة

$$YD \text{ أو } RD = RP - TX_D$$

إن حصول الأفراد على دخلهم التصرفي المتاح يتيح لهم فرصة التصرف فيه إستهلاكا وإدخارا لذا يمكن ان يكون الدخل التصرفي النتاح كمايلي:

الدخل التصرفي المتاح = الإستهلاك + الضرائب الإدخار

$$YD \text{ أو } RD = C + S$$

الجدول 02 : ملخص متطابقات و حسابات الناتج المحلي الإجمالي

	مجموع قيمة الإنتاج النهائي	$\sum VPT$
–	مجموع قيمة السلع الوسيطية	$\sum CI$
=	مجموع القيم المضافة	$\sum VA$
+	الرسم على القيمة المضافة	TVA
+	الحقوق والرسوم الجمركية	DTM
–	إعانات تصدير الإنتاج	SUB_X
=	=	=
	الإنفاق الإستهلاكي	C
+	الإنفاق الإستثماري	I
+	الإنفاق الحكومي	G
+	إنفاق العالم الخارجي (الصادرات –الواردات)	$(X-M)$.
=	=	=
	مجموع الأجور	$\sum W$
+	مجموع الريع	$\sum R$
+	مجموع الفوائد	$\sum i$
+	مجموع الربح	$\sum \pi$
+	الضرائب غير المباشرة	Txi
–	إعانات الإنتاج	TRp
+	مخصصات الإهتلاك	AM
=	الناتج المحلي (الداخلي) الإجمالي الخام	PIB
–	مخصصات الإهتلاك	AM
=	الناتج المحلي الصافي بسعر السوق	PIN_M
–	الضرائب غير المباشرة	Txi
+	إعانات الإنتاج	TRp
=	=	=
	مجموع الأجور	$\sum W$
+	مجموع الريع	$\sum R$
+	مجموع الفوائد	$\sum i$
+	مجموع الربح	$\sum \pi$
=	الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة (الدخل المحلي)	PIN_F أو RI

الجدول 03 : ملخص متطابقات و حسابات الناتج الوطني الوطني

	الناتج المحلي الإجمالي (الخام)	PIB
+	عوائد عواد عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج ومحولة إلى الداخل	RR
−	عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة في الداخل ومحولة إلى الخارج	RV
=	=	=
	الناتج المحلي الإجمالي (الخام)	PIB
±	صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج	Δ RR'
=	**الناتج الوطني الإجمالي (الخام)**	**PNB**
−	مخصصات الإهتلاك	AM
=	**الناتج الوطني الصافي بسعر السوق**	PNN_M
−	الضرائب غير المباشرة	Txi
+	إعانات الإنتاج	TRp
=	=	=
	مجموع الأجور	∑ W
+	مجموع الريع	∑ R
+	مجموع الفوائد	∑i
+	مجموع الربح	∑π
±	صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج	Δ RR'
=	**الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة أو الدخل الوطني**	**PNNF أو RN**
−	الأرباح غير الموزعة	π '
−	ضرائب على أرباح أو دخل الشركات	TXπ
−	أقساط أو مساهمات الضمان الإجتماعي)	TXSS
+	المدفوعات التحويلية للعائلات (الأفراد)	TR_F
=	**الدخل الشخصي**	**RP**
−	الضرائب غير المباشرة	TXD
=	=	=
	الإستهلاك	C
+	الإدخار	S
=	**الدخل التصرفي المتاح**	**YD أو RD**

سادسا: عقبات قياس الناتج (النشاط الإقتصادي) وأهميته

1- عقبات قياس الناتج (النشاط الإقتصادي).

تعتبر حسابات الناتج أو الدخل من المقاييس الهامة،والتي من خلالها يتم الحكم على مستوى الأداء الإقتصادي والنشاط الاقتصادي للمجتمع، ولكن هناك العديد من العقبات والمشاكل التي تجعل من قيمة الناتج لا تعكس بالفعل قيمة الإنتاج الحقيقي في معظم الدول وخاصة الدول النامية ومن العقبات نجد :

- ✓ هناك االعديد من السلع والخدمات لاتدخل ضمن تقديرات الناتج كالخدمات الشخصية المجانية كخدمات ربات البيوت،الطبيب لأهل بيته الكهربائي في منزله...الخ) وبالتالي إستبعاد هذه السلع والخدمات تعطي لنا قيمة للناتج أقل من الحقيقة.
- ✓ إستبعاده لقياس بعض الأنشطة غير القانونية وغير المصرح بها (غير الرسمية)بالرغم من أنها تولد دخولا لعوامل الإنتاج وتستنفذ موارد إقتصادية ومن بين الأنشطة(تجارة المخدرات، السمسرة وهاته الأنشطة غير المصرح بها هروبا من دفع الضرائب...) وهذه الأنشطة هي الأخرى لاتدخل ضمن تقدرات الناتج وبالتالي لاتعطي الصورة الحقيقة له.
- ✓ هناك العديد من المنتجات الهامشية والتي تتولد من بعض الأنشطة الإنتاجية القانونية والسوقية وتولد إنتاجا ضارا بالبيئة والمجتمع (تلوث المحيط بالدخان وتلوث الماء بالمواد الكيماوية بالإضافة إلى إحتراق بنزين السيارات ومايخلفه....إلخ) وعليه فإن ماتسببه هذه النشاطات من منتجات هامشية له آثار وتكاليف لاتدخل ضمن تقديرات الناتج لأن ظهورها سيكون بعد سنوات من تقدير الناتج لتلك الفترة وعليه فإن إستثناء هذه التكاليف المنجرة من المنتجات الهامشية لايعطي الصورة الحقيقة للناتج وحتى يكون الناتج أكثر دقة ووضوح لابد من تقدير قيمة مثل هذه الآثار الهامشية وطرحها من حسابات الناتج.
- ✓ هناك العديد من المنتجات غير مسوقة ويصعب تحديد قيمة لها إلا أنه في بعض الأحيان وعند تقدير الناتج فإنه تعطى لها قيم وتدرج ضمن حسابات الناتج كإستهلاك المزارع لبعض منتجاته إذ يخصصون جزءا من إنتاجهم لإستهلاكهم الخاص دون تسويقه، نجد أيضا المساكن المشغولة من قبل مالكيها فهي بهذا تقدم خدمة السكن وهذه الخدمة غير معروضة في السوق،كما نجد

نجد أيضا السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة لشعبها التعليم،العدالة، الأمن و الدفاع(صناعة الأسلحة،صناعة السفن الحربية).....إلخ كلها سلع وخمات لكنها غير مسوقة غير انه يمكن تحديد قيمتها على أساس تكاليف إنتاجها على أساس الإنفاق الحكومي وهناك البعض من هذه السلع تخضع للسرية(الدفاع والأمن) ويصعب تقديرها،وعليه فإن تقديرات قيمة هذه السلع والخدمات يمكن ان تكون أقل أو أكثر من قيمتها وهو مايؤثر على الصورة الحقيقية للناتج.

- ✓ الحرص عند مقارنة الناتج لسنة معينة بقيمة الناتج لسنة أخرى على تقلبات الأسعار ،فقد يرجع إرتفاع الناتج من سنة لأخرى إلى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار مع ثبات في كمية السلع والخدمات المنتجة.
- ✓ إن كل المدفوعات التحويلية من هبات ومساعدات (وهي جميع المبالغ التي يحصل عليها الأفراد بدون مقابل مثل الإعانات والمنح...الخ)لاتدخل ضمن حسابات الناتج الوطني وهذه المدفوعات لأن الأفراد حصلوا عليها دون مساهمة في الناتج الجاري.

2- أهمية قياس الناتج (النشاط الإقتصادي)

تعد حسابات الناتج من الحسابات الضرورية وأداة من أدوات التحليل الإقتصادي ومعيارا لبناء الخطط الإقتصادية فمعرفة مكوناته على مستوى القطاعات الإقتصادية يساهم في عملية التخطيط وتنمية هذه القطاعات في الإقتصاد الوطني وتتمثل أهمية دراسة الناتج فيمايلي:

- ✓ تشخيص واقع الإقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالإقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو، بمعنى قياس مدى نجاح السياسة الإقتصادية.
- ✓ تمكننا حسابات الناتج من الإعتماد على التنبؤات الإحتمالية والإسقاطات القياسية لمؤشرات الناتج مثل (الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد بين الإستهلاك والإدخار...) للتخطيط و بما يمكن المخططين وصانعي القرارات من التقريب بين التوجهات التحليلية النمطية والتوجهات التحليلية الواقعية لهذه المؤشرات مستقبلا [1].

[1] – هوشيار معروف،**تحليل الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره ،ص 76،ص 77،ص78

- ✓ تساعد حسابات الناتج في معرفة مدى مساهمة كل قطاع اقتصادي في تكوين الناتج (النشاط الاقتصادي) للمجتمع.
- ✓ حسابات الناتج تساعد في الكشف عن مدى مساهة عوامل الإنتاج في الناتج وتبين نتائج توزيع الدخل الوطني بين أصحاب عناصر الإنتاج.والمتمثل في العوائد التي تتلقاها من أجور وفوائد و ريع وأرباح.
- ✓ قياس مستوى معيشة الأفراد من خلال متوسط الدخل الفردي الحقيقي والذي يعطي صورة دقيقة عن التغيرات التي تطرأ على مستوى المعيشة.
- ✓ تقدير نجاح السياسات الاقتصادية للدولة،من خلال مقارنة تقديرات حسابات الناتج بين سنة تطبيق السياسة الاقتصادية والسنة التي تسبقها[1].
- ✓ قياس قدرة الأفراد على تحمل الضرائب
- ✓ تساعد حسابات الناتج في رسم السياسة المالية للدولة.

سابعا: الناتج الإسمي النقدي والناتج الحقيقي:

يقيس الناتج الوطني الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية وذلك بإستخدام الأسعار الجارية وهذه القيم النقدية معرضة للتغير بتغير كل من أسعار وكميات السلع المنتجة معا بالزيادة أو بالنقصان من فترة إلى أخرى، وفي كثير من الأحيان لا تعبر الزيادة المحققة في الناتج الإجمالي عن تحسن في القدرات الإنتاجية، قد تكون زيادة نقدية متمثلة في ارتفاع الأسعار وستؤدي إلى تضخيم الناتج الإجمالي حتى مع بقاء الكميات المنتجة ثابتة كما يمكن أن تؤدي الزيادات في الأسعار إلى زيادة القيمة النقدية للناتج الإجمالي بالرغم من تراجع الكميات المنتجة،كما يمكن أن تكون الزيادة الحاصلة في الناتج الإجمالي حقيقية بزيادة في الكميات المنتجة مع ثبات المستويات العامة للأسعار،كما قد تجمع بين الزيادتين في الكميات المنتجة والأسعار بحيث تكون نسبة الزيادة في الإنتاج أكبر من الزيادة في الأسعار أو العكس، لذلك لا يمكن الإعتماد على الناتج الإجمالي لأنه لا يعطينا

[1]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**،مرجع سبق ذكره، ص 28ص29،ص 30،ص31

صورة دقيقة عن التقلبات الاقتصادية الجارية في الاقتصاد ما لم يتم الأخذ بعين الاعتبار تقلبات المستويات العامة للأسعار.

وللتغلب على هذه المشكلة والتي تؤدي لا محالة تشويه التقييم الحقيقي للنشاط الإقتصادي فإنه لابد من التمييز بين مؤشرين للناتج هما الناتج الإسمي (النقدي) والناتج الحقيقي :

1- **الناتج الاسمي (الناتج النقدي)**: ويعرف بأنه القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية بإستخدام أسعار السوق الجارية. ويعرف على أنه مجموع كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقوّمة بالأسعار الجارية أي الأسعار السائدة في سنة الإنتاج(أسعار نفس السنة)[1]، ويتم حسابه من خلال جمع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات المختلفة لتلك السنة في أسعارها الجارية المقابلة (أسعار نفس السنة) ويعبر عنه رياضيا كمايلي:

$$PIB = Q_1 \times P_1 + Q_2 \times P_2 + \ldots\ldots + Q_n \times P_n = \sum Q_i \times P_i$$

2- **الناتج الحقيقي**:ويعرف على أنه مجموع كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة(الفترة الجارية) مقيمة بأسعار ثابتة أي أسعار سنة أخرى غير سنة الإنتاج تسمى سنة الأساس. أي بعد استبعاد تأثيرات الأسعار. ويتم حسابه من خلال حاصل قسمة الناتج الاسمي على الرقم القياسي للأسعار.

$$\text{الناتج الحقيقي} = \frac{\text{الناتج الاسمي}}{\text{الرقم القياسي الإستهلاكي للأسعار}} \times 100\%$$

3- **الأرقام القياسية للأسعار**:يلجأ الإقتصاديون إلى إستخدام الأرقام القياسية للأسعار لتخفيض القيمة الإسمية للناتج وتحويلها إلى قيمة حقيقية تعكس تطورات الإنتاج

[1]- نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 160.

(التطورات في الكميات المنتجة)،وعليه فإنه يجب تصحيح الناتج عن طريق الرقم القياسي حتى نصل إلى الناتج الحقيقي الذي يعبر عن مستوى الآدآء الإقتصادي للمجيمع.

1-3 مفهوم الأرقام القياسية: يعرف الرقم القياسي للأسعار بأنه مقياس يبين التغير في المستوى العام للأسعار عبر الزمن مقارنة بأسعار سنة محددة تسمة فترة الأساس[1]،و يعرف الرقم القياسي بصفة عامة على أنه مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغير الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية. فهو يستخدم مثلا لقياس التغير في أسعار السلع أو في حجم إنتاجها أو في كميات المبيعات منها...الخ. والرقم القياسي هو رقم نسبي أو ملخص لعدة أرقام نسبية ناتج عن قياس التغير في أي ظاهرة بالنسبة لأساس معين سواء أكان هذا الأساس فترة زمنية معينة أو مكان معين[2].

يلجأ الاقتصاديون بشكل كبير إلى **الرقم القياسي الاستهلاكي للأسعار** في قياس المستوى العام للأسعار هذا الرقم يعكس"التغير المئوي في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة لفترة زمنية معينة مقارنة بفترة زمنية أخرى، تسمى فترة الأولى بفترة **الأساس** وتسمى الفترة الجارية بفترة **المقارنة**".

ملاحظات هامة:

- ✓ نسبة الرقم القياسي للأسعار في فترة (سنة الأساس) الأساس يجب أن تساوي **100%**.
- ✓ إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية(سنة المقارنة)أكبر من ***100%*** فهذا يعني أن الأسعار قد ارتفعت بالمقدار الذي يفوق ***100%***
- ✓ إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية(سنة المقارنة)أقل من ***100%*** فهذا يعني أن الأسعار قد انخفضت بالمقدار الذي يقل عن ***100%***
- ✓ إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية(سنة المقارنة) يساوي **100%** فهذا يعني أن الأسعار لم تتغير.

4- طرق قياس الرقم القياسي للأسعار: الأرقام القياسية للأسعار هي مجموعة من الأرقام توضح لنا التغيرات والتطورات التي تحدث في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة،وتساعد الأرقام

[1] - طالب عوض، **مدخل إلى الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص18.

[2]- بن الحاج جلول ياسين ،**الإقصادي الكلي 01 دروس وتمارين** ،مطبوعة محاضرات،كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة تيارت ،2017/ 2018 ، ص44.

القياسية على قياس التغيرات الحقيقية وذلك بإستبعاد أثر التغير في المستويات العامة للأسعار وتحويل القيم النقدية (الإسمية) إلى قيم حقيقية.

4-1 الرقم القياسي البسيط (I_P):ويقيس سعر أو كمية سلعة واحدة فقط بين فترتين زمنيتين مختلفتين أو بين مكانين مختلفين وهو عبارة عن النسبة من سعر أو كمية السلعة في الفترة الجارية (الحالية) وسعر أوكمية السلعة في فترة الأساس[1].

الرقم القياسي البسيط للأسعار: (سعر سنة المقارنة / سعر سنة الأساس).**100%**

الرقم القياسي البسيط للكميات: (كمية سنة المقارنة / كمية سنة الأساس).**100%**

وعموما فالرقم القياسي البسيط هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة تسمى سنة الأساس.

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100\%$$

$$I_P = \frac{\sum P_1}{\sum P_0} \times 100\%$$

حيث أن P_1. P_0 هي الأسعار الجارية وأسعار سنة الأساس توالیا

4-2 الأرقام القياسية المرجحة: وتضم الأرقام القياسية التالية:

4-2-1 الرقم القياسي المرجح: وهو مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية (سنة المقارنة) مقسومة على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع والخدمات في سنة الأساس، والمقصود بكلمة مرجح أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار،وتظهر أهمية السلع الاستهلاكية من خلال كمياتها المستهلكة وعليه يتم ترجيح الأسعار بكميات كل سلعة.

[1]- طيبي حمزة،**تحليل الإقصادي الكلي**،مطبوعة محاضرات،كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2016-2017،ص31

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع (أسعار x الأوزان الترجيحية) السنة الجارية}}{\text{مجموع (أسعار x الأوزان الترجيحية)سنةالأساس}} \times 100\%$$

2-2-4 الرقم القياسي لاسبير(*Laspeyers*): في هذا الرقم يتم الإعتماد على كميات سنة الأساس كأوزان مرجحة ويصاغ كمايلي:

$$\text{الرقم القياسي الإستهلاكي المرجح بكميات سنة الأساس (لاسبيير)} = \frac{\text{مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة}}{\text{مجموع قيم نفس كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس}} \times 100\%$$

$$C.P._L = \frac{\sum(Q_0 . P_1)}{\sum(Q_0 . P_0)} \times 100\%$$

حيث أن: P_1 يمثل أسعار السنة الجارية (سنة المقارنة) بينما P_0 و Q_0 يمثلان تواليا أسعار وكميات سنة الأساس.

3-2-4 الرقم القياسي لـ باش (*Pache*): في هذا المؤشر يتم الإعتماد على كميات سنة المقارنة كأوزان مرجحة،وتصاغ طريقة حسابه كمايلي:

$$\text{الرقم القياسي الإستهلاكي المرجح بكميات سنة المقارنة (باش)} = \frac{\text{مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة}}{\text{مجموع قيم نفس كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس}} \times 100\%$$

$$C.P._P = \frac{\sum(Q_1 . P_1)}{\sum(Q_1 . P_0)} \times 100\%$$

حيث أن: P_0 يمثل أسعار سنة الأساس بينما P_1 و Q_1 يمثلان تواليا أسعار وكميات سنة المقارنة.

4-2-4 الرقم القياسي فيشر (***Fisher***): يعد هذا الرقم بمثابة الوسط الهندسي لكل من الرقم القياسي لاسبير (***Laspeyers***) والرقم القياسي باش (***Pache***) ويصاغ كمايلي:

$$C.P._F = \sqrt{C.P._L . C.P._P} = (C.P._L \times C.P._P)^{1/2}$$

أسئلة وتمارين للمراجعة : المحور الثاني : النشاط الإقتصادي المفاهيم وطرق القياس

أسئلة نظرية:

1- ماهي القطاعات الإقتصادية المشكلة للإقتصاد الوطني؟
2- مالمقصود بالتدفق الدائري للدخل (الناتج)؟
3- ماهو الفرق بين الإنتاج الفعلي ، والإنتاج الممكن؟
4- ماهي طرق قياس النشاط الإقتصادي؟ وأي الطرق الأكثر إستخداما؟
5- مالمقصود بالناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي وماهو أساس التمييز بينهما؟
6- ماهي الشروط الواجب توفرها في السلع والخدمات الداخلة في تقديرات الناتج المحلي الخام؟
7- مامعنى المقيمين وغير المقيمين؟
8- هل تدخل الواردات ضمن تقديرات الناتج الوطني الإجمالي؟ولماذا؟
9- مالفرق بين الناتج المحلي الخام والناتج المحلي الصافي؟
10- مالفرق بين الناتج الوطني الخام والناتج الوطني الصافي
11- مالفرق بين الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة والناتج الوطني الصافي بسعر السوق؟
12- ماالفرق بين الدخل المحلي والدخل الوطني؟
13- مالفرق بين الناتج المحلي الصافي بسعر السوق والدخل المحلي؟
14- ماهي السلع والخدمات التي لاتدخل ضمن تقديرات الناتج الوطني الإجمالي؟
15- ماهو الفرق بين الإهتلاك والإستهلاك الوسيط؟
16- ماهو الفرق بين الإستثمار الإجمالي والإستثمار الصافي؟
17- هل يعتبر بناء السكنات إستثمارا أم إستهلاكا؟ولماذ؟
18- لماذا يلجأ الإقتصاديون إلى إستخدام الأرقام القياسية؟
19- ماهو الفرق بين الناتج الإسمي والناتج الحقيقي؟ وأيهما الأنسب في الحكم على مدى التطور والنمو الإقتصادي للدول؟
20- عرف الرقم القياس الإستهلاكي للأسعار؟ ولماذا يتم اللجوء إلى الأرقام القياسية للأسعار؟

التمرين الأول: ليكن لدينا النموذج الإقتصادي التالي : (الوحدة: مليون . دج)

القطاعات	المنتوجات	قيمة الإنتاج	قيمة الاستهلاك الوسيط
قطاع الزراعة	القمح	400	75
قطاع الصناعة(المطاحن)	الدقيق	450	100
قطاع الخدمات: 1- (المخابز الصناعية)	الخبز	515	115
قطاع الخدمات 2- البائع بالتجزئة	الخبز	575	150

المطلوب:

1- أحسب القيمة المضافة لكل قطاع (va) ؟

2- أحسب القيمة المضافة الكلية $\sum(va)$؟

3- أحسب الناتج الداخلي الخام PIB إذا علمت أن الرسم على القيمة المضافة TVA: **200**، والرسوم الجمركية DTM: **300** ؟

4- أحسب الناتج الداخلي الصافي PIN_M إذا كان اهتلاك رأس المال الثابت: **150** ؟

5- أحسب الناتج الوطني الخام **PNB** إذا علمت أن صافي عوائد عوامل الإنتاج من والى الخارج: **50** ؟

6- أحسب الناتج الوطني الصافي بسعر السوق PNN_M ؟

7- أحسب الناتج الوطني الصافي بسعر التكلفة PNN_F إذا علمت أن صافي الضرائب غير المباشرة: **100** ؟

التمرين الثاني: لنفرض أن لديك البيانات التالية عن اقتصاد ما (بمليارات الدينارات).

الإنفاق حكومي:330 / مساهمة تأمينات: 33 / الريع: **55** / الاستثمار الصافي: 66 / الأرباح موزعة: 22 الاستثمار الإجمالي: 110 / ضرائب على دخل الشركات: 88 / الأجور والمرتبات: 1100 / أرباح غير موزعة: 55 الاستهلاك الخاص: 913 / الفائدة: 33 / صادرات: 110 / تحويلات إلى الأفراد: 22 / واردات: 22 ضرائب غير مباشرة: 44 / ضرائب مباشرة: 110 / دخول عناصر إنتاج وطنية من الخارج:33 / دخول عناصر إنتاج أجنبية 44

المطلوب: حساب كل من:

1- الناتج المحلي الإجمالي(بطريقة الدخول) ؟،

2- الناتج الداخلي الإجمالي(بطريقة الإنفاق) ؟

3- الناتج الوطني الإجمالي؟.

4-الناتج الوطني الصافي ؟

5- الدخل الوطني ؟ 6- الدخل الشخصي ؟

التمرين الثالث: لتكن لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد ما لسنة **2018** كما يلي:

كمية الإنتاج الإجمالي للقطاعات قدرت بـ **7500** وحدة،وكمية الاستهلاكات الوسيطية لها قدرت بـ **1800** وحدة. إذا علمت أن عوائد غير المقيمين (الأجانب في الداخل) فاقت مبالغ المقمين (المواطنين في الخارج) ب **10 %** وقدرت عوائد المقيمين **24000**م ون وأما الإهتلاك فهو خطي ويساوي **27000**م .ون،ومنحت الحكومة مبلغ **21000 م.و.ن** كإعانات للمؤسسات للتخفيف من أعبائها ،دفعت منها المؤسسات **30 %** كضرائب غير مباشرة

المطلوب:

إذا علمت أن السعر يساوي **15**م ون أحسب كل من:

1-الناتج الداخلي الخام **PIB** 2 - الناتج الوطني الإجمالي (الخام) **PNB**

3-الناتج الوطني الصافي **PIN** 4- الدخل الوطني **RN**

التمرين الرابع: إذا فرضنا أن إقتصاد ما ينتج ثلاثة سلع هي القمح، الجديد، القطن ، وأن كميات الإنتاج بين عامي **2018**و **2019** كانت على النحو التالي :

	الكميات (طن) Q		الأسعار(دينار) P	
	2018	2019	2018	2019
قمح	2000	2200	0.4	0.5
حديد	1200	1200	8	10
قطن	400	500	2	3

المطلوب:

1- حساب إجمالي الناتج لكل سنة

2- استخرج الرقم القياسي الاستهلاكي لسنة **2019**.

3- ماهي نسبة التغير في الأسعار من سنة **2018** إلى سنة **2019**

التمرين الخامس: بافتراض أن اقتصاد دولة ما ينتج ثلاثة سلع هي(**A.B.C**)، .والجدول الموالي يبين إنتاج وأسعار هذه السلع خلال ثلاثة سنوات:

	2010		2011		2012	
	السعر P	الكمية Q	السعر P	الكمية Q	السعر P	الكمية Q
A	3	750	3	900	3.6	900
B	6	1200	6	900	7.5	900
C	30	150	30	300	33	900

المطلوب:

1- حساب القيمة الإجمالية للإنتاج في كل سنة.

2- ماهو السبب في تغيير قيمة الإنتاج ما بين سنوات **2010**و **2011**.

3- ماهو السبب في تغيير قيمة الإنتاج ما بين سنوات **2011**و **2012**.

4- أحسب مؤشر أسعار الاستهلاك لسنة **2012** مع اعتبار سنة **2011**(سنة أساس)؟ ما هي نسبة التغيير في أسعار السلع؟

المحور الثالث: التوازن الإقتصادي الكلي وفق التصور الكلاسيكي

أولا: مدخل للتحليل الكلاسيكي

برزت المدرسة الكلاسيكية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ القرن الثامن عشر وحتى أواخر القرن التاسع عشر وشملت إسهامات آدم سميث،دافيد ريكاردو، جون ستوارت ميل،وروبرت مالتوس،وقد ساد الفكر الكلاسيكي حتى ظهور إسهامات جون مينارد كينز لاسيما كتابه " النظرية العامة للتشغيل ،الفائدة والنقود سنة **1936**،وقد جاءت المدرسة الكلاسيكية لتقدم رؤية جديدة للتحليل الإقتصادي ترتكز على نظرة شاملة ومنسجمة لسير النظام الإقتصادي والإجتماعي، وتتوج بوضع أسس لعلم جديد، هذا العلم يقوم على تحليل موضوعي للظواهر الإقتصادية التي تحكمها قوانين "طبيعية" حسب المفكرين الكلاسيك والذين سعو في هذا التحليل الكلاسيكي إلى إكتشاف القوانين التي تسير النظام الإقتصادي الرأسمالي، القوانين التي يعتبرها المفكرون الكلاسيك أنها "طبيعية" منبثقة من "النظام الطبيعي" ،وصالحة لكل زمان ومكان.

إن النموذج الكلاسيكي في التوازن الإقتصادي العام الذي نقوم بدراسته لا يشير إلى نظرية متكاملة بالمعنى الدقيق، ذلك أنه وبالرغم من وجود أفكار كثيرة ومتفرقة كما سبق ذكره في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك تتعلق بالمستوى التوازني للناتج وحجم التوظف، إلا أنه يجب أن نشير إلى أنه لم تتم مناقشة العوامل الأساسية التي تحدد هذه المتغيرات من طرف أي منهم ولم تظهر لأي منهم نظرية متكاملة في التحليل الاقتصادي الكلي وبالتالي فالنموذج الكلاسيكي في التحليل الإقتصادي الكلي الذي ندرسه لانجده بشكله المتكامل المعروف عند أي من الإقتصاديين الكلاسيك غير أنه من خلال أعمالهم المختلفة يمكن إستخلاص نموذج متكامل وهو مانسميه بالنموذج الكلاسيكي.

ثانيا: فرضيات النموذج الكلاسيكي: يقوم التحليل الكلاسيكي في التوازن الإقتصادي الكلي على مجموعة من المبادئ والافتراضات نذكر منها:

1- الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة : يقوم التحليل الكلاسيكي على مبدأ أساسي ألا و هو الحرية الاقتصادية أو"الليبرالية الاقتصادية"، وقد كان لآدم سميث (**Adam Smith 1723–1790**) في كتابه ثروة الأمم، الفضل الكبير في بلورة ذلك وفقا للمبأ الأساسي له

"**دعه يعمل دعه يمر**"كما أن عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي أيضا يعد من بين أبرز الفرضيات،ويقتصر دور ها على الأمن والدفاع وتتولى أيضا نشاطات اقتصادية ذات طابع عمومي اجتماعي مثل تشييد المدارس والمستشفيات،البنى التحتية كالطرقات....إلخ

2- الفردية والرشادة الاقتصادية:الفردية تعني ترك حرية المبادرة للفرد في اختيار النشاطات الاقتصادية، أما الرشادة فتعني أن كل فرد سواء كان منتجا أو مستهلكا أدرى بمصلحته وأن الفرد بتحقيق مصلحته سوف يحقق بطريقة عفوية أو آلية المصلحة الجماعية.

3- المنافسة الحرة والتامة :ونقصد بها توفر شروط المنافسة الحرة الكاملة في أسواق السلع والخدمات النهائية وخدمات عناصر الإنتاج،والمقصود عدم قدرة بائعي هذه السلع والخدمات في السيطرة على الأسعا،فالبائعون والمشترون متلقون للأسعار ولا يستطيعون التأثير عليها،بل أن تفاعلات قوى السوق (العرض والطلب) هي التي تحدد الأسعار والأجور.

4- قانون المنافذ: وهو مايصطلحه البعض كذلك بقانون "ساي" نسبة لصاحبه العالم الفرنسي جون باتيست ساي، **(Jean-Baptiste-Say 1767-1832)** والذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب المقابل له،وبالتالي الاقتصاد لا يعرف أبدا فائضا في الإنتاج،حيث يجد بصفة تلقائية وأوتوماتيكية منفذا أو تصريفا له عبر الميكانيزم الحر لقانون العرض والطلب. هذا القانون يلغي إمكانية حدوث فائض الإنتاج، وبالتالي فهو ينفي إمكانية وجود نقص في التشغيل التام أو الكامل للطاقات الإنتاجية، ويكون العرض الكلي هو أساس التحليل الاقتصادي الكلي والطلب الكلي مساويا له.

5- التوازن الآني للأسواق وفكرة اليد الخفية: أو ما يعرف بفكرة التوازن التلقائي للأسواق حيث تكون الأسواق متوازنة وإن حدث هناك اختلال فإن قوى السوق التي تسمى اليد الخفية والمتمثلة في قوى العرض والطلب والأسعار، كفيلة بإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في وضعية التوازن عند التشغيل التام.

6- المدى القصير:التحليل الكلاسيكي يستعمل المدى القصير في الدراسة ومن خصائص الفترة أنها تَعتبر مثلا مخزون رأس المال ثابت، ومستوى الأسعار والتقدم التقني ثابتان وهو ما يعني أن الكلاسيك يستعملون التحليل الساكن.

7- حيادية النقود: وفقا للتحليل الكلاسيكي فإن النقود حيادية وما هي إلا عربة لنقل القيم أي أنها لا تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية بل تمس فقط المستوى العام للأسعار، هذا يعني أن الطلب على النقود ينحصر فقط في استعمالها كوسيط للمبادلات (عربة لنقل القيم).

8- التشغيل التام (الكامل): وفقا للتحليل الكلاسيكي فإن الاقتصاد دائما في حالة توازن التشغيل التام بمعنى التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج،لاوجود لطاقات إنتاجية عاطلة.

9- قانون الغلة المتناقصة: ركز دفييد ريكاردو **(David Ricardo 1772-1823)**على فكرة قانون الغلة المتناقصة لعناصر الإنتاج، بمعنى تناقص إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج كلما وظفنا وحدات إضافية من هذا العنصر مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

10- آلية الأسعار: وفقا للتحليل الكلاسيكي فإن آلية الأسعار تعني مرونة الأسعار، حيث يعتقدون أن كل الأسعار بما فيها الأجور(سعر العمل) هي قابلة للزيادة أو النقصان،وهذه المرونة هي التي تصحح الاختلالات وتحقق التوازنات،وبذلك فإن السعر سوف يلعب دور الموجه الاقتصادي.

ثالثا:التوازن الإقتصادي الكلي للقطاع الحقيقي والنقدي: يتحقق التوازن الإقتصادي الكلي عند الكلاسيك على مرحلتين، الأولى ويتم فيها توازن القطاع الحقيقي فقط والذي يضم ثلاثة أسواق توازن (سوق العمل وسوق السلع والخدمات وسوق رأس المال) أما المرحلة الثانية فيتم ضم القطاع الحقيقي إلى القطاع النقدي والأخير يتحقق فيه توازن سوق النقود، ويتحقق التوازن الإقتصادي الكلي وفقا للتصور الكلاسيكي بالتوازن في السوقين الحقيقي والنقدي(القطاع الحقيقي= القطاع النقدي)، لكن قبل التطرق إلى توازن الأسواق في النموذج الكلاسيكي لابد من الإشارة إلى أن التحليل الكلاسيكي هو تحليل ثنائي وهو مايسمى بالإزدواجية الكلاسيكية وهو ما سنحاول توضيحه.

1-إزدواجية التحليل الكلاسيكي(ثنائية التحليل): إن التحليل الكلاسيكي هو تحليل ثنائي وتهتم الإزدواجية الإقتصادية عند الكلاسيك بضرورة التمييز بين القطاعين الحقيقي النقدي أو (الإسمي) فالقطاع الحقيقي تتحدد فيه المتغيرات الحقيقية (الأجر الحقيقي،معدلات الفائدة...) بينما القطاع الثاني(النقدي أو الإسمي) فتتحدد فيه المتغيرت الإسمية (الأجر النقدي ، المستوى العام للأسعار، الناتج الإسمي....)، وتعد ثنائية التحليل من المبادئ الأساسية في التحليل الكلاسيكي إذ نجد أن تحديد المتغيرات الحقيقية يكون بمعزل أو دون إسهام للمتغيرات الإسمية في ذلك.

غير أن ماهو جدير بالإشارة هو أن التحليل الكلاسيكي مبني على منهجية خاصة تعتمد على قانون والراس ليون وفحوى هذا القانون هو أنه يشير إلى ارتباط الأسواق بعضها ببعض، فمن غير الممكن عدم توازن سوق ما في ظل توازن الأسواق الأخرى. ما يعني أن توازن أسواق العمل والسلع والخدمات والنقود سيؤدي لامحالة إلى توازن السوق الرابع ألا وهو سوق رؤوس الأموال ووفقا لمختلف الدراسات المعتمدة على قانون والراس فإنه هذا الأخير سيسمح بدراسة التوازن الإقتصادي الكلي وفقا للنموذج الكلاسيكي بدراسة ثلاثة أسواق فقط بحكم أن السوق الرابع ستكون لامحالة في حالة توازن وعليه سنتطرق بالدراسة لتوازن الأسواق الثلاث سوق العمل وسوق السلع والخدمات وسوق النقد أو بمعنى آخر تساوي القطاع الحقيقي والذي يضم (سوق العمل وسوق السلع والخدمات) والقطاع النقدي(الإسمي) والذي يضم (سوق النقد)، حيث تتحد بتوازن القطاع الحقيقي جميع المتغيرات الحقيقية (معدل الأجر

الحقيقي، معدل الفائدة..) والتي نستطيع من خلالها معرفة الحالات التوزنية فبتوازن سوق العمل مثلا بتساوي عرض العمل مع الطلب عليه يتحدد معدل الأجر الحقيقي والذي يمكننا من تحديد العمالة التوازنية والأخيرة تمكننا من تحديد الناتج الحقيقي أما بتوازن سوق السلع والخدمات والذي يكون بتساوي الإدخار والإستثمار فيتحدد معدل الفائدة التوازني والأخير يمكننا من تحديد الإستثمار و الإدخار وبحصولنا على الإدخار نستطيع تحديد الإستهلاك وهكذا تكون المتغيرات الحقيقية تحددت في القطاع الحقيقي، أما القطاع النقدي ممثلا في سوق النقد فبتحقيق التوازن فيه يتحدد المستوى العام للأسعار والذي من خلاله تحدد القيم النقدية للمتغيرات الحقيقية مثل:الناتج الإسمي(النقدي) و الأجر النقدي(الإسمي).

وعليه و بعد إستعراضنا للمنهجية المعتمدة في التحليل الكلاسيكي والتي تنص على أن التحليل الكلاسيكي ثنائي التحليل التحليل الحقيقي(العرض الكلي) ويضم (سوق العمل وسوق السلع والخدمات وسوق رأس المال) وتحليل نقدي أو إسمي(الطلب الكلي) يضم سوق النقد سنتطرق إلى التوازن الإقتصادي الكلي وفقا للتحليل الكلاسيكي كما يلي:

2- توازن القطاع الحقيقي في النموذج الكلاسيكي:

إن بداية دراسات التحليل الكلاسيكي كانت تهتم أولا بتحديد حجم الإنتاج وحجم العمل التوازني وسعره الحقيقي (معدل الأجر الحقيقي) ،وكذا حجم الإستثمار والإدخار وسعر الفائدة مقيم بالوحدات الحقيقية وهذا كمرحلة أولى وهي مرحلة توازن القطاع الحقيقي،ثم بعد ذلك وكمرحلة ثانية دراسة ظاهرة النقد والأسعار[1]،وعليه نجد دراسة التوازن في القطاع الحقيقي وفقا للتصور الكلاسيكي تطرقت إلى مايلي:

2-1 العرض الكلي وحجم الإنتاج:

2-1-1 العرض الكلي(قانون ساي):إن التحليل الكلاسيكي وككل التحاليل الإقتصادية، يمكن شرحه بالإعتماد على العرض والطلب،إذ يتمثل جانب العرض في التوازن الحتمي بين الإنتاج والإستهلاك،حيث يقوم قانون ساي على فكرة أساسية مفادها أن كل عرض يخلق الطلب المقابل

[1]- طيبي حمزة،**تحليل الإقصادي الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص39

له، وبالتالي لايمكن أن توجد في الإقتصاد طاقات عاطلة،لأن الإقتصاد دائما في حالة الإستخدام التام مهما كان مستوى السعر وبالتالي يتحقق التوازن بإستمرار في الإقتصاد[1].ولهذا فإن منحنى العرض الكلي وفقا للتصور الكلاسيكي يكون على شكل خط عمودي كمايبينه الشكل أدناه:

الشكل 06: منحنى العرض الكلي وفقا للنموذج الكلاسيكي

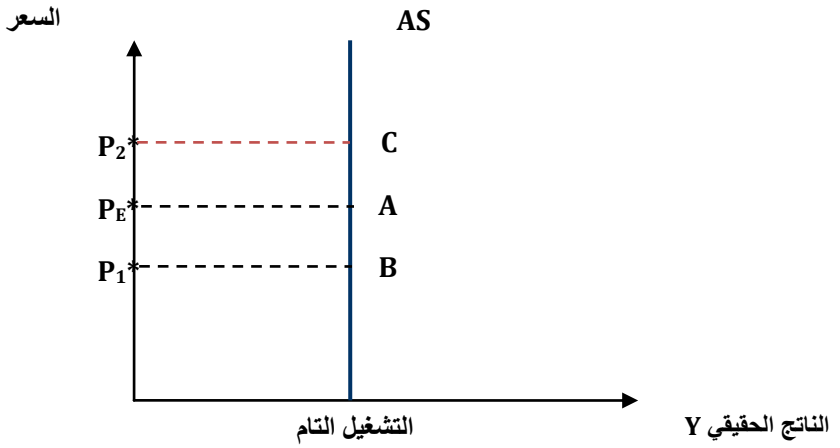

ماهو ملاحظ من خلال الشكلل أعلاه أن التغيرات في الأسعار سواء بالزيادة أو النقصان تؤدي إلى الانتقال من وضع إلى آخر على طول المنحنى (الخط العمودي) دون تغيير الإنتاج. وذلك لأن الكلاسيك يعتمدون على الأسعار النسبية وليس على الأسعار المطلقة. و أن منحى العرض الكلي يأخذ شكل خط عمودي، مشيرا إلى استقرار الإنتاج عند مستوى العمالة الكاملة معنى هذا أن الإنتاج يرتفع إلى أن يصل إلى مستوى العمالة الكاملة ثم يتوقف.

2-1-2 دالة الإنتاج:

ينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي الكلي من دالة الإنتاج في الفترة القصيرة[1]. وتعرف دالة الإنتاج بأنها الدالة التي تمثل العلاقة بين الكمية المنتجة(حجم الإنتاج الحقيقي) وعوامل الإنتاج

[1]- نمر محمد الخطيب،**التحليل الإقصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**،محاضرات وتمارين،الجزء الأول،مطبوعة محاضرات ،كلية العلوم الإقتصادية، االتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2007 /2008 ، ص27.

المستخدمة في إنتاج هذه الكمية[2].وتتمثل عوامل الإنتاج في العمل،رأس المال،التكنولوجياوالعادات ويمكن كتابتها كمايلي:

$$\text{(الإنتاج)} = \mathcal{F}\text{(عوامل الإنتاج)}$$

$$Y = \mathcal{F}(N, K, T.....)$$

حيث أن:

- ✓ **Y**: حجم الإنتاج (الناتج الحقيقي).
- ✓ **L**: العمل.
- ✓ **K**: رأس المال.
- ✓ **T**: التكنولوجيا

وعالج الكلاسيكيون دالة الإنتاج في الفترة القصيرة التي يترتب عنها ثبات عوامل الإنتاج (رأس المال والتكنولوجيا....) ماعدا العمل والذي يصبح العامل الإنتاجي الوحيد المتغير،وتصبح دالة الإنتاج الكلية دالة لمتغير واحد هو عنصر العمل، ومنه فإن حجم الإنتاج الكلي يتحدد في الفترة القصيرة الأجل بعنصر العمل فقط وبالتالي تصبح دالة الإنتاج الكلية وفقا للتصور الكلاسيكي معبر عنها كمايلي : $Y = f(N)$

بالنسبة للتحليل الكلاسيكي تتضح العلاقة الطردية بين مدخلات عنصر العمل والإنتاج الكلي في الفترة القصيرة، حيث يزداد الإنتاج الكلي كلما زاد عنصر العمل، وهذا مايفسر رياضيا كمايلي:

$$Y' = \partial Y / \partial N > 0$$

و عليه فإن إنتاجية عنصر العمل في الفترة القصيرة موجبة ولكنها متناقصة، بمعنى أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كلما وظفنا عنصر عمل جديد وهذا يفسر رياضيا بكون المشتقة الثانية لدالة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل سالبة[3] وفقا للصيغة التالية:

$$Y'' = d_2 Y / d_2 N < 0$$

---

[1]–بريبش السعيد، **الاقتصادي الكلي**،مرجع سبق ذكره،ص80

[2]–عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**،مرجع سبق ذكره، ص 46

[3]–علاش أحمد،**دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**،دار هومة للطباعة والنشر ،الجزائر 2010، ص 30

والشكل أسفله تزايد الإنتاج الكلي بعدل متناقص:

الشكل 07: منحنى دالة الإنتاج وفقا للنموذج الكلاسيكي

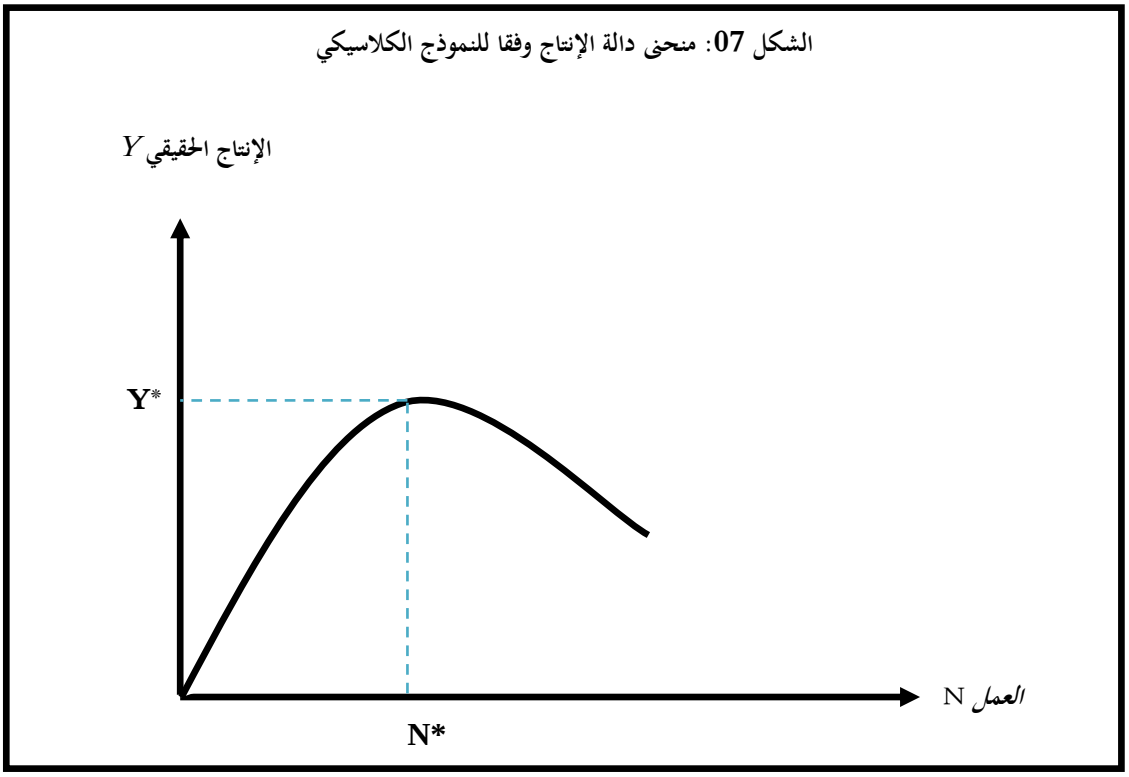

من الشكل أعلاه نلاحظ بأن الإنتاج الحقيقي يتزايد بمعدلات متناقصة(قانون الغلة التناقصة) ،حيث يتزايد كلما كانت هناك زيادة عناصر عمل جديدة ثم يبدأ بالتزايد بكميات ثابتة عند ووصوله إلى الذروة وهي مستوى الإنتاج الأعظم التي تكون عندها إنتاجية أخر عامل معدومة،و عندما يكون توظيف عنصر عمل إضافي غير مجد (تكلفة عنصر العمل أكبر من قيمته الإنتاجية)يبدأ الإنتاج في التناقص.

وبما أن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج فلابد من البحث عن الكيفية التي يتحدد بها حجم العمل المستخدم حتى نستطيع تحديد حجم الإنتاج ويتحدد حجم العمال بتفاعل قوى عرض العمل (اليد العاملة) و قوى الطلب عليه في السوق الخاصة به ألا وهي سوق العمل و التي بتوازنها نحصل على حجم العمالة التوازنية.

2-2 توازن سوق العمل :

إن تحديد حجم اليد العاملة المستخدمة في تحديد حجم الإنتاج في المؤسسات الخاصة أو على مستوى الإقتصاد ككل،يتحدد بتحديد معدل الأجر الحقيقي التوازني و ذلك لن يتحقق وفقا للتصور الكلاسيكي إلا بتفاعل قوى عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل.

2-2-1 عرض العمل:

عرض العمل يكون من طرف الأفراد العمال (أو العائلات) الذين يعرضون خدماتهم وجهودهم ،وذلك بغية تعظيم منفعتهم ووفقا لفرضية الرشادة الإقتصادية و يرتبط عرض العمل ايجابا بمعدل الأجر الحقيقي،بمعنى وجود علاقة طردية بين معدل الأجر الحقيقي وعرض العمل وكون صياغة دالة دالة عرض العمل عند الكلاسيك كما يلي: $N_S = f(w/p)$

حيث أن:

- ✓ N_S : **عرض العمل.**
- ✓ (w/p): **معدل الأجر الحقيقي** / wالأجر النقدي / p:المستوى العام للأسعار
- ✓ **معدل الأجر الحقيقي:** هو القوة الشرائية (**pouvoir d'acht**) للأجر الإسمي أو النقدي ويعني معدل الأجر الحقيقي نسبة الأجر الاسمي إلى المستوى العام للأسعار هكذا فإذا رمزنا إلى الأجر الاسمي بالرمز(w) والى مستوى الأسعار العام بالرمز (p) والى الأجر الحقيقي بالرمز(W)، فان هذا الأخير يتحدد كمايلي: $W= w/p$

مما سبق فإنه كلما زاد معدل الأجر الحقيقي زاد عرض العمل والعكس صحيح وهو مايوضح العلاقة الطردية بين معدل الأجر الحقيقي وعرض العمل، ومعناه أن المشتقة الأولى لدالة عرض العمل نسبة للأجر الحقيقي موجبة كما يلي:

$$N_S' = dLs/d(w/p) > 0$$

وبيانيا يمكن توضيح دالة عرض العمل كمايلي:

الشكل 08: منحنى دالة عرض العمل وفقا للنموذج الكلاسيكي

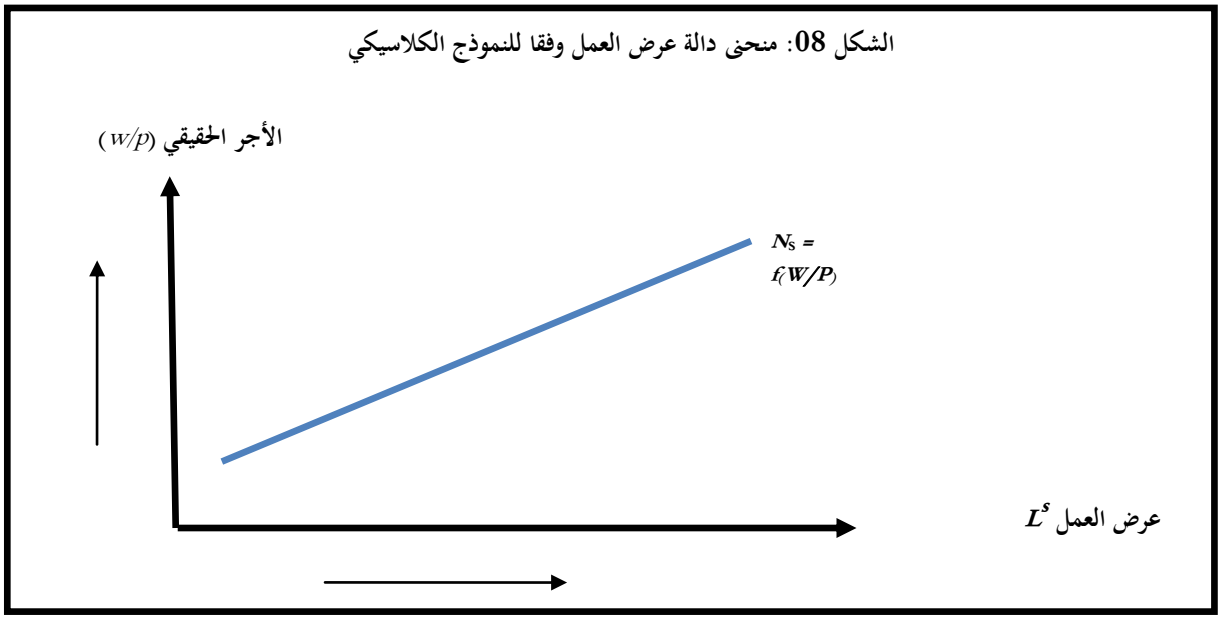

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

ما هو ملاحظ من الشكل أعلاه هو أن منحنى عرض اليد العاملة يشبه منحنى عرض أي سلعة، وهو يعبر عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من العمل(N^S) وسعرها (معدل الأجر الحقيقي (w/p)). ويعتمد الاستدلال الكلاسيكي هنا على فرضيتين هما:

- ✓ **الخداع النقدي** :حسب الكلاسيك، العمال يحكم تصرفاتهم "العقلانية" أي أنهم غير معرضين للخداع النقدي، (الوهم النقدي) لأنهم يفترضون على أن القوة الشرائية للدخل ثابتة لأن المستوى العام للأسعار يتحرك في نفس الوقت ونفس الاتجاه ونفس النسبة مع تحرك الأجر النقدي وهذا ما يجعل العامل عند الكلاسيك يحتفظ بنفس السلوك رغم تغير مستوى الأجر النقدي.
- ✓ **تعظيم الدخل** : إن عرض العمال لخدماتهم بحثا عن تعظيم دخلهم في سوق تسودها المنافسة الحرة الكاملة،هي فرضية تنبثق من قاعدة تعظيم المنفعة، فالعمال لا يتخلون عن وحدات الراحة إلا إذا تم تحفيزهم بوحدات إضافية من الأجر الحقيقي[1].

[1]–شعيب بونوة، زهرة بن يخلف،**مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2010، ص 162 ،ص163

2-2-2 الطلب على العمل

إن طلب اليد العاملة يصدر عن المنتجين (المؤسسات، أرباب العمل)، وهو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي، بمعنى أن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمالا جدد إلا في ظل انخفاض الأجور الحقيقية، وهو مايعني أن العلاقة بين الطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقي هي علاقة عكسية ، ويعتبر الأجر الحقيقي كتكلفة بالنسبة للمؤسسات وأرباب العمل وعليه تكون دالة الطلب على العمل وفقا للتصور الكلاسيكي كما يلي: $N_d = f(w/p)$

$$N_d' = dL_d/d(w/p) < 0$$

وهذا يؤكد وجود علاقة عكسية بين الطلب على العمل ومعدل الأجر الحقيقي(ميل دالة الطلب على العمل سالب) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 09: منحنى دالة الطلب على العمل وفقا للنموذج الكلاسيكي

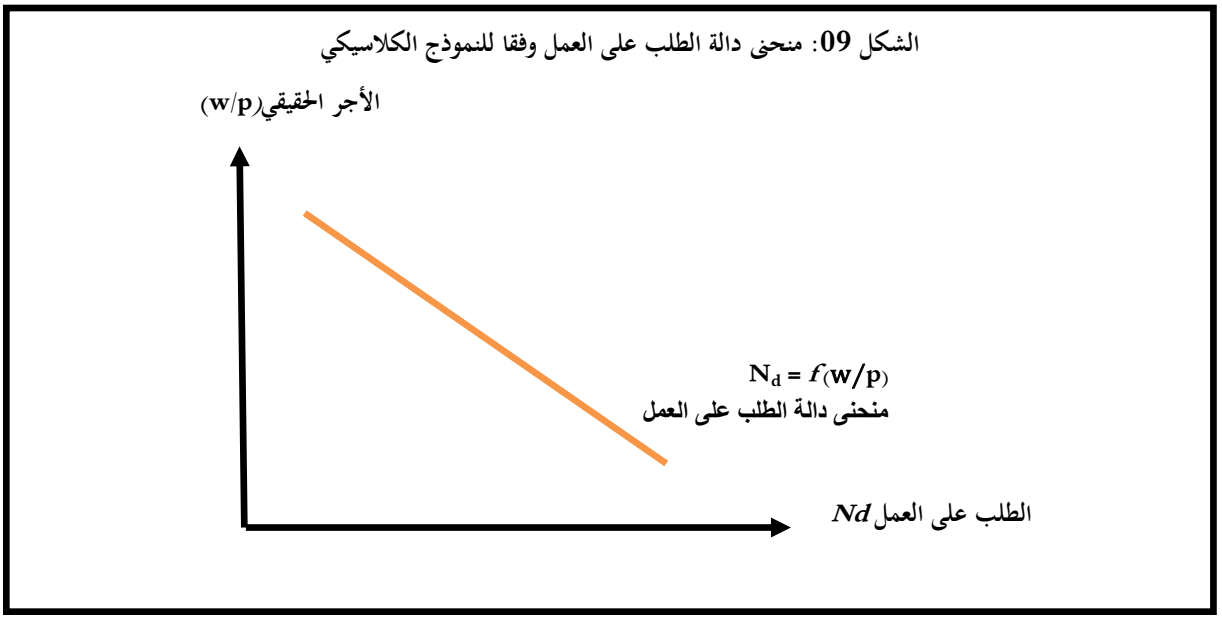

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الطلب على العمل يزيد كلما إنخفض معدل الأجر الحقيقي والعكس صحيح ،كما أن منحنى الطلب على العمل يشبه منحنى الطلب على أي سلعة، وهو يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمل(N^d) وسعرها (معدل الأجر الحقيقي (w/p)). ويعتمد الاستدلال الكلاسيكي هنا على:

✓ شرط تعظيم الربح :ويعتمد الاستدلال هنا على السلوك المنتج العقلاني الفردي في سوق تسودها المنافسة الكاملة، والتي تقوم على مبدأ تعظيم الربح، الذي يتحقق عند حجم الإنتاج الذي يكون فيه (الإيراد الحدي $MC=MR$ التكلفة الحدية). وبما أن العمل هو المتغير الوحيد وفقا للتصور الكلاسيكي،تصبح التكلفة الحدية تساوي الأجر النقدي ($MC=w$)، أما الإيراد الحدي فهو حاصل ضرب الإنتاجية الحدية للعمل بسعر بيع الوحدات ونعبر عن العلاقة كمايلي($MR= MPL \times P$) وعليه تكون العلاقة:

$$MC=MR$$

$$MPL \times P =w$$

$$MPL= (w/p)$$ *و هو شرط تعظيم الربح*

حيث أن:

- ✓ MPL : هي الإنتاجية الحدية للعمل
- ✓ P: السعر.
- ✓ w: الأجر الاسمي
- ✓ (w/p): معدل الأجر الحقيقي.

ماهو ملاحظ من العلاقات السابقة هو أنها تبين لنا شرط تعظيم الربح لمنتج ما أو مؤسسة ما أما في حالة تعميم هذا الاستدلال الجزئي فسوف يصبح شرط تعظيم الربح هو نفسه $MPL= (w/p)$ على مستوى الإقتصاد ككل وبالنسبة لجميع المنتجين.

هذه العلاقة تمثل لنا معادلة الطلب على العمل حيث أن المنتج يتوقف عن توظيف العمال (طلب العمل) عندما يصبح الإنتاج الحدي مساويا للأجر الحقيقي المدفوع لأخر عامل. وبما أن الإنتاجية الحدية الحقيقية للعمل متناقصة في ظل الفترة القصيرة، فإن أية زيادة في الطلب على العمل تستلزم انخفاضا في معدل الأجر الحقيقي، وهذا في ظل احترام قاعدة تعظيم الربح. ويمكن اشتقاق دالة الطلب

على العمل من الإنتاجية الحدية للعمل، وبالضبط فان منحى الطلب على العمل ما هو إلا منحنى الإنتاجية الحدية للعمل[1].

2-2-3 توازن سوق العمل

إن التوازن سوق العمل يكون عندما تكون الكمية المعروضة من العمل تساوي الكمية المطلوبة منه ($N^s=N^d$)،أو من خلال نقطة تقاطع منحنى دالة الطلب على العمل مع منحنى دالة عرض العمل،وبهذا يتحدد معدل الأجر الحقيقي التوازني الذي يقبل به العمال والمنتجين وبالتالي يتحدد حجم العمالة التوازنية والذي يعبر عن ذلك المستوى من الاستخدام لليد العاملة التي ترضى بهذا الأجر الحقيقي التوازني ،ويمكن توضيح ذلك بيانيا كمايلي:

الشكل 10: التوازن في سوق العمل وفقا للنموذج الكلاسيكي

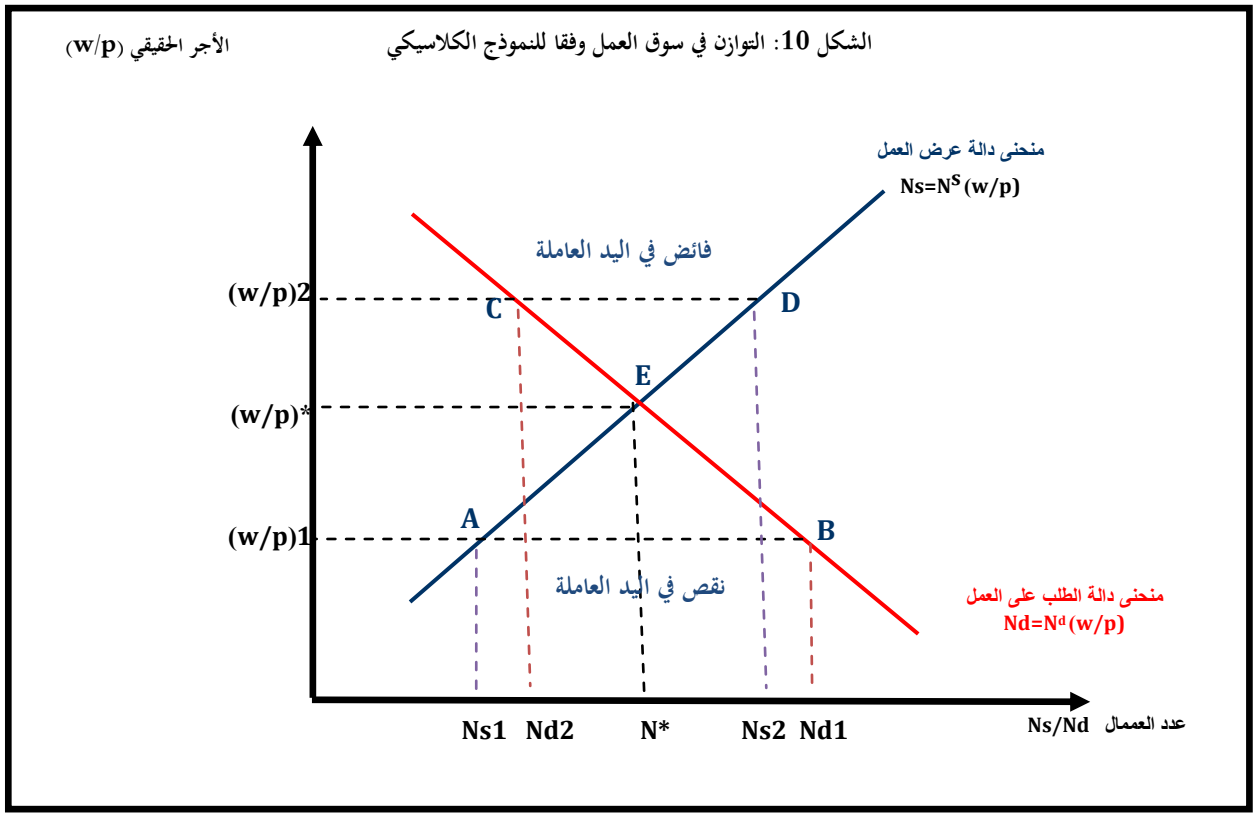

المصدر :بريبش السعيد، **الإقتصاد الكلي**،مرجع سبق ذكره،ص85

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن توازن سوق العمل يتحدد عندما يتقاطع منحنى عرض العمل(Ns) مع منحنى الطلب على العمل (Nd) عند النقطة (E)، وهي **الحالة الأولى** الموضحة في هذا

[1]-عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره،ص41،ص 42

الشكل حيث أن وضع التوازن هذا هوتوازن التشغيل التام بمعنى لا وجود للبطالة الإجبارية وهو الوضع السائد وفقا للتصور الكلاسيكي.

أما **الحالة الثانية** عندما يكون الطلب على العمل أكبر من عرض العمل ($N_{s1} < N_{d1}$)، أي أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال و يقدر النقص بالمسافة ***AB***،(**بطالة إختيارية**) وذلك راجع إلى أن معدل الأجر الحقيقي المحدد من قبلهم يكون اكبر من الإنتاجية الحدية للعمل($w/p > MPL$) وهو مايؤدي إلى التنافس بين المنتجين في الحصول على العمال مما يؤدي إلى رفع معدل الأجر الإسمي مع فرضية بقاء الأسعار ثابتة وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إرتفاع معدل الأجر الحقيقي.

أما الحالة الثالثة عندما يكون عرض العمل أكبر من الطلب عليه($N_{d2} < N_{s2}$) وهذا يوضح أن سوق العمل به فائض في العمل ويقدر الفائض بالمسافة ***CD*** أي وجود **بطالة إجبارية،** وللتخلص من الفائض لابد من العمال أن يقبلوا بتخفيض معدل الأجر الحقيقي للعودة إلى وضعية التوازن وذلك من خلال تدخل آليات السوق(مرونة الأسعار بما فيها الأجور).

2-2-4 علاقة سوق العمل بسوق الإنتاج

إن تحقيق التوازن في سوق العمل يؤدي إلى تحديد معدل الأجر الحقيقي التوازني والأخير يمكننا من تحديد العمالة التوازنية بالتعويض في إحدى معادلتي سوق العمل (الطلب على العمل أو عرض العمل) وحجم العمل التوازني يؤدي إلى تحديد حجم الإنتاج المرافق له وذلك بتعويض حجم العمل (N^*) في دالة الإنتاج ويمكن توضيح ذلك بيانيا كمايلي:

الشكل 11: علاقة التوازن بين سوق العمل وسوق الإنتاج وفقا للنموذج الكلاسيكي

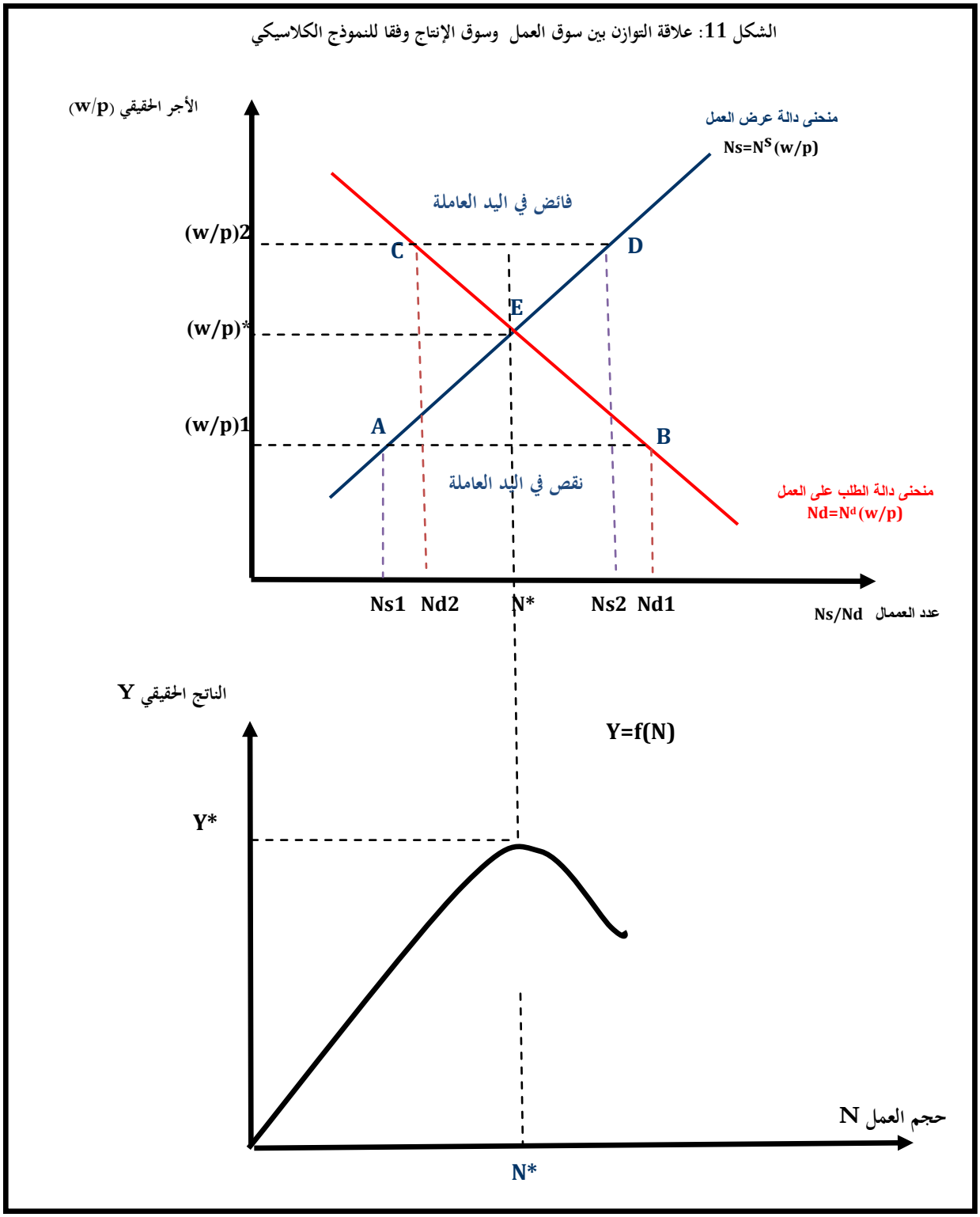

المصدر :بريبش السعيد، **الإقتصاد الكلي**،مرجع سبق ذكره،ص85

وماهو ملاحظ من الشكل أعلاه فإن توازن سوق العمل يتحدد حجم العمل المستخدم(N^*) ومعدل الأجر الحقيقي $(w/p)^*$ وحجم الإنتاج (Y^*)

2-3 توازن سوق السلع والخدمات

تمت الإشارة سابقا إلى أن التحليل الكلاسيكي للتوزان الإقتصادي الكلي ينطلق من دالة الإنتاج الكلية في الفترة القصيرة والتي تعتمد عنصر العمل. وبالتالي فإنه بتحديد **حجم العمالة التوازنية** والتي يحددها الأجر الحقيقي في سوق العمل يتحدد تلقائيا **حجم الإنتاج الكلي** الذي يطابق تماما حجم **الدخل الكلي** في الإقتصاد الوطني ككل.

وبما أن الناتج الكلي والدخل الكلي قيمتان متساويتان والدخل ماهو إلا الطلب الكلي، فهل يكفي لإمتصاص كل السلع والخدمات التي تنتج خلال الفترة المعينة؟

والجواب حسب الكلاسيك هو: نعم،ويستدلون على وجهة نظرهم بالعنصرين التاليين:

2-3-1 قانون المنافذ لـ جون باتيست ساي: أو كما يسميه البعض يقانون ساي والذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب المقابل له بمعنى أن كل سلعة معروضة تعتبر منفذا لسلعة أخرى،على أساس تطابق الإنتاج والمداخيل الموزعة وكذا السلوك العقلاني للأفراد الرامي إلى تعظيم منفعتهم إذا يميلون إلى الإنفاق حاضرا ومستقبلا (الإدخار) مما يؤكد إستحالة وجود فائض في الإنتاج [1].

2-3-2 نظرية الإدخار والإستثمار ومعدل الفائدة :

إضافة إلى الإستدلال السابق فإن هذا الإستدلال ينطلق من أن النقد ووفقا لفرضيات التحليل الكلاسيكي وإعتباره حياديا وماهو إلا عربة لنقل القيم فإن الإحتفاظ به سلوك غير عقلاني فالنقد سوف ينفق ويتحول إلى طلب كلي على الإنتاج. ولكن السؤال الذي يطرح هنا هو: هل إذا قامت بعض الوحدات الاقتصادية بادخار جزء من دخلها بدلا من إنفاقه على السلع والخدمات، سيؤدي ذلك إلى نقص في الطلب الكلي بقيمة مساوية إلى قيمة الدخل المدخر ؟

وكانت إجابة الكلاسيك على هذا السؤال بالنفي،لأنه حسب رأيهم الادخار ما هو إلا شكل من أشكال الإنفاق المسبق، وسينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية. وبتعبير أخر فان كل ادخار لابد أن يتحول إلى استثمار بصورة آلية ومنه لايمكن بأية حال أن ينتج نقص في الطلب الكلي.

---

[1] – أوكيل حميدة ، **الإقصادي الكلي**، تمارين ومسائل محلولة،مطبوعة محاضرات،كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة العقيد آكلي محند أولحاج ،البويرة،2016-2017،ص46

2-3-2-1 الإدخار: يقوم الأفراد حسب التحليل الكلاسيكي بالإدخار من أجل الإستثمار بمعنى عدم إستهلاك جزء من الدخل حاليا أي إدخاره، ليس من أجل الإحتفاظ به في شكل نقدي إنما من أجل توظيفه والحصول على مردود،والإدخار في التحليل الكلاسيكي هو **عرض** للموارد المالية و**الطلب** على الأصول ذات المردود أو غير النقدية(كالأسهم والسندات) (**ويمثل جانب الإقراض**).

و وفقا للكلاسيك فإن عرض المدخرين للموارد النقدية وطلبهم على الأصول غير النقدية يتم بفعل تأثير معدل الفائدة الحقيقي والموجب(i)،ويعد الأخير المتغير المفسر لسلوك المدخرين وتكتب دالة الإدخار كمايلي: $S=f(i)$

حيث أن: S الإدخار / i: معدل الفائدة

و العلاقة بين عرض الادخار ومعدل الفائدة علاقة طردية، أي أن دالة الادخار هي دالة متزايدة لمعدل الفائدة، لأن الأفراد إذا قاموا بادخار جزء هام من دخلهم فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الاستهلاك في الحاضر وارتفاعه في المستقبل،ولا يمكن للمدخرين أن يزيدوا من حجم الادخار في إطار الدخل الجاري، إلا إذا ارتفع معدل الفائدة الحقيقي، لأن تلك هي الطريقة الوحيدة لتعويضهم عن الخسارة المتزايدة في كل وحدة استهلاك حالية تم التنازل عنها.[1] ومنه فالعلاقة بين الإدخار ومعدل الفائدة علاقة طردية $S'=ds/di>0$

وهو مايوضحه الشكل التالي:

الشكل 12: منحنى دالة عرض الإدخار وفقا للنموذج الكلاسيكي

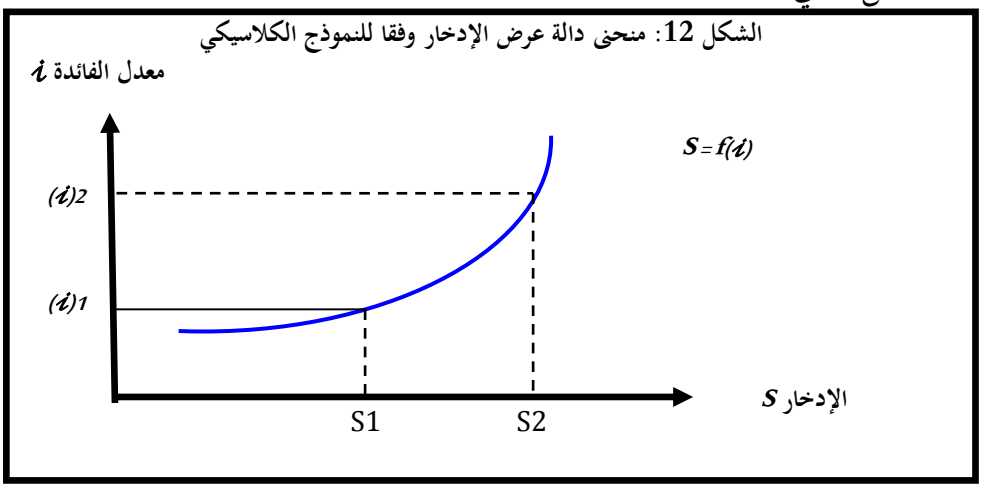

1- محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**،الجزء الأول،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2003 ، ص 113.

2-2-3-2 الإستثمار: سبق وأشير إلى أن **الإدخار** ماهو إلا **عرض للموارد النقدية** وفي نفس الوقت هو **طلب على الأصول غير النقدية** (السندات،الأسهم..) لذا **فالإستثمار** ماهو إلا **الطلب على هذه الموارد النقدية** وفي نفس الوقت هو **عرض للأصول غير النقدية** (السندات، الأسهم..) (ويمثل **جانب الإقتراض**)،ويصدر هذا الطلب على الموارد النقدية(الإستثمار) والذي يمثل الإدخار عرضا لها عن المؤسسات الاقتصادية لتمويل بعض أنشطتها نظرا لعدم قدرتها على التمويل الذاتي لكل عملياتها، فتقوم (بإصدار أسهم وسندات....إلخ) لتضعها تحت تصرف المدخرين.

و وفقا للكلاسيك فإن طلب المستثمرين على الموارد النقدية (عرض للأصول غير النقدية)يتم بفعل تأثير معدل الفائدة الحقيقي والسالب (i)،ويعد الأخير المتغير المفسر لسلوك المستثمرين وتكتب دالة الإستثمار بدلالة معدل الفائدة على النحو التالي[1]: $I=f(i)$

حيث أن: I الإستثمار / i: معدل الفائدة

و العلاقة بين الإستثمار ومعدل الفائدة علاقة عكسية حيث أنه كلما إنخفض سعر الفائدة زاد إقبال المستثمرين على الإقتراض لتمويل المساريع الإستثمارية والعكس صحيح وبالتالي الإستثمار تابع متناقص لمعدل الفائدة على النحو التالي: $I' = f(i)' = dI/di < 0$

والشكل أسفله يوضح ذلك:

الشكل 13: منحنى دالة عرض الإستثمار وفقا للنموذج الكلاسيكي

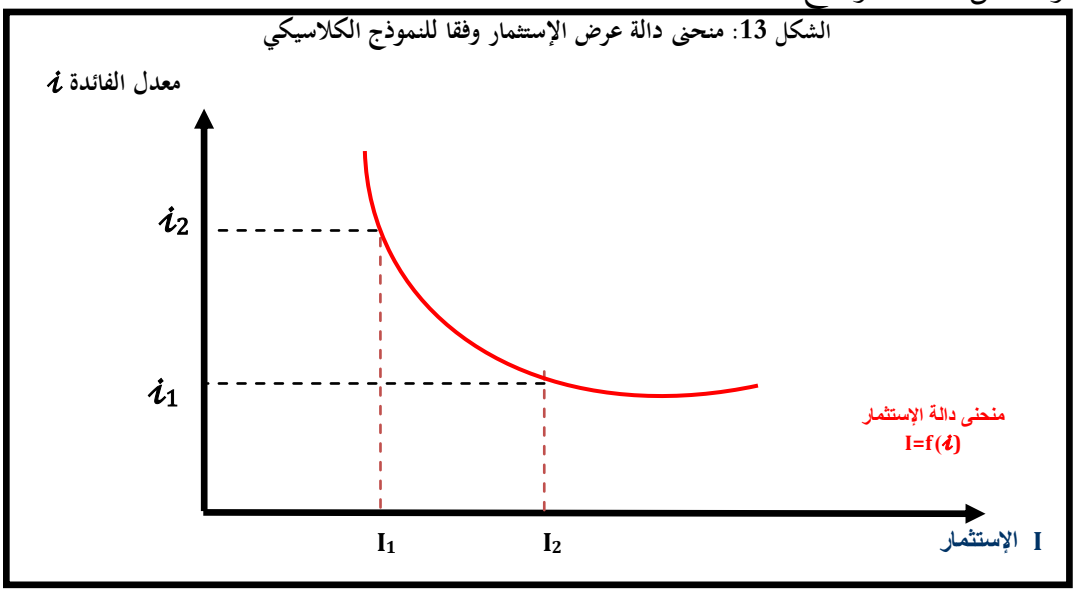

1- أحمد الأشقر،**الاقتصاد الكلي**،الطبعة الأولى،الدار العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن،2002، ص 125.

2-3-2-3 توازن سوق السلع والخدمات

وفقا للتحليل الكلاسيكي إن توازن سوق الأموال المعدة للقرض يكون بتعادل العرض الإجمالي(Y^s) مع الطلب الإجمالي(Y^d) مع الدخل الإجمالي،ويدرس الكلاسيك هذا التوازن من جانبين:

- ✓ **جانب العرض:** يوزع الدخل وفقا للتحليل الكلاسيكي إلى :الادخار(S) والاستهلاك(C).حيث يقوم الأفراد بتحديد الادخار وفق معدل الفائدة الحقيقي السائد في السوق،ثم يستهلكون ما تبقى من دخلهم، أي أن الادخار يسبق الاستهلاك حسب التحليل الكلاسيكي: $Y^S = S + C$
- ✓ **جانب الطلب:** وفقا للكلاسيك يتمثل جانب الطلب في الطلب على السلع الاستهلاكية(C) من جهة، والطلب على السلع الاستثمارية(I)من جهة أخرى: $Y^d = C + I$

وبما أن الادخار بالنسبة للكلاسيك ما هو إلا شكل من أشكال الإنفاق، وهو الإنفاق على السلع والخدمات الإنتاجية[1].

ومنه يحدث توازن سوق السلع والخدمات عند تساوي عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار.

العرض الكلي: $Y^S = S + C$

الطلب الكلي: $Y^d = C + I$

ومنه شرط التوازن هو : الطلب الكلي = العرض الكلي ($S + C = C + I$)

ويصبح شرط التوازن: $S = I$ أي $S(i) = I(i)$

ووفقا للعلاقات السابقة فإن التوازن بيانيا في سوق السلع والخدمات يكون عند نقطة تقاطع منحى دالة الادخار مع منحنى دالة الاستثمار، ويتحدد في نفس الوقت سعر الفائدة الحقيقي التوازني(i^*) ويمكن تمثيل ذلك بيانيا كمايلي:

[1]-علاش أحمد،**دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**،مرجع سبق ذكره، ص 34

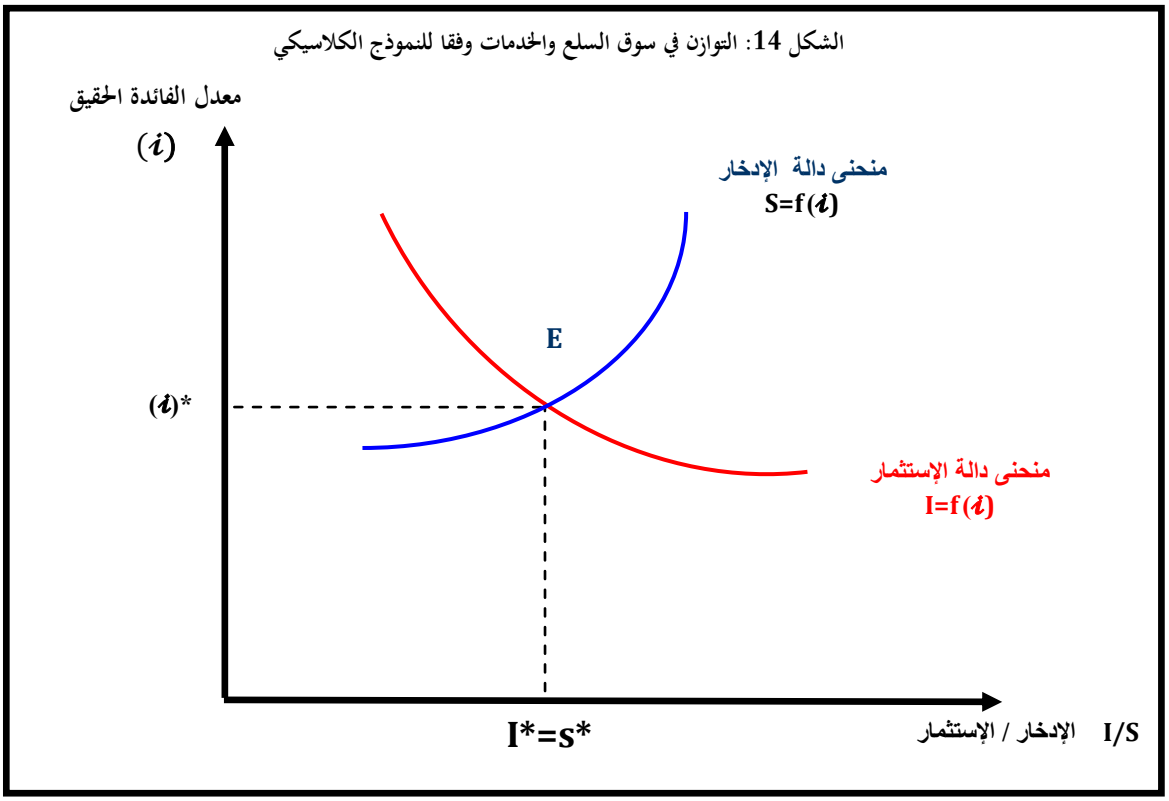

المصدر: أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،مصر،2000، ص 217.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن التوازن في سوق السلع والخدمات يكون بتقاطع منحنى دالة الإدخار مع منحنى دالة الإستثمارفي النقطة (E)،والتي تحدد معدل الفائدة التوازني*(i) ويتحدد من خلاله حجم كل من الإدخار (S*)والإستثمار(I*) عند التوازن.

2-4 ملخص توازن القطاع الحقيقي :إن التوازن الكلي بالنسبة للقطاع الحقيقي يتحدد بمعزل عن القطاع النقدي، وذلك كون التحليل الكلاسيكي تحليل ثنائي (إزدواجية) حيث يقسمون الاقتصاد إلى قطاعين: القطاع الحقيقي والقطاع النقدي(الإسمي) ويرتكز هذا الانقسام الثنائي للاقتصاد على فرضية حيادية النقود أي أنها لا تؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي [1].

ويضم النموذج الذي يمثل القطاع الحقيقي كل العلاقات الأساسية اللازمة لحله، أي العلاقات اللازمة لتحديد قيم المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية الداخلية عند التوازن والمتمثلة في: حجم العمل

1- محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص 121.

التوازني(N^*)، معدل الأجر الحقيقي(w/p^*)، حجم الناتج الحقيقي (Y^*)، سعر الفائدة الحقيقي التوازني(i^*)، حجم الاستثمار التوازني(I^*)، حجم الادخار التوازني(S^*)، وحجم الاستهلاك التوازني(C^*).

2-4-1 العلاقات الأساسية المكونة للقطاع الحقيقي: وتتمثل العلاقات الأساسية لهذا النموذج في:

✓ دالة الإنتاج للفترة قصيرة الآجل: $Y = F(N) \Leftarrow$

❖ **سوق العمل:** وتضم العلاقات التالية:

✓ عرض العمل: $N^S = F(W/P) \Leftarrow$

✓ الطلب على العمل: $N^d = F(W/P) \Leftarrow$

✓ **شرط توازن سوق العمل:** $N^S = N^d \Leftarrow$

❖ **سوق السلع والخدمات:** وتضم العلاقات التالية:

✓ الادخار: $S = F(i) \Leftarrow$

✓ الاستثمار: $I = F(i) \Leftarrow$

✓ **شرط توازن سوق السلع والخدمات:** $S = I \Leftarrow$

✓ **الاستهلاك:** $C = Y - S \Leftarrow$

يتحقق التوازن الكلي في القطاع الحقيقي عندما تتوازن السوقان معا في الوقت ذاته، وبهذا توازن سوق العمل يمكننا من تحديد حجم الإنتاج الحقيقي، وتوازن سوق السلع والخدمات يمكننا من توزيع هذا الدخل بين الادخار والاستهلاك:

$$C^*=y^*-s^* \Leftarrow I^* \text{ و } S^* \Leftarrow (i)^* \Leftarrow S=I \Leftarrow Y^*=c^*+s^* \Leftarrow (Y)^* \Leftarrow (N)^* \Leftarrow (w/p)^* \Leftarrow N^S = N^d$$

ويمكن تمثيل ماسبق بيانيا بوضع بالرسوم البيانية المختلفة كما يلي

الشكل 15 توازن القطاع الحقيقي وفقا للنموذج الكلاسيكي

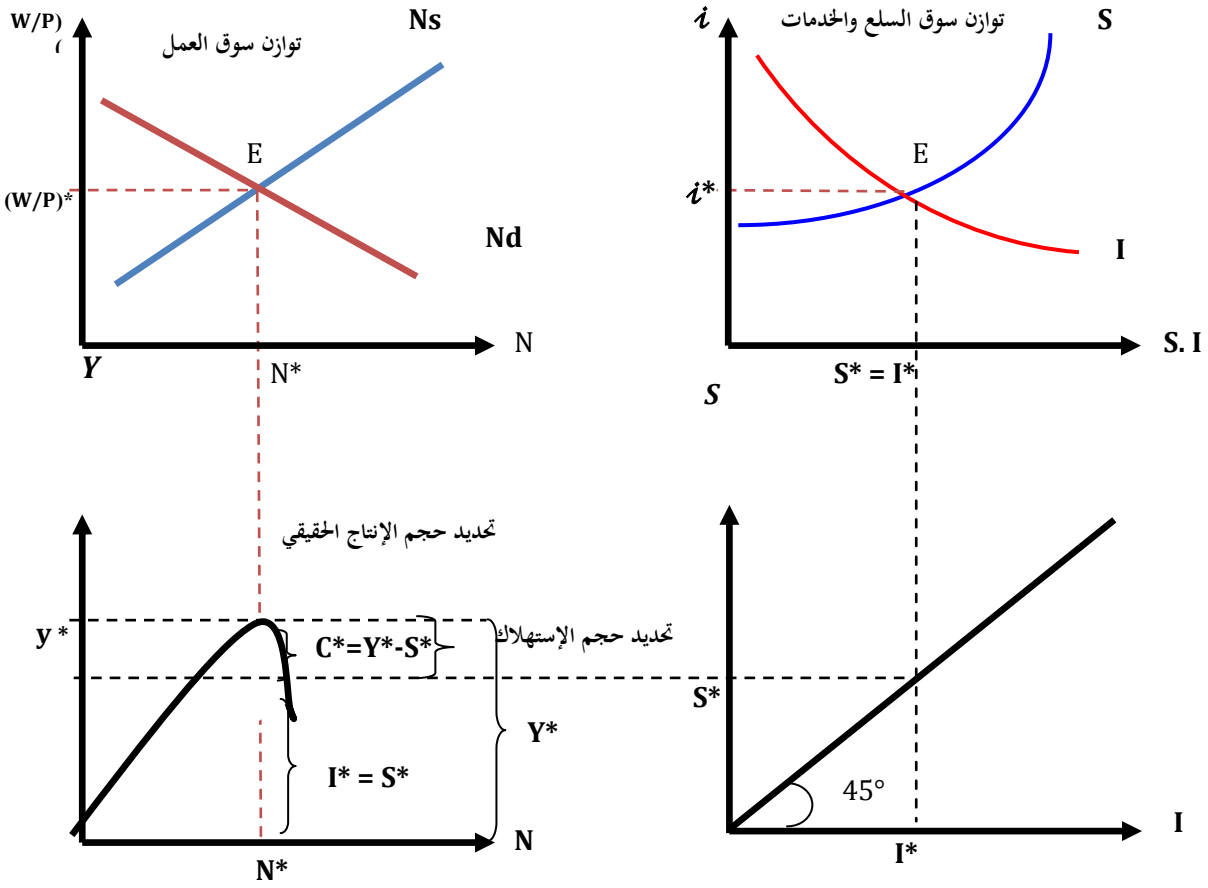

المصدر:شعيب بنوة، زهرة بن يخلف، **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 176.

3- توازن القطاع النقدي في النموذج الكلاسيكي:

وفقا للتحليل الكلاسيكي ليس للنقود أي تأثير على القطاع الحقيقي، والتأثير الوحيد للنقود يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار[1] فجوهر النظرية النقدية حاول دراسة وتحليل التغير في كمية النقود وإنعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار وهو ما حاولت توضيحه النظرية الكمية للنقود،حيث على أساس وفرتها أو ندرتها في السوق سيتحدد المستوى العام للأسعار والذي ما هو إلا متوسط الأسعار.

1- ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 57.

3-1 فرضيات الكلاسيك في الجانب النقدي: إن تطور التحليل الكلاسيكي للنقود، نقل اهتمام الكلاسيك فيما يتعلق بدور النقود في النشاط الاقتصادي من السؤال عن قيمة النقود إلى سؤال آخر هو لماذا يحتفظ الأفراد بالنقود ؟، وهذا ما جعل التحليل الكلاسيكي ينتقل من دراسة عرض النقود إلى دراسة الطلب عليها. وقد ارتكزت هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- ✓ **ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية عرض النقود:** يرتكز ذلك على أن هناك علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود،وترتكز النظرية النقدية الكلاسيكية على افتراض أساسي مفاده ان اي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيرا بنفس النسبة و في نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار.
- ✓ **ثبات حجم المعاملات:** النقود في النظرية الكلاسيكية حيادية،وليس لها أي تأثير على التوازن الاقتصادي ويقتصر دورها في تسهيل عملية التبادل، وعليه تفترض النظرية الكلاسيكية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود[1].
- ✓ **ثبات سرعة دوران النقود:** نقصد بسرعة دوران النقود معدل متوسط عدد المرات التي إنتقلت فيها وحدة النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة. وتقوم هذه الفرضية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود منها: كثافة السكان وتطور التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي والأسواق المالية والنقدية، وهذه العوامل كلها لا تتغير في الأجل القصير.[2]

---

[1]–شعيب بونوة، زهرة بن يخلف،**مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**،مرجع سبق ذكره، ص 177 ص178

[2]– محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، مصر، 1981، ص 467.

3-2 سوق النقد عند الكلاسيك: تطرقنا في المرحلة الأولى من التوازن الكلي الكلاسيكي إلى توازن القطاع الحقيقي والذي يضم سوقين سوق العمل وسوق السلع والخدمات وحددنا قيم كل المتغيرات الحقيقية إلا أن هذا التوازن يبقى غير مكتمل،لأن المتغيرات النقدية وخاصة الأجر النقدي لم تحدد بعد وذلك لكون الأسعار دور مهم في تحديدها ولهذا السبب نقوم بدراسة السوق النقدي لتحديد المستوى العام للأسعار وذلك من خلال توازن سوق النقود الذي يعد آخر سوق في التحليل الكلاسيكي، و ذلك بتعادل عرض النقود مع الطلب عليها.

3-2-1 عرض النقود:على مستوى الاقتصاد الكلي عرض النقود هو كمية النقود المتداولة أو المتاحة أي مجموع ما هو متداول من أدوات ووسائل الدفع والتي تحدد من قبل السلطات النقديةممثلة في(الحكومة ،البنك المركزي)،ويمكن التمييز بين مفهومين أساسيين لكمية النقود المتاحة في الإقتصاد:

✓ **النقود القانونية** : وترتبط هذه النقود بأوامر أو مراسيم قانونية معينة ونجده أنواعا مختلفة:

- **النقود الورقية:** هذه النقود وبفئات مختلفة قابلة للتحويل إلى ذهب أو غير قابلة فإن كانت قابلة للتحويل تغير قيمتها (بوزن محدد) مثل ما حدث مع الدولار الأمريكي الذي كان قابلا للتحويل إلى ذهب حتى سنة 1971 أين خرج من هذا النظام.
- **النقود المعدنية:** وهي التي كانت في بداية ظهور النظم النقدية تحمل قيمها الأصلية وخاصة عند إستخدام الذهب والفضة غير أنها غالبا تكون قيمها كمعادن حقيقية دون قيمها كنقود وتكون قيمتها أقل من القيمة أو القوة الشرائية المحدد على قطعة المعدن، وتصدرها السلطات النقدية[1].

ويرمز للنوقود الورقية والنقود المعدنية بـــ M_1.

✓ **النقود ائتمانية** :وهي التي لاتستمد قيمتها من ذاتها ولكن من قبول الأفراد لها في تعاملاتهم،[2] (تتداول بموجب الثقة بين الأفراد) و هي نقود الودائع وتسمى كذلك النقود المصرفية، وتتمثل

[1]-هوشيار معروف،**تحليل الاقتصادي الكلي**،مرجع سبق ذكره، ص236

[2]-كامل علاوي كاظم الفتلاوي،حسن لطيف كاظم الزبيدي،**مبادئ علم الاقتصاد**،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشروالتوزيع،عمان،الأردن2009،ص 237.

في تلك النقود المودعة بالبنوك التجارية، بالحسابات البريدية الجارية، بالحسابات الجارية بالخزينة العمومية...الخ. ويرمز لها بالرمز M_2

إن العلاقة بين النقود القانونية والنقود الائتمانية يحددها البنك المركزي من خلال ما يعرف بمعدل الاحتياطي القانوني الذي هو أساس مضاعف الائتمان، وعليه النقود القانونية هي مصدر خلق النقود الائتمانية.

ووفقا للتحليل الكلاسيكي فإن عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية بمعنى أن المعروض تتحدد قيمته خارج النموذج الاقتصادي ،بشكل مستقل عن المتغيرات الغقتصادية.

$$M^S = M_0$$

حيث أن :

- ✓ M^S :عرض النقود.
- ✓ M_0 : كمية معينة من النقد المعروض (M_1+M_2).

ويمكن تمثيل عرض النقود بيانيا كما يلي:

الشكل 16: منحنى عرض النقود وفقا للنموذج الكلاسيكي.

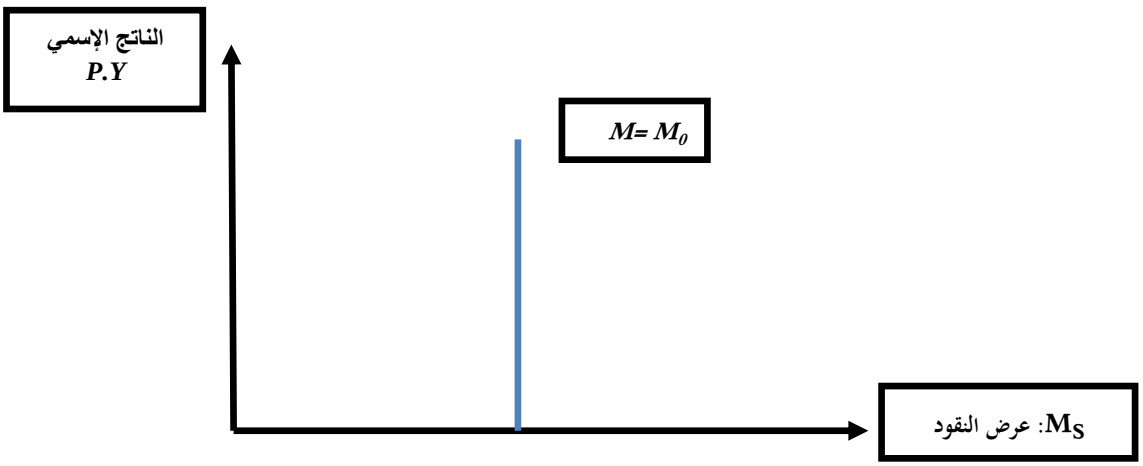

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى عرض النقود عمودي وموازي للمحور العمودي والذي يمثل الناتج الإسمي وهذا إنما يدل على أن عرض النقود متغير مستقل، فمهما تغير حجم الناتج لن يؤثر ذلك على المعروض النقدي وبالتالي على منحنى عرض النقود.

بما أن عرض النقود متغير خارجي ومستقل عن المتغيرات الإقتصادية الأخرى فهذا مايجعل الطلب على النقود ذو اهمية بالغة في التوازن النقدي.

3-2-2 الطلب على النقود: حسب الكلاسيك النقود ماهي إلا وسيط للمبادلات التجارية ومقياس للقيمة وليس لها وظيفة أخرى في الإقتصاد وبالتالي الطلب على النقود ما هو إلا طلب النقد لإتمام جميع الصفقات والمعاملات الاقتصادية لتصريف كل الإنتاج الوطني خلال فترة من الزمن ولإدراك التفاصيل الخاصة بعملية إعتبار النقود وسيلة للتبادل ودراسة التوازن في سوق النقد لابد من دراسة وتحليل كل من معادلة التبادل لفيشر ومعادلة كمبريج والتي تعطي لنا النظرية الكمية للنقود والتي تمثل (الطلب على النقود)

3-2-2-1 معادلة التبادل لـ فيشر :عرفت النظرية تطورا كبيرا بعد ثورة الأسعار في القرن السادس عشر(16) خاصة بعد ذلك التدفق الكبير من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) من أمريكا إلى أوروبا، مما دفع بكثير من الاقتصاديين آنذاك إلى البحث في العلاقة بين زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار،نتيجة تدفق الذهب والفضة وكان "جون بودان **J. Bodin** " أول من أعطى ملاحظة مفادها أن الزيادة في كمية النقود المتداولة هي سبب ارتفاع الأسعار، ومن ثم الانخفاض في قيمة النقود.

وفي القرن الثامن عشر(18) ظهرت نظرية كمية النقود في شكها التقليدي، فكان كل من"دافيد هيوم و كانتيون" قد لاحظا أن حجم المعاملات وسرعة التداول لا تتأثران بتغيرات كمية النقود، وان كمية النقود ومستوى الأسعار يتغيران في نفس الاتجاه. إلا أن أهم من اخذ بالتحليل السابق،واستخدامه في تفسير ظاهرة التضخم التي عرفتها بريطانيا في القرن التاسع عشر(19) هو الاقتصادي"دافيد ريكاردو **D.Ricardo**" الذي كان له الدور البارز في بناء النموذج الكلاسيكي، حيث توصل في هذا الشأن إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها، باعتبار أن أي زيادة في المعروض النقدي سيؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار [1].

[1]- ناظم نوري الشمري، **النقود و المصارف** ، المكتبة الوطنية ، بغداد ،العراق 1995،ص175،ص176

إلا أن هذه النظرية أخذت شكلها الحقيقي من خلال معادلة التبادل "لفيشر" ،حيث أكد من خلالها على وجود علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى. وتقوم معادلة التبادل لـ فيشر على تفسير العلاقة التناسبية بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار،حيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها وهو ما]ؤدي إلى إستنتاج ان عملية التبادل ذات طرفين هما[1]:

- ✓ **طرف نقدي**:ويمثل النقود المدفوعة ويعبر عنها بكمية النقود المدفوعة مضروبة في سرعة تداولها.
- ✓ **طرف سلعي**: يمثل قيمة السلع المتبادلة ويعبر عنها بـ: كمية السلع مضروبة في أسعارها

بمعنى أن: **قيمة النقود = قيمة السلع والخدمات المشتراة بهذه النقود**

و بافترض أن:

- (**M**) :هي كمية النقودوتشمل كافة أنواع النقود،ورقية ومعدنية، أوراق بنكنوت ونقود مصرفية.
- (V): هي سرعة دوران النقود فتعبر عن متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية.
- (p): المستوى العام للأسعار(P)، فهو متوسط مرجح لأسعار حجم السلع والخدمات التي بيعت أو اشتريت بالنقود خلال نفس الفترة
- (Q): يعبر عن كمية السلع والخدمات المنتجة.

يمكن كتابة معادلة التبادل لفيشر على النحو التالي:

$$\mathbf{M} \cdot \mathbf{V} = \sum \mathbf{P} \cdot \mathbf{Q}$$

بعدها أدخل فيشر تعديلات على المعادلة لتصبح بالشكل التالي[2]:

$$\mathbf{M} \cdot \mathbf{V} = \mathbf{P} \cdot \mathbf{T}$$

- (**T**) هي حجم المعاملات،وتشمل كافة أنواع المعاملات التي تتم داخل الاقتصاد، وهي عبارة عن الحجم الحقيقي للمبادلات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

1- محمد زرقون ، أمال رحمان، **النظرية الاقتصادية الكلية: محاضرات وتمارين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 68.

2- محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 413،ص415.

ثم من معادلة تعتمد على المعاملات (T) انتقلت إلى معادلة تعتمد على الدخل الحقيقي(Y)، وذلك على يد كل من: الفريد مارشال(***A. Marshall***) و أرثر سيسل بيقو(***A.C. Pigou***)

$$M . V = P . Y$$

إن أي تغير في حجم الكتلة النقدية سواء بالزيادة أو النقصان سيؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه ،وذلك كون فرضيات التحليل الكلاسيكي ترتكز على ثبات حجم الناتج عند مستوى التشغيل التام، كما أن أن سرعة تداول النقد(V) ثابتة كذلك ومنه :

$$M . \overline{V} = P . \overline{Y}$$

كما يفترضون أن النقد هو الذي يؤثر في المستوى العام للأسعار وليس العكس، أي أن مستوى الأسعار هو دالة في كمية النقد المعروضة: ($P = f(M)$ وهي دالة متزايدة.

وقد بين **فيشر** العلاقة الآلية الموجودة بين مستوى الأسعار وكمية النقود المتداولة في الاقتصاد،و بالتالي جاءت معادلته كنظرية مفسرة لتغير المستوى العام للأسعار في حال تغير عرض النقود وليس الطلب عليها[1]

ومما سبق فإنه لاتوجد أي إشارة للطلب على النقود في التحليل الكلاسيكي للنظرية النقدية سوى الإشارة إلى اعتبار أن النقود لا تؤدي إلا وظيفة واحدة كونها وسيط للتبادل فهي لاتحقق أي منفعة لإشباع الحاجات الإنسانية،سوى الوساطة لشراء السلع التي تتمتع بهذه المنفعة.

3-2-2-2 معادلة الأرصدة النقدية (كامبردج):

تطورت نظرية كمية النقود التقليدية على يد كل من : "مارشال و روبينسون،ثم بيجو" وهم جميعهم من جامعة "كمبريدج"، لذلك سميت هذه المعادلة، بمعادلة "كمبريدج"، وتسمى بمعادلة الأرصدة النقدية،لأنها تقوم على العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة، وبين الدخول النقدية للأفراد من جهة أخرى. و رأو أن الطلب على النقود يرتبط بكونها مخزنا للقيمة اي أداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة. حيث يرغب الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة أرصدة نقدية

1- محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2014 ص 5.

حاضرة وهذه النسبة أطلق عليها K،حيث يكون مستوى الأسعار مستقرا إذا تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة وفقا للمعادلة التالية: $M^d=k.y_n$ حيث وبمطابقتها مع صيغة فيشر يكون $k = 1 / V$ أي أن k تمثل مقلوب سرعة دوران النقود.

وk : هي عبارة عن النسبة من **الدخل النقدي** التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة رصيد نقدي سائل لمواجهة مشتريات السلع والخدمات، وتعرف كذلك بنسبة التفضيل[1].

أما $Y_n=P.y_r$ حيث Y_n تمثل الدخل النقدي، والذي يساوي y_r الدخل الحقيقي مضروب في المستوى العام للأسعار p. وعليه تصبح العلاقة من الشكل:

$$M^d=k.p.y_r$$

ومن المعادلة السابقة نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط ثبات كل من الدخل أو الإنتاج (Yr) والتفضيل النقدي(K).

وفي هذا الشأن يقول "مارشال J. **Marshal** ":"عند ثبات كافة العوامل فانه سيكون هناك **علاقة طردية** ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار".

إن التغير الذي أحدثه "مارشال" بتعويضه الإنتاج(الدخلy_r) محل حجم المعاملات وبتعويض سرعة دوران النقود بالتفضيل النقد(k) لم يكن ليحدث الشيء الكثير على النظرية النقدية الكلاسيكية،حيث بات الاختلاف بين معادلة "كمبريدج"، و معادلة "فيشر" تكمن أساسا في استبدال سرعة دوران النقود بالطلب على النقود(التفضيل النقدي)، ومن ثم فالأول كان يبحث عن أسباب الإنفاق، والثاني كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود. وبذلك فان سرعة دوران النقود، والتفضيل النقدي هما بديلان عن بعضهما البعض.

1- محمد أحمد أفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2006، ص328.

الشكل 17:منحنى معادلة كامبردج

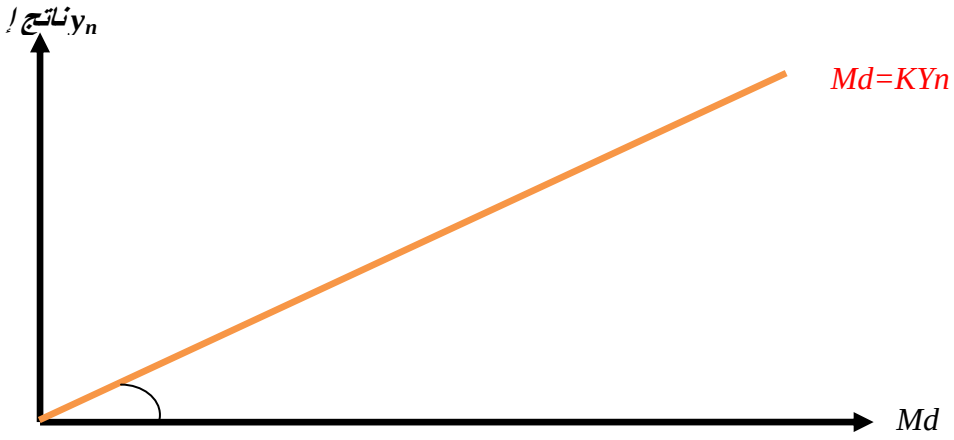

3-2-3 توازن سوق النقود: يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى عرض النقود M^S بالطلب عليها M^d،حيث أن عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية (الحكومة، البنك المركزي).

$$M^S = M_0 \Longleftarrow$$

$$M^d = k.p.y_r \Longleftarrow$$

$$M^S = M^d \Longleftarrow$$

$$M_0 = k.p.y_r \Longleftarrow$$

ويمكن تمثيل التوازن بيانيا كما يلي:

الشكل 18 :توازن سوق النقد وفقا للنموذج الكلاسيكي

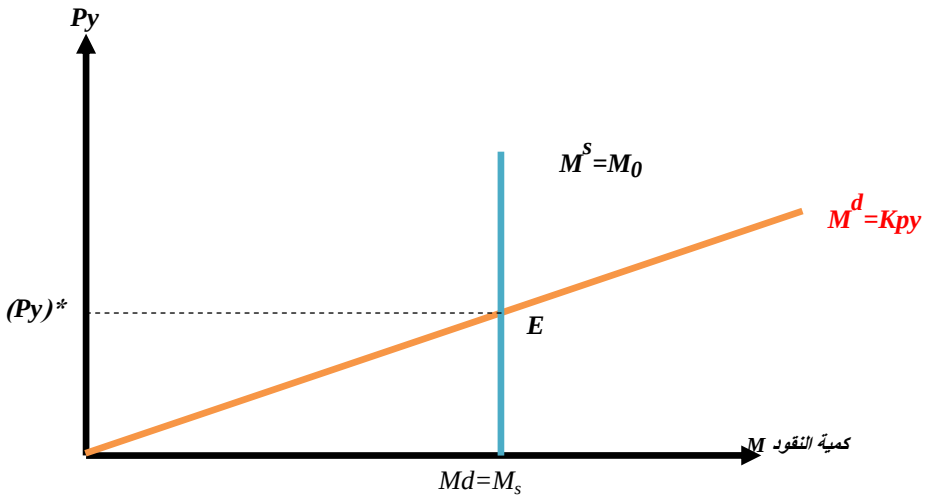

3-2-4 العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار:

ولإظهار العلاقة بين كمية النقد والمستوى العام للأسعار يمكن أن نعود إلى معادلة كامبردج ونفترض بأن حجم الدخل الحقيقي **Yr** ثابت (عند مستوى التشغيل الكامل) " قانون ساي" فالعلاقة تصبح كما بيناه سابقا: $P = f(M) \Leftarrow$

ومن المعادلة يصبح P معطى كما يلي : $P = M/Ky_n \Leftarrow$

و بما أن المقدار Ky ثابت فإن P يرتبط مباشرة بكمية النقد والعلاقة بينهما طردية وتناسبية أما العلاقة بين p و y_r فهي علاقة عكسية، وهذا موضح في التمثيل البياني الموضح للعلاقة بين ناتج الحقيقي والمستوى العام وتمثل بيانيا كما يلي :

الشكل 19 :علاقة الناتج الحقيقي بالمستوى العام للأسعار وفقا للنموذج الكلاسيكي

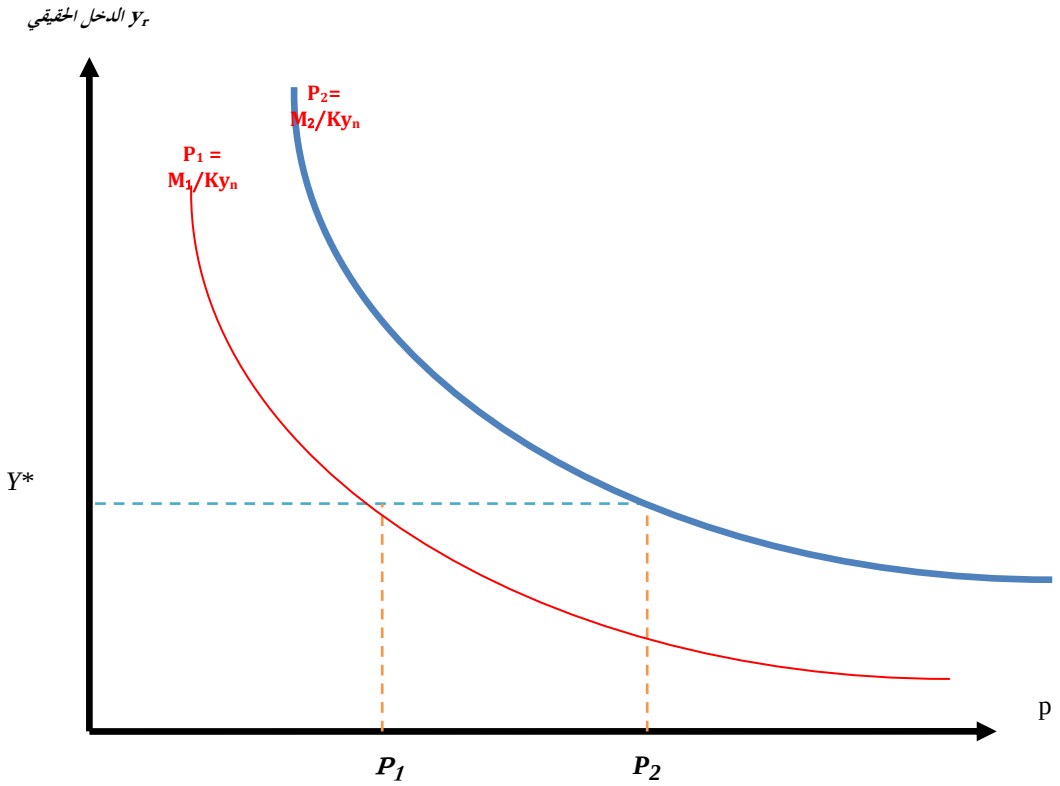

ماهو ملاحظ من الشكل أعلاه تغير كمية النقد المعروضة من **M1** إلى**M2** لسبب من الأسباب وفقا لقرارات السلطة النقدية ،وبما أن الدخل يوجد في مستواه الأقصى (حالة التشغيل الكامل) فإنه لا

يمكن أن يتغير كما أن أي زيادة في عرض النقد أدت حتما إلى ارتفاع في مستوى الأسعار، الذي يتنقل من **P1** إلى **P2** وذلك بنفس النسبة التي ارتفعت بها كمية النقد.

كما يمكن إستنتاج مايلي من خلال الشكل أعلاه:

- ✓ حالة ثبات **K** و **M** معلومة ومعطاة فإن الإحتفاظ بالتوازن النقدي يفترض مايلي: كل زيادة في الناتج الحقيقي (الدخل الحقيقي **Yr**) يقابلها إنخفاض في المستوى العام للأسعار وهو مايثبت وجود علاقة عكسية بين الدخل الحقيقي**Yr** والمستوى العام للأسعر **p**

4- التوازن الآني للقطاعين الحقيقي والنقدي وفقا للتصور الكلاسيكي:

إن التوازن الكلي وفقا للتحليل الكلاسيكي هو جملة من التوازنات في المتغيرات الإقتصادية الكلية في آن واحد فسبق وتطرقنا إلى التوازن في القطاع الحقيقي ورأينا كيف يتم تحديد جميع المتغيرات الحقيقية الإقتصادية والتي تتحدد بمعزل عن القطاغع النقدي وفي المقابل وحت يكون التحليل أكثر واقعية وحتى نضم القطاع الحقيقي بالقطاع النقدي بالدراسة والتحليل كيف يتم توازن القطاع النقدي ممثلا في سوق النقود وحتى يكون التحليل أكثر منطقية فإن التوازن لامحالة يكون من خلال تعادل الأسواق الثلاثة من خلال التوازن الكلي بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي وهو ماسنتطرق إليه..

4-1 العرض الكلي والطلب الكلي :

إن التوازن الكلي في التحليل الكلاسيكي يتحدد بتساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن أجل تجسيد هذا التوازن وجب تحديد هذين الجانبين.

4-1-1 العرض الكلي: كما سبق وتطرقنا إليه فإن عملية إشتقاق منحنى العرض الكلي تنطلق من تحديد حجم العمالة التوازني في سوق العمل والتي تتحقق عند تساوي العرض والطلب على العمل عند مستوى الأجور الحقيقية التوازنية $(w/p)^*$ والتي عندها تكون فرص العمل متوفرة لكل من يرغب في العمل. وفي هذه النقطة تكون هناك حالة تشغيل تام، وتحديد حجم التشغيل التام يعني تحديد حجم الإنتاج الأقصى أو التوازني Y^* ، وذلك من خلال دالة الإنتاج ، وكلا القيمتين التوازنيتين لحجم العمالة وحجم الإنتاج (N^*, Y^*) تتحدد بمتغيرات حقيقية لهذا فإن منحنى

العرض الكلي (الإنتاج الحقيقي) لا يتغير مهما تغير المستوى العام للأسعار ارتفاعا أو انخفاضا،(**أنظر الشكل5 ص 81**)،وبذلك فدالة الإنتاج(العرض الكلي) بدلالة الأسعار تكون ثابتة.

4-1-2 الطلب الكلي: ونقصد به قيمة السلع والخدمات المطلوبة بدلالة المستوى العام للأسعار والتي يتم انتاجها، وهذا الطلب يتحدد بالعلاقة العكسية بين الأسعار والإنتاج، وهذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكمية للنقود،ويمكن إشتقاقها من معادلة التبادل لـ فيشر أو معادلة كامبردج فالتغير في كمية النقد سيؤثر على حجم الإنفاق وهذا الأخير بدوره سوف يؤثر على حجم الإنتاج، أو يمكن التعبير عن ذلك من جانب آخر، إذا كانت سرعة دورات وحدة النقد ثابتة (وذلك لثبات عادات الأفراد المتعلقة بحفظهم للنقود) فإنه يمكن الحصول على علاقات بين المتغيرات المتبقية وهي: $P.Y.M$، فإذا كانت كمية النقود ثابتة فإن الإنتاج (Y_n) والأسعار (P) سوف يتغيران عكسيا، وبالتالي يكون منحنى الطلب الكلاسيكي سالب الميل[1] وتصبح النظرية الكمية للنقود في الوقت ذاته هي دالة الطلب الكلي: $Y= M.V/P$ $M.V=P.Y$

⇒

مع ثبات سرعة دوران النقود V وكمية النقود M

ويمكن تمثيلها بيانيا على النحو التالي:

الشكل 20: منحنى دالة الطلب الكلي عند الكلاسيك

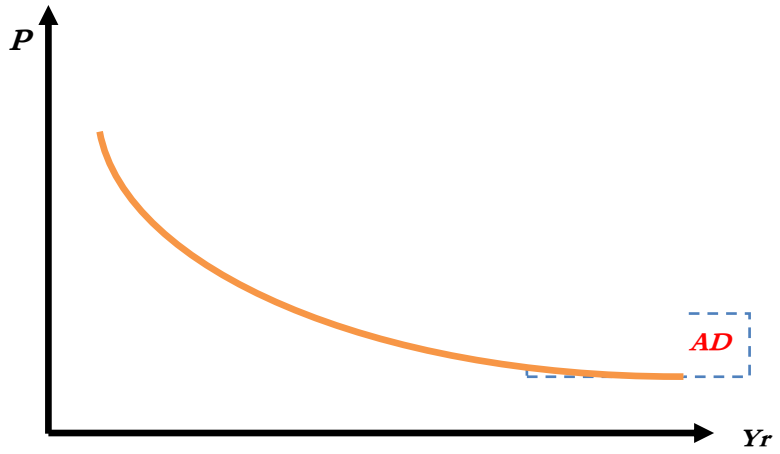

المصدر: أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 286

1- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي(الاقتصاد الكلي)**،ص47،ص48.

2-4 التوازن الإقتصادي الكلي وفقا للتصور الكلاسيكي: يمثل الطلب الكلي وفقا لافتراضات النظرية الكلاسيكية العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر مع فرضية ثبات كمية النقود وسرعة دورانها،وباشتقاق دالة العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل ثم منحنى الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نجد أن التوازن الإقتصادي الكلي وفقا للتحليل الكلاسيكي يتحقق بتساوي الأسواق الثلاثة (سوق العمل، سوق السلع والخدمات وسوق النقد) أو بتساوي القطاع الحقيقي مع القطاع النقدي وعندها يتقاطع منحنى العرض الكلي بالطلب الكلي كما هو موضح في الشكل أسفله:

الشكل 21: التوازن الإقتصادي الكلي حسب النموذج الكلاسيكي.

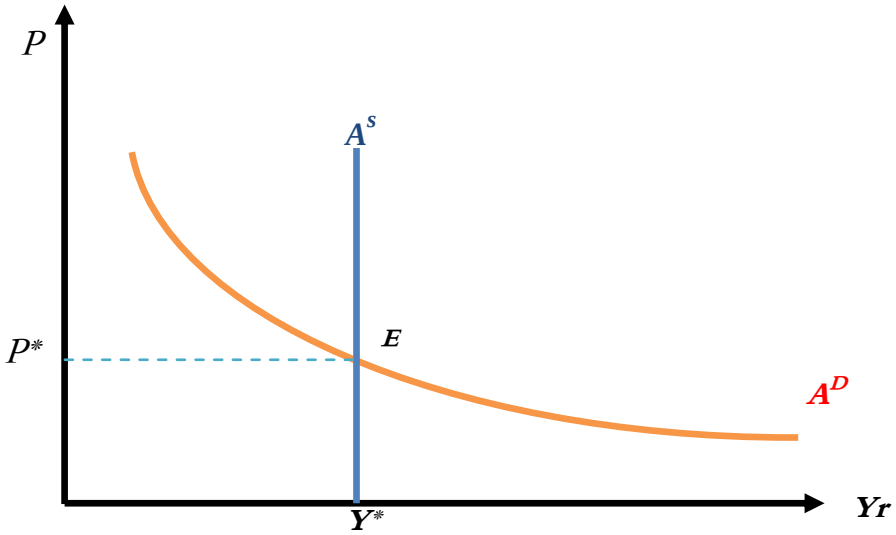

المصدر: أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 287.

3-4 العلاقات الأساسية المكونة للتوازن الإقتصادي الكلي وفقا للتصور الكلاسيكي: وتتكون من علاقات توازن القطاع الحقيقي وعلاقات توان القطاع النقدي كمايلي:

1-3-4 **علاقات التوازن في القطاع الحقيقي**: وتتمثل العلاقات الأساسية لهذا النموذج في:

✓ دالة الإنتاج للفترة قصيرة الآجل: $Y = F(N)$ ⟸

❖ **سوق العمل**: وتضم العلاقات التالية:

✓ عرض العمل: $N^S = F(W/P)$ ⟸

✓ الطلب على العمل: $N^d = F(W/P)$ ⟸

✓ **شرط توازن سوق العمل:** $N^S = N^d$ ⟸

❖ **سوق السلع والخدمات:** وتضم العلاقات التالية:

✓ الادخار: $S = F(i)$ ⟸

✓الاستثمار: $I = F(i)$ ⟸

✓**شرط توازن سوق السلع والخدمات:** $S = I$ ⟸

✓ **الاستهلاك:** $C = Y - S$ ⟸

يتحقق التوازن الكلي في القطاع الحقيقي عندما تتوازن السوقان معا في الوقت ذاته، وبهذا توازن سوق العمل يمكننا من تحديد حجم الإنتاج الحقيقي، وتوازن سوق السلع والخدمات يمكننا من توزيع هذا الدخل بين الادخار والاستهلاك:

$$C^*=y^*-s^* \Leftarrow I^* \text{ و } S^* \Leftarrow (i)^* \Leftarrow S=I \Leftarrow Y^*=c^*+s^* \Leftarrow (Y)^* \Leftarrow (N)^* \Leftarrow (w/p)^* \Leftarrow N^S = N^d$$

4-3- 2 علاقات التوازن في القطاع النقدي :وتتمثل العلاقات الأساسية المشكلة لهذا النموذج فيمايلي:

❖ **سوق النقود**:ويضم العلاقات التالية:

✓عرض النقود: $M^S = M_0$ ⟸

✓ الطلب على النقود: $M^d = k.p.y_r$ ⟸

✓**شرط توازن سوق العمل:** $M^S = M^{d\ d}$ ⟸

$M_0 = k.p.y_r$ ⟸

يتحقق التوازن في القطاع النقدي عندما تساوي الطلب على النقود مع عرض النقود، وهذا يمكن من تحديد المتغيرات الإسمية (المستوى العام للأسعار، الأجر النقدي، الناتج الإسمي)

أسئلة وتمارين للمراجعة : المحور الثالث : التوازن الإقتصادي الكلي وفق التصور الكلاسيكي

أسئلة نظرية:

1- ماهي أهم فرضيات التحليل الكلاسيكي؟

2- يطلق على التحليل الإقتصادي الكلاسيكي بأنه تحليل ثنائي، فمالمقصود بذلك؟

3- وضح ماذا يحدث للطلب على العمل في الحالات التالية:

- ✓ إرتفاع في المستوى العام للأسعار مع ثبات الأجر النقدي.
- ✓ إنخفاض في المستوى العام للأسعار مع ثبات الأجر النقدي
- ✓ إنخفاض في المستوى العام للأسعار مع إرتفاع في الأجر النقدي.
- ✓ ثبات في الأسعار مع إنخفاض الأجر النقدي
- ✓ إنخفاض المستوى العام للأسعار بنفس نسبة إنخفاض الأجر النقدي

4- وضح ماذا يحدث للأجر الحقيقي في الحالات التالية:

- ✓ ثبات الأجر النقدي مع إنخفاض في المستوى العام للأسعار.
- ✓ إنخفاض المستوى العام للأسعار وإرتفاع الأجر النقدي.
- ✓ ثبات في المستوى العام للأسعار مع إنخفاض الأجر النقدي
- ✓ إرتفاع في المستوى العام للأسعار وإنخفاض الأجر النقدي
- ✓ ثبات الأجر النقدي مع إرتفاع في المستوى العام للأسعار.
- ✓ ثبات المستوى العام للأسعار مع إرتفاع الأجر النقدي.

5- ماهي علاقة دالة الإنتاج بدالة الطلب على العمل وفقا للتحليل الكلاسيكي؟

6- هل يمكن للزيادة في المستوى العام للأسعار وفقا للتصور الكلاسيكي، الرفع من مستوى الإنتاج وحجم العمالة؟

7- ماهي محددات دالة الطلب على العمل وعرض العمل وفقا للتصور الكلاسيكي؟ ولماذ؟

8- كيف يتم غتقاق منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي، وكيف يحدث التوازن في النموذج الكلاسيكي؟

9- مرونة منحنى العرض الكلي ثابتة وفقا للتصور الكلاسيكي، لماذا؟

10- ماهي العلاقة بين المستوى العام للاسعار وكمية النقود المعروضة؟ ولماذا؟

11- هل يمكن أن ينص قانون ساي للأسواق على العكس، الطلب يخلق العرض المقابل له؟ولماذا؟

التمرين الأول: لتكن لدينا المعلومات التالية عن إقتصاد ما:

- دالة الطلب على العمل: N^d :200−0.5 (w)
- دالة عرض العمل كانت كما يلي:(w) **0.3+∝** :N^s حيث أن w: يمثل الأجر الإسمي، وأعطيت الإنتاجية الحدية للعمل كمايلي: N^d MPL=330−2 والمستوى العام للأسعار P=2

W	200	180	160	140	120	100
y	800	2100	3000	3700	4200	4500

المطلوب:

1- إيجاد مختلف قيم الطلب على العمل،ثم الإنتاجية الحدية للعمل MPL والأجر الحقيقي **W** عند كل مستوى من مستويات الإنتاج؟

2- حساب قيمة ∝ ،ثم حساب مستويات عرض العمل؟

3- حساب القيم التوازنية رياضيا وإستنتاجها في الجدول $W^{\#}$، $w^{\#}$، $N^{\#}$

التمرين الثاني:لتكن لدينا المعطيات التالية عن نموذج اقتصادي كلاسيكي:

$$Y=2\sqrt{N} \quad , \quad N^s = 8(w/p).$$

1- حدد رياضيا دالة الطلب على العمل ؟

2- أوجد مستوى الأجر الحقيقي التوازني ؟

3- احسب حجم العمالة في التوازن ؟ - ثم مستوى الإنتاج الحقيقي ؟

4- إذا كان مستوى الأسعار **p= 6 u.m**، ما هو مستوى الأجر الاسمي ؟ ومستوى الناتج الاسمي ؟

5- إذا تضاعف المستوى العام للأسعار، ما هو اثر ذلك على – الأجر الحقيقي ؟ و على مستوى العمالة ؟

التمرين الثالث: لتكن لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد بلد ما كما يلي :

دالة N1: **N1: 700(w/p) -300**

دالة N2 : **N2 : 2504 - (w/p)**

الكتلة النقدية **M =1000**، سرعة تداول النقود **V)=8**(، ودالة الإنتاج الكلية(Y): $Y=80.N^{1/2}$

المطلوب:

1- حدد دالة الطلب على العمل ودالة عرض العمل مع التعليل.

2- أحسب معدل الأجر الحقيقي المناسب لتوازن سوق العمل.

3- أحسب حجم العمالة اللازم لتوازن سوق العمل (N).

4- أحسب قيمة الإنتاج (**Y**)الموافق لحالة التوازن.

5- أحسب قيمة المستوى العام للأسعار(**p**) التوازني.

6- بافتراض أن السلطات النقدية قررت رفع الكتلة النقدية (**M**) إلى 2000، أحسب الناتج الاسمي (النقدي)، ومستوى الأسعار(**p**) والأجر النقدي الجديد.

التمرين الرابع لنفرض انه لدينا نموذج كلاسيكي اقتصادي، يتميز بالخصائص التالية:

$$Y = 40(N)^{1/2} \quad N^S=1/25(W/P)^2 \ , \quad M_0 =40 \ , \quad V= 04$$

المطلوب: 1- أوجد دالة الإنتاجية الحدية للعمل ؟

2- أوجد دالة الطلب على العمل ؟

3- أحسب الأجر الحقيقي ؟

4- أحسب قيمة الإنتاج الكلي (قيمة الناتج) ؟

5- احسب المستوى العام للأسعار ؟

6- احسب الناتج الاسمي و الأجر الاسمي ؟

التمرين الخامس: ـ لتكن لدينا سوق عمل في صناعة معينة، معرفة الطريقة التالية:

$$N^d = 500-25(w/p). \qquad N^s = 25(w/p).$$

1- أحسب المستوى التوازني للأجر الحقيقي ؟

2- أحسب مستوى العمالة التوازنية ؟

3- إذا كان مستوى السعر هو: $p=1.2\ D.A$ ، فما هو الأجر النقدي التوازني ؟

4- لنفرض أن نقابة العمال حددت الأجر النقدي عند: $w=18\ D.A$

أ – ما هو الآن الأجر الحقيقي الذي سوف يدفْع ؟

ب – ما هو عدد العمال الموظفين؟، و ما هو عدد العمال العاطلين في هذه الصناعة ؟

المحور الرابع: التوازن الإقتصادي الكلي وفق التصور الكينزي

تمهيد :

بعدما تطرقنا بالدراسة والتحليل للتوازن الإقتصادي وفقا للتحليل الكلاسيكي من خلال أراء و أفكار مجموعة من الاقتصاديين والذين رأو أن هناك إستخدام تام للموارد وثبات الناتج الوطني ولم تكن هناك إمكانية لوجود فائض في الإنتاج أو نقص في الطلب الفعال حسب قانون المنافذ لـ ساي (say) وعدم وجود الإكتناز النقدي إذا لم يكن للنقود وظيفة أخر غير كونها وسيطا للتبادل وعربة لنقل القيم بالإضافة إلى ذلك فإنه لم يعد ممكنا الأخذ بفكرة عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية ،انتهينا الى أن إسهامات وآراء هؤلاء و إن جانبت الصواب أحيانا،إلا أن أزمة الكساد العالمي (**1929-1933**) ومارافقها أثبتت فشل التحليل الكلاسيكي،واعتبرت نقطة انطلاق لنظريات ظهرت فيما بعد حاولت تفسير و تحديد الظواهر والمتغيرات الاقتصادية السائد *آنذاك* وحاولت أن تعطي تحليلا مقنعا إلى حد ما عن أزمة الكساد.

و في خضم ذلك كله ظهر فكر إقتصادي رأسمالي جديد مدرسة كان رائده "جون.مينارد كينز **Johan Maynard Keynes 1946-1883**"،من خلال كتابه (النظرية العامة للإستخدام الفائدة والنقود سنة **1936** م) و قام هذا الفكر الجديد على مجموعة قواعد ونظريات وأفكار في شكل تحليلات تكااد تكون مناقضة لنظريات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

أولا:فرضيات التحليل الإقتصادي الكينزي

إن التحليل الكينزي مبني على فرضيات تختلف تماما على فرضيات الكلاسيكيين، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

- ✓ يعتمد التحليل الكينزي على التحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، فالظواهر الكلية التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجمعات الكبرى ، كالدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلي،الاستثمار الكلي وحجم التشغيل العام....الخ ولم يول اهتماما كبيرا بالجزئيات.
- ✓ يرتكز التحليل الكينزي على الفترة القصيرة الأجل.

- ✓ يرى كينز انه من الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية(الضرائب، النفقات ، التحويلات) أو عن طريق السياسة النقدية،لتصحيح أوضاع الإقتصاد.
- ✓ كينز يرى بأن للنقود دور إيجابي في النشاط الإقتصادي ووجّه اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود(نظرية تفضيل السيولة) وبين أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها(تفضيل السيولة)، والسبب أن للنقود دوافع منها الإحتفاظ بالنقود بدافع المعاملات وبدافع الحيطة الحذر وبدافع المضاربة.
- ✓ يعتمد كينز في تحليه على عدم وجود مرونة تامة في الأسعار و الأجور خاصة في ظل وجود النقابات العمالية والتي ترفض بأي شكل من الأشكال إنخفاض مستويات الأجور، بالإضافة إلى وجود الشركات الكبرى في قطاع الأعمال وفي ظل المنافسة الغير تامة فإنها تسعى وتقاوم أي شكل من أشكال تخفيض الأسعار والأجور.
- ✓ يرى كينز في تحليله أن الطلب يخلق العرض وليس العكس كما هو الحال بالنسبة لقانون ساي والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب "كينز" في تحليله للأوضاع الاقتصادية بين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال،كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل.
- ✓ من الخطأ الاعتقاد بوجود حالة توازن الاستخدام الكامل (التشغيل الكامل)في الإقتصاد، بل هناك ثلاث حالات يمكن أن يكون عليها الإقتصاد: التوازن المثالي، التوازن الناقص، التوازن الزائد و الحالة الأكثر وقوعا وفقا للتحليل الكينزي هي حالة التوازن غير الكامل سواءا بالزيادة أو بالنقصان كما يمكن أن يحقق الإقتصاد التوازن المثالي (حالة التشغيل الكامل) لكن لفترة قصيرة.
- ✓ كينز عمل بخلاف الكلاسيكيين من حيث إزدواجية التحليل (التحليل الثنائي الفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي)،حيث عمل على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي.

ثانيا:الطلب الكلي والعرض الكلي.

أولى كينز إهتماما كبيرا بفكرة **الطلب الكلي**لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الإقتصادي الرأسمالي في أزمة الكساد(**1933-1929**)، ومارافقها من انخفاض في المستويات العامة للأسعار وانتشار للبطالة،فهو يرى أن حجم الإنتاج وحجم التشغيل ،ومن ثم حجم الدخل، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم **الطلب الكلي**،من خلال دراسة وتحليل مركبات هذا الطلب ووفقا لكينز فإن تحديد مستوى الإنتاج أو(الدخل) يكون على أساس **الطلب الكلي** الذي يحتوي على سوق الطلب على السلع والخدمات وسوق الطلب على النقود وبعد ذلك دمج السوقين معا سوق السلع والخدمات وسوق النقود (نموذج :**IS-LM**).

1-العرض الكلي(Y^S) أو (A^S) :هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة و المعروضة في السوقن وبما أن العرض الكلي يمثل المستويات المختلفة المرغوبة والممكن إنتاجها،أي أن المنتجون ينتجون مايتوقعون بيعه،وبذلك يتحدد منحنى العرض الكلي بالخط الذي يحدد الزاوية 45°في النموذج الكينزي[1]بمعنى أنه إذا توقع المجتمع أنه يبيع 500 وحدة فإن سينتج 500 وحدة وإذا توقع بيع 1000 سينتج 1000 وحدة وهكذا نستنتج أن المجتمع ينتج في هذا الخط ما يستهلك (العرض الكلي ما هو إلا الدخل الكلي) [2]والشكل أسفله يوضح ذلك.

الشكل 22: منحنى العرض الكلي وفقا للتحليل الكينزي

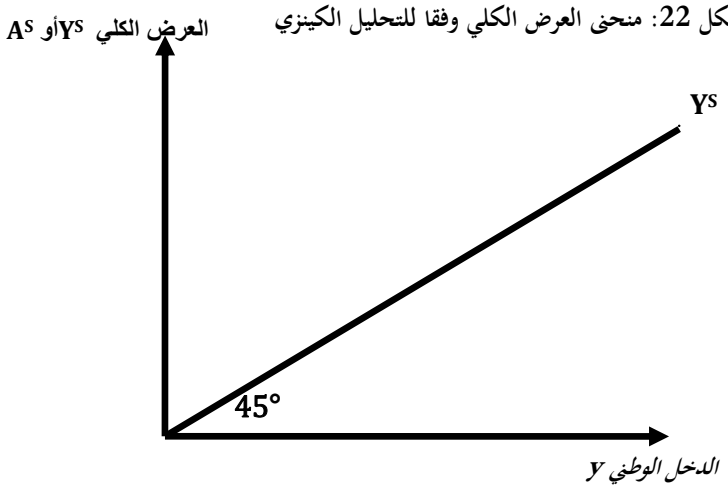

1- عقبة عبد اللاوي بن أحمد ،**تطبيقات التحليل الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص154

2- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**،مرجع سبق ذكره، ص 68

2- الطلب الكلي A^D أو Y^D: ويعرف الطلب الكلي بأنه مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون،الحكومة ،المؤسسات الإنتاجية والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة.ووفقا للتحليل الكينزي فإن الطلب الكلي يتكون من الإنفاق على السلع والخدمات فهو مجموع الإنفاق الإستهلاكي**C**والإنفاق الإستثماري **I** والإنفاق الحكومي **G**وإنفاق العالم الخارجي(الصادرات**X**-**M**الواردات)[1].

الطلب الكلي= الإنفاق الإستهلاكي +الإنفاق الإستثماري+ الإنفاق الحكومي+ إنفاق العالم الخارجي

$$Y=C+I+G+X-M$$

ثالثا: نماذج توزن سوق السلع والخدمات

إن توازن النظام الإقتصادي يعتمد على تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وللتذكير فإن كينز قد إنتقد قانون ساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المقابل له وإعتبر أن الطلب هو الذي يخلق العرض ،لذلك إهتم بدراسة مكونات الطلب الكلي(الإستهلاك، الإستثمار،القطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي).

ومن أجل توضيح طبيعة التحليل الكينزي للتوازن الإقتصادي الكلي (توازن سوق السلع والخدمات) سنتدرج في دراستنا لهذا العنصر من خلال السير بها قدما من الأسهل إلى السهل ثم الأصعب وذلك من خلال عدة نماذج للتوازن في سوق السلع والخدمات نتناولها بالتدرج كمايلي:

1- التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من قطاعين (نموذج كينزي بسيط)
2- التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من ثلاث قطاعات (إقتصاد مغلق).
3- التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من أربع قطاعات.

1- كامل علاوي كاظم الفتلاوي،حسن لطيف كاظم الزبيدي،**مبادئ علم الاقتصاد** ،مرجع سبق ذكره،ص219،ص220

1-التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من قطاعين (نموذج كينزي بسيط):

وتكون بداية عرضنا للتوازن الإقتصادي الكلي بأبسط النماذج،حيث يتكون النموذج من قطاعين هما: القطاع الإستهلاكي (C) والقطاع الإستثماري(I)أو (الإنتاجي) مع فرضيات الدراسة وهي:الفترة القصيرة،عدم تدخل الدولة أي إستبعاد القطاع الحكومي،ثبات المستوى العام للأسعار في المدى القصير وفرضية الإقتصاد المغلق بمعنى أنه يستبعد القطاع الخارجي،ويكون الطلب الكلي كمايلي:

الطلب الكلي=الإنفاق الإستهلاكي +الإنفاق الإستثماري

$$Y^D = C+I$$

والشكل أسفله يوضح كيف يوزع الدخل الوطني في نموذج كينزي بسيط بين إستهلاك وإستثمار:

الشكل 23: توزيع الدخل في نموذج كينزي بسيط

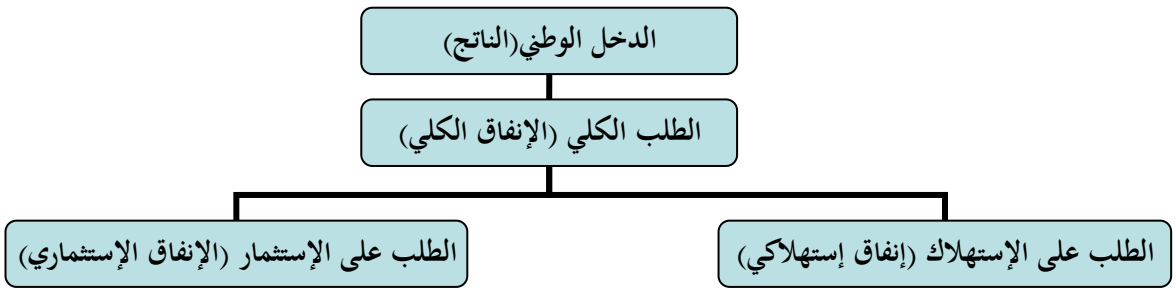

سبق وأن أشرنا إلى أن النموذج الكينزي مبني على فرضية هامة هي أن الطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى الإنتاج على أساس أن الطلب الكلي غير كافي (بالنسبة لقدرات الإنتاج المتاحة) وبالتالي فإنه لابد من دراسة مكونات الطلب الكلي قبل دراسة آلية تحديد مستوى العرض في هذا النموذج.

1-1 مكونات الطلب الكلي في نموذج كينزي بسيط: كما سبق وأشرنا إليه فإن الطلب الكلي في نموذج كينزي بسيط مكون قطاعين هما القطاع الإستهلاكي والقطاع الإستثماري حيث ان القطاع الإستهلاكي يمتلك عناصر الإنتاج ويقوم بعرضها ليستفيد منها القطاع الإنتاجي مقابل

الحصول على دخول تسمح له بشراء(الإنفاق الإستهلاكي) السلع والخدمات من جهة والإدخار من جهة أخرى، في حين أن القطاع الإنتاجي يقوم بدمج هاته العناصر للحصول على السلع والخدمات ويدفع مقابل القيام بالعملية الإنتاجية عوائد لعوامل الإنتاج (إنفاق إستثماري).

يعتبر كينز القطاع الإستهلاكي من بين أهم مكونات الطلب الكلي وأكثرها تأثيرا على جانب الطلب إذ أن أي تغير في الإستهلاك سيؤدي بشكل أو بآخر إلى التأثير على النشاط الإقتصادي، وعليه فإنه من الضروري أن تكون بدايتنا لدراسة مكونات الطلب الكلي بالمكون الأكثر أهمية و تأثيرا على جانب الطلب الكلي.

1-1-1 دالة الإستهلاك : يعرف الإستهلاك أو بالأحرى الإنفاق الإستهلاكي على أنه ذلك الجزء من الدخل المنفق على شراء السلع والخدمات الإستهلاكية وهذه السلع قد تستخدم مرة واحدة مثل السلع الغذائية وقد يطول إستخدامها لأكثر من مرة كالملابس[1].

1-1-1-1 محددات الإستهلاك : بالرغم من أن هناك عديد العوامل الي تؤثر على الاستهلاك منها: الدخل المتاح، معدلات الفائدة، مستوى الأسعار، حجم السكان، معدلات الضرائب،... إلخ. إلا أن الدخل المتاح يعتبر المحدد الأساسي للاستهلاك، أي أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل المتاح.

وقبل التطرق إلى العلاقة الدالية بين الإستهلاك والدخل المتاح وإعتبار الدخل المتاح هو المحدد الرئيسي للإستهلاك لابد من الإشارة إلى أن **الدخل الوطني Y** متطابق مع **الدخل المتاح Y_d** في هذا النموذج الكينزي البسيط والذي من بين فرضياته أن الإقتصاد مغلق ويستبعد منه القطاع الحكومي أي لاوجود للضرائب والتحويلات وعليه فإن العلاقة بين الإستهلاك والدخل المتاح لا تختلف إطلاقا عن علاقة الإستهلاك والدخل الوطني لأن ($Y=y_d$)غير أن هذه العلاقة تصبح غير صحيحة في ظل وجود قطاع حكومي ويصبح الدخل المتاح يختلف عن الدخل الوطني بسبب فرض الحكومة للضرائب.

1- كامل علاوي كاظم الفتلاوي،حسن لطيف كاظم الزبيدي،**مبادئ علم الاقتصاد** ،مرجع سبق ذكره،ص212

من التحليل السابق ووفقا للفرضيات السابقة فإن الإستهلاك هو دالة تابعة للدخل المتاح (الدخل الوطني) كمايلي: $C=f(y_d)$

حيث أن : $y_d = y - T + R$

في ظل عدم وجود القطاع الحكومي (G) إذا لاوجود لـ الضرائب(T) و التحويلات(R) وبالتالي يصبح الدخل الوطني يساوي الدخل المتاح ($y_d = Y$) ومنه الإستهلاك دالة تابعة للدخل الوطني كمايلي: $C=f(y)$

حيث أن: **C**: الاستهلاك الكلي (الوطني)، **y**: الدخل الوطني.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الاستهلاك والدخل بصورة أدق بمعادلة خطية من الدرجة الأولى في المدى القصير كمايلي: $C = a + by$ ويمكن تمثيلها بيانيا وفقا للشكل التالي:

حيث أن : $a>0$ و $1>b>0$

من الشكل البياني: $\propto$ظل $= b = \frac{\Delta c}{\Delta y}$

الشكل 24: منحنى دالة الإستهلاك الكينزية

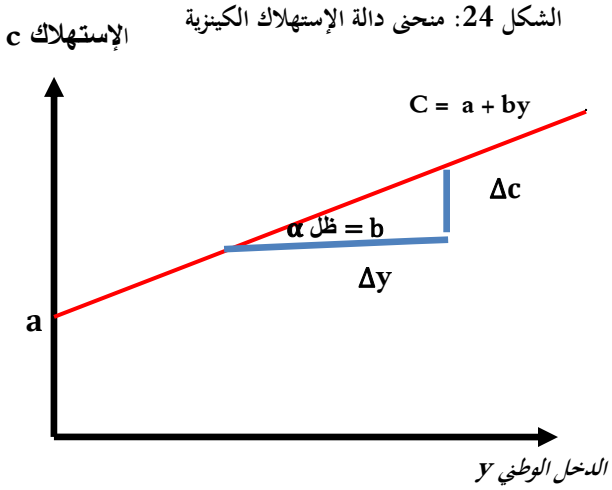

حيث أن:

- ✓ **a رياضيا** : هي نقطة تقاطع دالة الاستهلاك (C) مع المحور العمودي (محو الاستهلاك).

اقتصاديا: تمثل الاستهلاك التلقائي، أي الإستهلاك الذي لايتبع الدخل(الإستهلاك المستقل عن الدخل)، ويعبر عن الحد الأدنى للاستهلاك الذي لا يمكن التنازل عنه وبعبارة أخرى a تمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل يساوي صفر $y=0 \Rightarrow c=a$.

- ✓ **b: رياضيا:** تمثل ميل الخط المستقيم أو ميل دالة الاستهلاك وباعتبار الدالة خطية فهو ثابت.

اقتصاديا: التغير في الاستهلاك الناتج عن التغيير في الدخل الوطني بوحدة واحدة.

$$b = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$ ويسمى بالميل الحدي للإستهلاك **MPC**

✓ $0<b<1$ لأن التغير في الدخل يؤدي إلى تغير في الإستهلاك لكن بمقدار أقل من التغير في الدخل($\Delta Y > \Delta C$).

1-1-2 الميل الحدي للاستهلاك (MPC) (Marginal Propensity to Consume): يعرف إقتصاديا على أنه ميل الأفراد إلى إنفاق جزء من دخولهم على الإستهلاك السلع ويعرف ايضا بأنه التغيير في الاستهلاك الناتج عن التغيير في الدخل بوحدة نقدية واحدة

$$\text{الميل الحدي للإستهلاك} = \frac{\text{التغير في الإستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$$

$$MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

حيث أن: **ΔC**: التغير في الاستهلاك الناجم عن التغير في **Y**.

ΔY: التغير في الدخل.

ويحسب الميل الحدي للإستهلاك بطريقتين وفقا لطبيعة البيانات :

الطريقة الأولى :بافتراض دالة الاستهلاك هي دالة مستمر وقابلة للإشتقاق والتفاضل، فإنه يمكن أن نعبر عن الميل الحدي للاستهلاك بمشتق دالة الإستهلاك بالنسبة للدخل كمايلي:

$$MPC=dc/dy=f(y)'=c'=b$$

الطريقة الثانية: رياضيا كمايلي:

لدينا الاستهلاك: $C = a + by$ .....(1)

بإفتراض تغير الدخل بالإرتفاع من Y إلى $Y+\Delta Y$ وهو ما أدى إلى ارتفاع للاستهلاك من C إلى $(C+\Delta C)$ فإن المعادلة (1) تصبح: $C+\Delta C=a+b(y+\Delta y)$

$$C+\Delta C = a + by + b\Delta y$$

$$C+\Delta C = C+b\Delta y$$

$$\Delta C = b\Delta y$$

ومنه : $$b = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

1-1-1- 3 الميل المتوسط للاستهلاك(APC) (**Propensity to Consume**):هو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل المنفق على الاستهلاك، أو هو الجزء المستهلك من الدخل منسوب إلى الدخل نفسه أي نسبة مايستهلك من الدخل بمعنى :

$$APC = \frac{C}{Y}$$

$$\text{الميل المتوسط للإستهلاك} = \frac{\text{الإستهلاك}}{\text{الدخل}}$$

1-1-1-4العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك:

ليكن لدينا دالة الاستهلاك: $C = a + by$

نقسم طرفي المعادلة على Y:

$$\frac{C}{Y} = \frac{a+by}{Y}$$

$$APC = \frac{A}{Y} + b$$

$$APC = \frac{a}{y} + MPC \quad .....1$$

بما أن **MPC** هو مقدار ثابت وموجب و a/y مقدار موجب فإن: **MPC<APC** كما نستنتج من المعادلة (1) أن **APC** ينخفض مع ارتفاع الدخل والعكس صحيح،والعلاقة بينه وبين الدخل علاقة عكسية.

1-1-2 دالة الإدخار(S): تعرف دالة الإدخار بأنها العلاقة بين الإدخار والدخل الوطني (فرضية عدم وجود قطاع حكومي (y=yd)) و الادخار هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد تلبية الإستهلاك من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك:

$$S = Y - C \quad .....1$$

حيث أن **S**: الادخار، **C**: الاستهلاك، Y: الدخل الوطني.

و إنطلاقا من دالة الإستهلاك يمكن إشتقاق دالة الإدخار :

لدينا : $C = a + by \quad .....2$

بتعويض 2 في 1 نحصل على : $\Rightarrow S = y - (a+by)$

$$\Rightarrow S = y - a - by$$

$$\Rightarrow S = -a + (1-b)y$$

بإفتراض أن : $s=(1-b)$ نجد : $\Longrightarrow S = -a + sy$

$a>0$ و $0<s<1$

حيث ان :

- ✓ **a –:رياضيا:** تمثل نقطة تقاطع منحنى دالة الادخار مع المحور العمودي (محور الادخار).

اقتصاديا:تمثل الإدخار التلقائي الذي لايتبع الدخل أو تمثل ذلك الجزء من الادخار الذي لا يتبع الدخل.

- ✓ **s: رياضيا:** تمثل ميل الخط المستقيم أو ميل دالة الادخار وباعتبار الدالة خطية فهو ثابت .
- ✓ **اقتصاديا:** التغير في الادخار الناتج عن التغيير في الدخل الوطني بوحدة واحدة.وتسمى الميل الحدي للإدخار **MPS**

$$s = MPS = \frac{\Delta S}{\Delta y}$$

1-1-2-1 الميل الحدي للادخار(MPS) (Marginal propensity to save): هو عبارة عن نسبة تغير الادخار (ΔS) الناتج عن تغير الدخل (ΔY)، ويمكن القول أنه يعبر عن نزعة أفراد المجتمع للادخار كلما زاد الدخل بمقدار محددأي ان:

$$\text{الميل الحدي للإدخار} = \frac{\text{التغير في الإدخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

$$MPS= \frac{\Delta S}{\Delta y}$$

حيث أن:

- ✓ **ΔS:** التغير في الادخار الناجم عن التغير في **Y**.
- ✓ ΔY: التغير في الدخل.

1-1-2-2 الميل المتوسط للإدخار (APS) (propensity to save):وهو عبارة عن تلك النسبة من الدخل التي تدخر أي أن:

$$\text{الميل المتوسط للإدخار} = \frac{\text{الإدخار}}{\text{الدخل}}$$

$$MPS= \frac{S}{Y}$$

1-1-2-3 العلاقة بين الميل الحدي للادخار (MPS) والميل المتوسط للادخار(APS):

ليكن لدينا دالة الادخار: $S = -a + sy$

نقسم طرفي المعادلة على Y: $\frac{S}{Y} = \frac{-a+sy}{Y}$

$$APs = \frac{-a}{Y} + s$$

$$APS = \frac{-a}{Y} + MPS \ldots\ldots\ldots 1$$

بما أن **MPS** هو مقدار ثابت وموجب و a/y - مقدار سالب فإن: **APS<MPS** كما نستنتج من المعادلة (1) أن **APS** يتزايد بتزايد الدخل والعكس صحيح،والعلاقة بينه وبين الدخل علاقة **طردية**.

1-1-2-4 العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك(MPC) والميل الحدي للادخار(MPS):

لدينا: $Y = C + S \ldots\ldots\ldots\ldots 01$

بافترض تغير الدخل بمقدار ΔY مما يؤدي إلى تغير الاستهلاك بمقدار ΔC والادخار بمقدار ΔS، وتصبح الدالة **01** كمايلي: $\Delta Y = \Delta C + \Delta S$

بقسمة الطرفين على ΔY نحصل على:

$$\frac{\Delta y}{\Delta y} = \frac{\Delta C}{Y\Delta} + \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

ومنه: **1=MPC+MPS**

وبالتالي فمجموع الميلين الحديين لدالتي الاستهلاك والادخار يساوي 1.

1-1-2-5 العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك(APC) والميل المتوسط للادخار(APS):

لدينا: $Y = C + S \ldots\ldots\ldots\ldots (01)$

وبقسمة طرفي المعادلة (1) على Y نجد: $\frac{y}{y} = \frac{C}{Y} + \frac{S}{Y}$

ومنه: **1=APC+APS**

وبالتالي:مجموع الميلين المتوسطين للاستهلاك وللادخار يساوي 1.

1-1-2-6 التمثيل البياني لدالتي الإستهلاك والإدخار:ويمكن تمثيل الدالتين بيانيا كمايلي[1]:

الشكل 25: منحنى دالتي الإستهلاك والإدخار

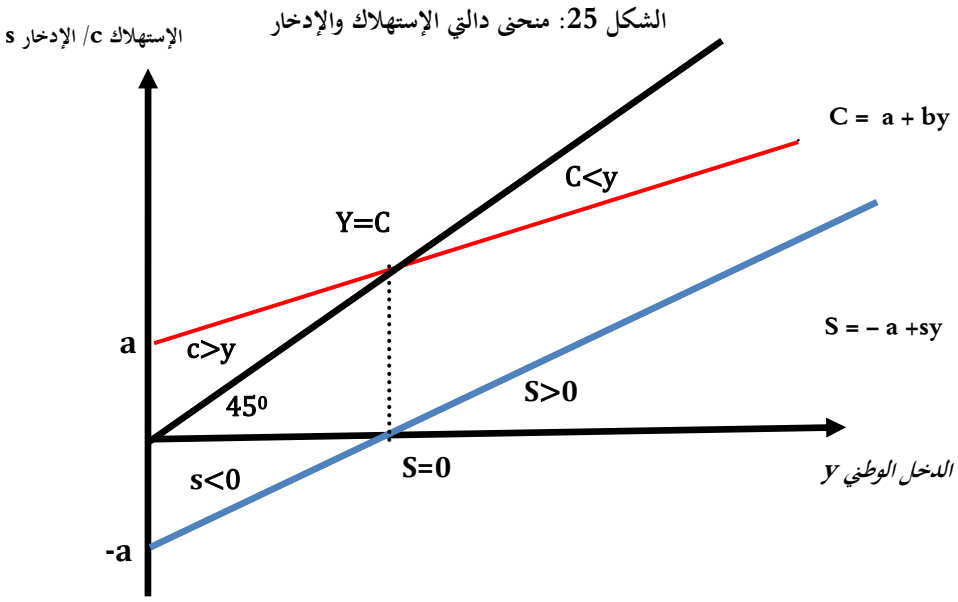

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن:

- ✓ **خط 45°**: وهو منحنى إفتراضي يبين أن كل الدخل يستهلك وهو مايعبر عن تطابق الإنتاج والدخل (جانب العرض).
- ✓ **منحنى دالة الإستهلاك أعلى من منحنى خط 45° (جانب العرض)** : ويعني أن حجم الإستهلاك أكبر من حجم الدخل (C> Y)أي الإنفاق على السلع والخدمات أكبر من الدخل مما يستلزم تمويل هذا الإنفاق من خلال السحب من المدخرات أو الإستدانة(منطقة الإدخار السالب).
- ✓ **تقاطع منحنى دالة الإستهلاك مع خط45°**: (تساوي الدخل مع الإستهلاك Y=C) وتبين أن كل الدخل يوجه للإستهلاك وهو مايجعل الإدخار مساويا للصفر (S=0) ، والممثل في تقاطع منحنى دالة الإدخار مع المحور الأفقي محور الدخل وتسمى النقطة بعتبة الإدخار وتعتبر النقطة الحرجة فإن تعداها الإدخار يكون موجبا وإن إنخفض عنها يكون سالبا.
- ✓ **منحنى دالة الإستهلاك أسفل منحنى خط 45°**: ومعنى ذلك أن الدخل أكبر من الإستهلاك

1- برني لطيفة، **الإقصادي الكلي**،مطبوعة محاضرات،كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2016-2017،ص54،ص55.

(**C<Y**) ، ويعني أن هناك جزءا من الدخل لايستهلك فهو بهذا يوجه للإدخار والأخير يكون موجبا في هذه المنطقة.

مثال تطبيقي: **حول دالة الإستهلاك والإدخار**: لدينا الجدول التالي يبين مستويات الدخل Y والاستهلاك **C**:

C	40	80	120	160	200	240	280
Y	0	50	100	150	200	250	300

المطلوب:

1-ابحث عن الادخار Sعند كل مستوى من مستويات الدخل.

2-إيجاد كل من: **MPC**، **APC**، **MPS**، **APS** عند كل مستوى من مستويات الدخل.

3-إيجاد معادلة الاستهلاك ومعادلة الادخار؟

4-حدد العلاقة بين الميل الحدي للإستهلاك والميل الحدي للإدخار؟

5- حدد العلاقة بين الميل المتوسط للإستهلاك والميل المتوسط للإدخار؟

حل التمرين :

الدخل Y	الإستهلاك C	MPC=Δc/Δy	APC=c/y	S=y-c	MPS=	APS=S/Y
0	40	0.8	-	40-	0.2	-
50	80	0.8	1.6	30-	0.2	-0.6
100	120	0.8	1.2	20-	0.2	-0.2
150	160	0.8	1.06	10-	0.2	-0.06
200	200	0.8	1	0	0.2	0
250	240	0.8	0.96	10	0.2	0.04
300	280	0.8	0.93	20	0.2	0.067

1- إيجاد المستويات المختلفة من الإدخار: لدينا $y=C+S \Longrightarrow S=Y-C$

مثلا: $S_1=Y_1-C_1 \Longrightarrow S_1=0-40=-40$

2-حساب كل من :

✓ **الميل الحدي للإستهلاك**: **MPC= ΔC/ΔY= C2-C1/ Y2-Y1**

MPC= 80-40/50-0⟶MPC=40/50⟶MPC=4/5=0.8

نستنتج ان الميل الحدي للإستهلاك ثابت في كافة مستويات الدخل

✓ **الميل الحدي للإدخار**: **MPS = ΔC/ΔY ⇒ MPC= S2-S1/ Y2-Y1**

MPS= -30-(-40)/50-0 ⟶ MPS=10/50⟶ MPS=1/5=0.2

نستنتج أن الميل الحدي للإدخار أيضا ثابت في كافة المستويات

✓ **الميل المتوسط للإستهلاك** : $APC=C/Y \Longrightarrow APC_2=C_2/Y_2 \Rightarrow APC_2=80/50 = 1.6$

نستنتج من الجدول أن الميل المتوسط للإستهلاك يتناقص بتزيد الدخل (علاقة عكسية)

✓ **الميل المتوسط للإدخار** : $APS=S/Y \Longrightarrow APS_2=S_2/Y_2 \Rightarrow APS_2=-30/50 = -0.6$

نستنتج من الجدول ان **APS** يتزايد بتزايد الدخل (علاقة طردية بين **APS** والدخل)

3- إيجاد معادلة الإستهلاك ومعادلة الإدخار

✓ **معادلة الإستهلاك** : لدينا $C=a+by$

إيجاد **a**: عند $y=0$ نجد $C=a$

من الجدول : عند $y=0$ نجد $a=40$

من الجدول نستنتج أن الميل الحدي للإستهلاك هو b : $b=0.8$

ومنه فالشكل العام لدالة الإستهلاك هو: $C= 40+.08y$

✓ **معادلة الإدخار**: لدينا $S= -a+sy$

لدينا: $-a=40$ والميل الحدي للإدخار $s=0.2$

ومنه: $S=-40+0.2y$

طريقة ثانية: $Y=C+S \Longrightarrow S=Y-C.....01$

ولدينا : $C= 40+0.8y$

بتعويضها في 01 نحصل على :

$$S=y-(40+0.8y) \Longrightarrow S=y-40-0.8y \Longrightarrow S=-40+0.2y$$

4- العلاقة بين الميل الحدي للإستهلاك والميل الحدي للإدخار:من الجدول نلاحظ أن مجموع الميلين الحديين للإستهلاك والإخار يساوي الواحد

$S+b=1 \longrightarrow 0.8+0.2=1$ أي $MPC+MPS=1$

5- العلاقة بين الميل المتوسط للإدخار والميل المتوسط للإستهلاك:من الجدول الميل المتوسط للإدخار والميل المتوسط للإستهلاك يساوي الواحد وفي كافة مستويات الدخل. $APC+APS=1$

1-1-3 دالة الاستثمار(I):يعتبر الإستثمار المكون الأساسي الثاني من مكونات الطلب الكلي والذي يأتي بعد الإستهلاك، والغستثمار هو مايرغب القطاع الإستثماري إنفاقه على المشاريع والسلع الإستثمارية والتي تتضمن الأصول والتجهيزات الرأسمالية(الإستثمارية) الثابتة بما فيها البنيات والعقارات المستخدمة في الإنتاج،البنايات والعقارات السكنية بالإضافة إلى التغير في المخزون[1]. وبإعتبار ان للإستثمار دور هام في تحديد الطلب الكلي وفي مجالات التنمية من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني،غير أنه أكثر تذبذبا وإستجابة للمتغيرات الإقتصادية فهو يتحدد بعوامل عديدة أهمها: معدلات الفائدة، توقعات المستثمرين،الدخل.....إلخ

1-1-3-1 الاستثمار متغير خارجي (الإستثمار المستقل): من أجل تبسيط الدراسة سنفترض في البداية أن الإستثمار متغير مستقل عن العوامل المحددة له و السابقة الذكر أعلاه بمعنى أن الإقتصاد أو المجتمع يخطط للقيام بحجم معين وثابت من الإستثمار عند المستويات المختلفة من الدخل وتسمى هذه الحالة بالإستثمار المستقل أو التلقائي (الإستثمار الذي لايتبع الدخل)

وعليه تأخذ دالة الاستثمار الصيغة الآتية: $I=I_0$

حيث أن : $0< I_0$

✓ I: الاستثمار، I_0: الإستثمار المستقل (التلقائي).

ويمكن تمثيل دالة الاستثمار المستقل بيانيا كمايلي:

الشكل 26: منحنى دالة الإستثمار المستقل

1- طالب عوض، **مدخل إلى الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره، ص54

2-3-1-1 الاستثمار كمتغير داخلي(الإستثمار التابع): تطرقنا سابقا إلى أن الاستثمار متغير مستقل عن الدخل (متغير خارجي)، غير أن هذه الفرضية مستبعدة في الحياة الواقعية فالإستثمار شأنه شأن الإستهلاك والإدخار تحدده العديد من العوامل غير انه مرتبط إرتباطا وثيقا بمستوى النشاط الإقتصادي ومن ثم بمستوى الدخل الوطني فمن المتوقع أن أي زيادة في الدخل ستؤدي إلى تغير الإستثمار بمعنى أن الإستثمار سوف يتبع سلوك التغير في الدخل،وعليه فالإستثمار يتناسب طرديا مع مستوى الدخل ويمكن تمثيل العلاقة بين الاستثمار والدخل كمايلي:

$$I = I_0 + dy$$

حيث أن : $0<d<1$

- ✓ I_0: **رياضيا**: هي نقطة تقاطع منحنى دالة الاستثمار مع المحور العمودي (محور الاستثمار)

  إقتصاديا: الاستثمار التلقائي أو الإستثمار المستقل عن الدخل.

- ✓ **d**: **رياضيا** :هو ميل منحنى دالة الاستثمار

اقتصاديا:ونقصد به التغير في الاستثمار الناتج عن التغير في الدخل،وهو الميل الحدي للاستثمار **MPI**.

$$d = MPI = \Delta I/\Delta Y$$

والشكل التالي يوضح التمثيل البياني لدالة الإستثمار كمتغير تابع:

الشكل 27: منحنى دالة الإستثمار التابع

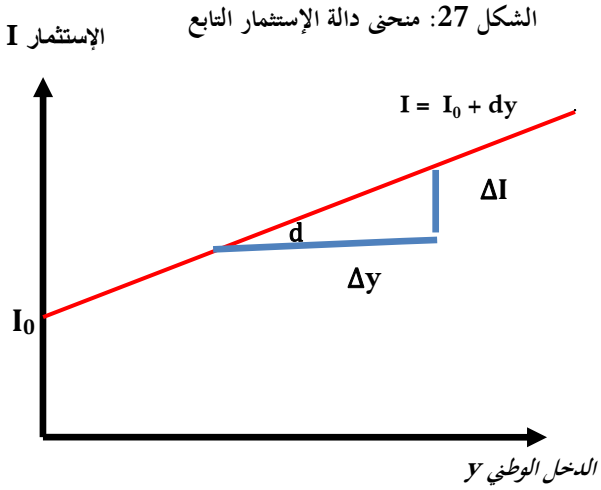

2-1 تحديد الدخل التوازني في نموذج كينزي بسيط: يتحقق مستوى الدخل التوازني عند توازن سوق السلع والخدمات، وسنحاول من خلال هذا العنصر توضيح كيفية تحديد الدخل التوازني عن طريق:

- ✓ الطلب الكلي = العرض الكلي
- ✓ التسربات الادخارية تساوي الإضافات الاستثمارية (الإستمار يساوي الإدخار)

1-2-1 تحديد الدخل التوازني بطريقة (الطلب الكلي = العرض الكلي): يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفقا لهذه الطريقة بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي كمايلي:

$$Y^S=Y^D$$

حيث أن : الطلب الكلي: $Y^D=C+I$

العرض الكلي: $Y^S=Y$ (العرض الكلي ماهو إلا الدخل الكلي Y)

ويصبح شرط التوازن كمايلي: $Y=C+I$

Y: الدخل الوطني ، C: الإستهلاك ، I: الإستثمار

ويمكن دراسة التوازن الإقتصادي في حالة نموذج كينزي بسيط بطريقة الطلب الكي يساوي العرض الكلي بحالتين(حالة الإستثمار متغير خارجي " مستقل عن الدخل" وحالة الإستثمار دالة تابعة للدخل) كمايلي:

1-2-1-1 تحديد الدخل التوازني حالة الإستثمار متغير خارجي ($I=I_0$):

لدينا شرط التوازن : $Y=C+I$.....(1)

دالة الاستهلاك : $C=a+by$..... (2)

دالة الاستثمار $I=I_0$ .....(3)

نعوض (2) و (3) في (1) نجد: $Y=C+I$

$$Y=(a+bY)+I_0$$

$$Y=a+bY+I_0$$

$$Y-bY=a+I_0$$

$$Y(1-b)=a+I_0$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)} \times (a+I_0)$$

وهي عبارة الدخل التوازني لنموذج كينزي بسيط مكون من قطاعين(الإستثمار متغير خارجي).

1-2-1-2 تحديد الدخل التوازني حالة الإستثمار متغير داخلي:

لدينا شرط التوازن : $Y = C + I$..... (1)

دالة الاستهلاك : $C = a + by$..... (2)

دالة الاستثمار $I = I_0 + dy$ .....(3)

نعوض (2) و (3) في (1) نجد:

$$Y = C + I$$

$$Y = a + bY + I_0 + dY$$

$$Y - bY - dY = a + I_0$$

$$Y(1-b-d) = a + I_0$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b-d)} \times (a+I_0)$$

ملاحظة: بالتعويض في دالة الإستهلاك ودالة الإستثمار بالدخل التوازني Y^* المحصل عليه بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي فإننا نحصل على الإستهلاك التوازني C^* والإستثمار التوازني I^*.

ويمكن تمثيل التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في هذا النموذج بيانيا كمايلي:

الشكل 28: تحديد مستوى توازن الدخل (طلب كلي=عرض كلي)

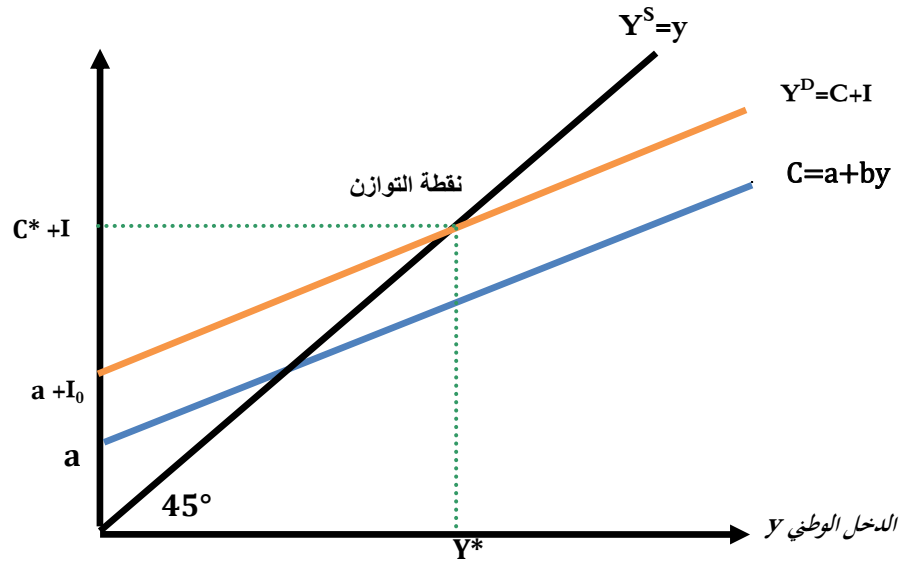

1-2-2 تحديد الدخل التوازني بطريقة الإضافات الإستثمارية تساوي التسربات الإدخارية :

وللتوصل إلى تحديد شرط التوازن ومن ثم تحديد الدخل التوازني بهذه الطريقة فقد إعتمد"كينز" على العلاقات التالية:

الطلب الكلي= الاستهلاك + الاستثمار (1)..... $Y^D = C + I$

الاستثمار= الدخل – الاستهلاك (2) ... ... $I = Y - C$

العرض الكلي= الاستهلاك + الادخار (3)..... $Y = C + S$

الادخار= الدخل – الاستهلاك (5)..... $S = Y - C$

و من المعادلة (2)و (5) نجد أن **الاستثمار= الادخار** $S = I$

ويصبح شرط التوازن لنموذج كينزي بسيط بطريقة إضافات إستثمارية تساوي تسربات إدخارية:

الاستثمار= الادخار

$$S = I$$

ونتطرق إلى تحديد الدخل التوازني وفقا لهذه الطريقة أيضا في نموذج كينزي بسيط مكون من قطاعين الإستهلاك والإستثمار مع الأخذ بعين الإعتبار تحديد الدخل التوازني في حالة الإستثمار متغير خارجي وحالة الإستثمار متغير تابع كمايلي:

1-2-2-1 تحديد الدخل التوازني حالة الإستثمار متغير خارجي ($I=I_0$):

لدينا شرط التوازن : (1) ..... $S = I$

دالة الاستهلاك : (2) ..... $S = -a+sy$

دالة الاستثمار (3)..... $I = I_0$

بالتعويض نجد: $-a+sy= I_0$

$$\Longrightarrow \quad sy= I_0+a$$

ومنه فإن:

$$Y^* = \frac{1}{(s)} \times (a+I_0)$$

وهي عبارة الدخل التوازني لنموذج كينزي مكون من قطاعين بطريقة (إدخار=إستثمار)

(الإستثمارمتغير خارجي)

ويكون التمثيل البياني لهذه الحالة كمايلي:

الشكل 29: تحديد مستوى الدخل التوازنيي(الإستثمار= والإدخار)

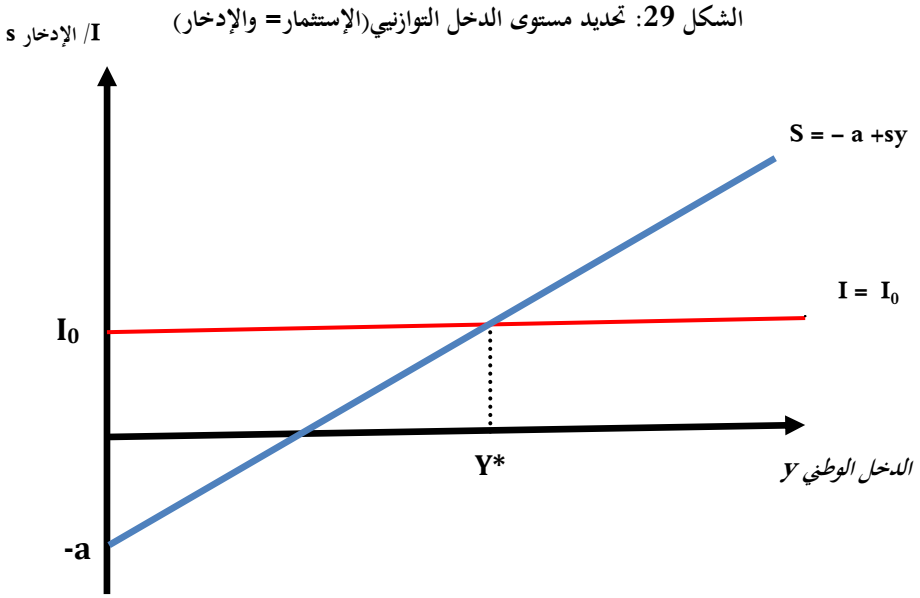

1-2-2-2 تحديد الدخل التوازني حالة الإستثمار متغير داخلي:

لدينا شرط التوازن : $S = I$.....(1)

دالة الاستهلاك : $S = -a+sy$..... (2)

دالة الاستثمار $I = I_0+dy$ .....(3)

بالتعويض نجد:

$$-a+sy = I_0+dy$$

$$Sy-dy=a + I_0$$

$$Y(s-d) = a + I_0$$

$$Y(s-d)= a + I_0$$

$$Y^* = \frac{1}{(s-d)} \times (a+I_0)$$

وهي عبارة الدخل التوازني لنموذج كينزي بسيط مكون من قطاعين بطريقة (إدخار=إستثمار) (الإستثمار متغير داخلي)

ملاحظة: بالتعويض في دالة الإدخار ودالة الإستثمار بالدخل التوازني y^* المحصل عليه بتساوي الإدخار مع الإستثمار فإننا نحصل على الإدخار التوازني S^* والإستثمار التوازني I^*.

الشكل 30: تحديد مستوى توازن الدخل طريقة (إدخار=إستثمار) الإستثمار متغير تابع

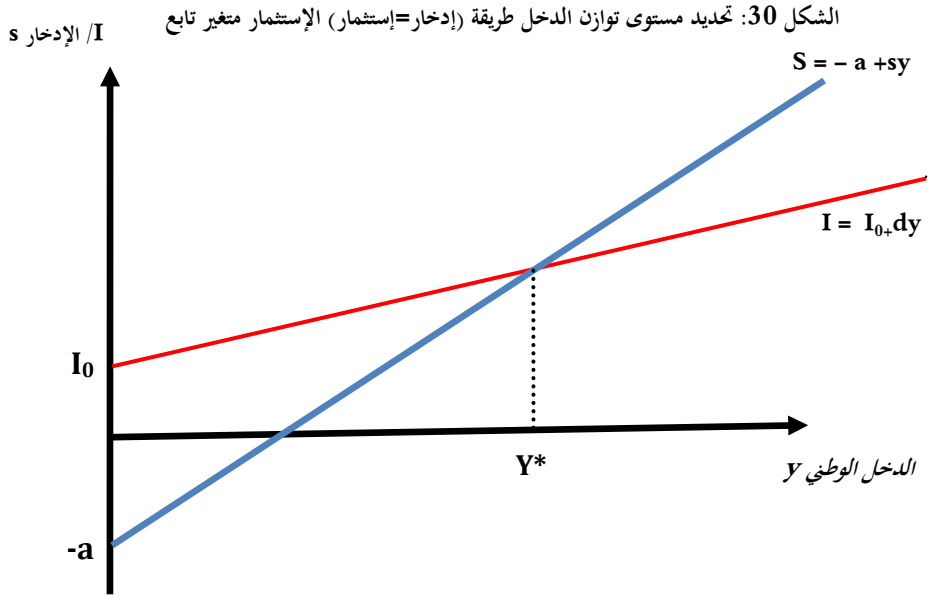

مثال تطبيقي : ليكن لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد ما :

الإستهلاك : $C= 50+0.75Y$

والاستثمار: $I=20+ 0.2\ Y$

المطلوب : :

1- أوجد المستوى التوازني للدخل جبريا بطريقتين : (العرض الكلي – الطلب الكلي)

(الادخار الاستثمار)

2-أوجد المستوى التوازني للاستهلاك 3 - أوجد المستوى التوازني للادخار.

الحل :

1- إيجاد الدخل التوازني بطريقة (طلبكلي/عرض كلي):

- الطريقة الأولى:

شرط التوازن : (الطلب الكلي=العرض الكلي) $Y =C + I$

$$Y =a +bY+ I_0 + dY$$

$$Y -bY- dY =a + I_0$$

$$Y(1-b-d)= a + I_0$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b-d)} \times (a+I_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-0.75-0.2)} \times (50+20)$$

ومنه : $Y^* = (20) \times (70) =$ **1400 ون**

- **إيجاد الدخل التوازني: الطريقة الثانية:** شرط التوازن : إدخار=الإستثمار $S=I$

أ- إستخراج دالة الإدخار S إنطلاقا من دالة الإستهلاك

لدينا: $C=a+by$ $C= 50+0.75Y$

ومنه : دالة الإدخار المقابلة لدالة الإستهلاك هي: $S=-a+by$

أي : $-a= -50$

$$s =1-b \Longrightarrow s=1-0.75 \Longrightarrow s =0.25$$

$$S=-50+0.25y$$

ب-**إيجاد الدخل التوازني:** $S=I$

$$-a+sy = I_0+dy$$

$$Sy-dy=a + I_0$$

$$Y(s-d) =a + I_0$$

$$Y(s-d)= a + I_0$$

$$Y^* = \frac{1}{(s-d)} \times (a+I_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{(0.25-0.2)} \times (50+20)$$

$Y^*=(20).(70) \Longrightarrow y^*=$ **1400 ون**

2- **إيجاد مستوى الإستهلاك التوازني C^*:** نعوض في دالة الإستهلاك بالدخل التوازني

$$C^*=a+by^*$$

$$C^* = 50+0.75Y^*$$

$$\Longrightarrow C^* = 50+0.75(1400)$$

$$\Longrightarrow C^* = 1100 \text{ ون}$$

3- **إيجاد مستوى الإستهلاك التوازني S^*:** نعوض في دالة الإدخار بالدخل التوازني

$$S^* = -a+sy^*$$

$$S^* = -50+0.25Y^*$$

$$\Longrightarrow S^* = -50+0.25(1400)$$

$$\Longrightarrow S^* = 300 \text{ ون}$$

3-1 التغير في الدخل ومفهوم المضاعف في نموذج كينزي بسيط:

تطرقنا في النموذج السابق إلى كيفيات تحديد مستوى الدخل الوطني التوازني سواءا بإستخدام طريقة الطلب الكلي يساوي العرض الكلي أو بإستخدام طريقة تساوي التسربات الإدخارية مع الإضافات الإستثمارية.

من المنطلق السابق فلو فرضنا مثلا زيادة في إحدى المكونات المستقلة (المتغيرات الخارجية) للطلب الكلي فالسؤال المطروح هو: **ماذا سيحدث للدخل الوطني في هذه الحالة؟**

إن الإجابة المبدئية عن التساؤل السابق تكمن في أن الدخل الوطني سيرتفع نتيجة لزيادة في إحدى مكونات الطلب الكلي(المتغيرات الخارجية)، لكن هذا أيضا يقودنا إلى التساؤل التالي: **هل الزيادة الحاصلة في الدخل الوطني تساوي أم تقل عن الزيادة الحاصلة في إحدى مكونات الطلب الكلي؟**

إن الإجابة عن التساؤل السابق تقتضي منا الإلمام بمفهوم المضاعف والذي يبين أن حدوث أي تغير في إحدى مكونات الطلب الكلي سيؤدي إلى تغير أكبر منه في مستوى الدخل التوازني وبنفس الإتجاه، بمعنى أن التغير في المكونات الخارجية للطلب الكلي تؤدي إلى تغيرات اكبر منها في حجم المستوى التوازني للدخل .

1-3-1 مفهوم المضاعف: هو عبارة عن معيار (مقياس) يقيس لنا التغير في الدخل (الناتج)، الناجم عن التغير في إحدى مكونات الطلب الكلي ونقصد بها المتغيرات الخارجية $(C_0(T_0,R_0),I_0,G_0,X_0,M_0)$، بمعنى أنه إذا تغيرت المتغيرات المستقلة (الخارجية) بوحدة واحدة فإن مستوى الدخل التوازني سيتغير بأكثر من ذلك أي يتضاعف. أو بتعبير آخر المضاعف هو عدد المرات التي يتضاعف بها الدخل نتيجة تغير أحد المتغيرات الخارجية المكونة للطلب.

إن المضاعف الذي نتاوله خاص بنموذج كينزي بسيط مكون من قطاعين هما القطاع الإستهلاكي والقطاع الإستثماري وبالتالي فإن التغير في الطلب (الدخل)سيكون نتيجةحتمية لتغير إحدى المكونين الخارجيين للطلب الكلي إما الإستهلاك التلقائي **a** أو الإستثمار التلقائي I_0.وعليه سنتطرق إلى مضاعف الإستهلاك ومضاعف الإستثمار.

1-3-2 المضاعف وأثره على الدخل في النموذج الكينزي البسيط :

☒ حالة الإستثمار متغير خارجي:

✓ مضاعف الإستهلاك (اثر تغيرالإستهلاك على الدخل)

إن مضاعف الإستهلاك أو الاستثمار الذي سنوضحه في العلاقة الرياضية هو في أبسط صورة، وحتى نكون أكثر واقعية، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار نشاط القطاع الحكومي والقطاع الخارجي وهو ماسنتطرق إليه في العناصر اللاحقة وعليه نستعرض مضاعف الإستهلاك في نموذج كينزي بسيط مكون من قطاعين الإستهلاك متغير داخلي والإستثمار متغير خارجي.

لدينا دالة الإستهلاك : $C = a+by$ حيث: a: استهلاك تلقائي

فبإفتراض تغير الاستهلاك التلقائي (a) بمقدار (Δa) وكنتيجة لذلك تغير الدخل الوطني بمقدار (Δy) فما هي قيمة Δy (ما هي قيمة التغير في الدخل) ؟

لإيجاد قيمة Δy: ننطلق من معادلة التوازن التالية:

$$Y = \frac{1}{(1-b)} \times (a+I_0) \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

وبما أن: a تغير بمقدار Δa (أي أصبح $a+\Delta a$) وكنتيجة لذلك فإن y تغير بمقدار Δy (أي أصبح $y+\Delta y$)تصبح:

$$\Delta Y+Y = \frac{1}{(1-b)} \times (\Delta a+a+I_0) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

نطرح (1) من (2) لأننا نبحث عن**ΔY**الناتج عن تغير في***Δa***:

$$\Delta Y+Y-Y = \frac{1}{(1-b)} \times (\Delta a+a+I_0) - \frac{1}{(1-b)} \times (a+I_0)$$

ويكون التغير في مستوى الدخل**Δy** كمايلي:

$$\Delta y = \frac{1}{(1-b)} \times (\Delta a)$$

أي التغير في مستوى الدخل يساوي مقدار التغير في الاستهلاك التلقائي مضروب في الكسر $\frac{1}{(1-b)}$ ويسمى الكسر $\frac{1}{(1-b)}$ بمضاعف الاستهلاك (**Ka**).

,ومنه فإن:

$$Ka = \frac{1}{(1-b)} = \frac{\Delta Y}{\Delta a}$$

✓ **مضاعف الإستثمار (اثر تغيرالإستثمار على الدخل)**: نتطرق إلى مضاعف الإستثمار في نموذج كينزي بسيط مكون من قطاعين فيه الإستهلاك متغير داخلي والإستثمار متغير خارجي.

لدينا دالة الإستثمار : $I = I_0+dy$ حيث: I_0: استثمار تلقائي(متغير مستقل)

فبإفتراض تغير الاستثمار التلقائي (I_0) بمقدار (ΔI_0) وكنتيجة لذلك تغير الدخل الوطني بمقدار (Δy) فما هي قيمة Δy (ما هي قيمة التغير في الدخل) ؟

لإيجاد قيمة Δy: ننطلق من معادلة التوازن التالية:

$$Y = \frac{1}{(1-b)} \times (a+I_0) \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

وبما أن: I_0 تغير بمقدار ΔI_0 (أي أصبح $I_0+\Delta I_0$) ونتيجة لذلك y تغير بمقدار Δy (أي أصبح $y+\Delta y$)تصبح لدينا:

$$\Delta Y+Y = \frac{1}{(1-b)} \times (a+I_0+\Delta I_0) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

نطرح (1) من (2) لأننا نبحث عن ΔY :الناتج عن تغير فيΔI_0:

$$\Delta Y+Y-Y = \frac{1}{(1-b)} \times (a+I_0+\Delta I_0) - \frac{1}{(1-b)} \times (a+I_0)$$

ويكون التغير في مستوى الدخلΔy كمايلي:

$$\Delta y = \frac{1}{(1-b)} \times (\Delta I_0)$$

أي التغير في مستوى الدخل يساوي مقدار التغير في الاستثمار التلقائي مضروب في الكسر $\frac{1}{(1-b)}$

ويسمى الكسر $\frac{1}{(1-b)}$ بمضاعف الاستثمار (K_I)

$$K_I = \frac{1}{(1-b)} = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

وفي ظل نفس الفرضيات المتعلقة بنموذج كينزي بسيط،يمكننا أيضا إستنتاج مضاعف الإستهلاك ومضاعف الإستثمار لكن في حالة الإستثمار كمتغير داخلي عكس الحالة السابقة والتي رأينا فيها الإستثمار كمتغير خارجي، وعليه ومرورا بنفس الخطوات يمكننا إستنتاج مايلي:

☒ حالة الإستثمار متغير داخلي

✓ **مضاعف الإستهلاك:** وهو مايسمى بالمضاعف المركب ومرورا بنفس المراحل السابقة في إستخراج مضاعف الإستهلاك التلقائي لما كان الإستثمار متغير حارجي فإننا نحصل على:

فبإفتراض تغير الاستهلاك التلقائي (a) بمقدار (Δa) وكنتيجة لذلك تغير الدخل الوطني بمقدار (Δy) فما هي قيمة Δy (ما هي قيمة التغير في الدخل) ؟

لإيجاد قيمة Δy: ننطلق من معادلة التوازن التالية:

$$Y = \frac{1}{(1-b-d)} \times (a+I_0) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وبما أن: a تغير بمقدار Δa (أي أصبح $a+\Delta a$) وكنتيجة لذلك فإن y تغير بمقدار Δy (أي أصبح $y+\Delta y$)تصبح:

$$\Delta Y+Y = \frac{1}{(1-b-d)} \times (\Delta a+a+I_0) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

نطرح (1) من (2) لأننا نبحث عنΔYالناتج عن تغير فيΔa:

$$\Delta Y+Y-Y = \frac{1}{(1-b-d)} \times (\Delta a+a+I_0) - \frac{1}{(1-b)} \times (a+I_0)$$

ويكون التغير في مستوى الدخلΔy كمايلي:

$$\Delta y = \frac{1}{(1-b-d)} \times (\Delta a)$$

أي التغير في مستوى الدخل يساوي مقدار التغير في الاستهلاك التلقائي مضروب في الكسر $\frac{1}{(1-b-d)}$ ويسمى الكسر $\frac{1}{(1-b-d)}$ بمضاعف الاستهلاك (Ka).

ومنه فإن:

$$Ka = \frac{1}{(1-b-d)} = \frac{\Delta Y}{\Delta a}$$

✓ **مضاعف الإستثمار (حالة الإستثمار متغير داخلي)**: ويمكننا إستنتاج المضاعف المركب للإستثمار أيضا بنفس الخطوات السابقة وعليه فإختصار يكون المضاعف المركب للإستثمار كمايلي:

ويكون التغير في مستوى الدخلΔy كمايلي:

التغير في مستوى الدخل يساوي مقدار التغير في الاستثمار التلقائي مضروب في الكسر $\frac{1}{(1-b-d)}$ ويسمى الكسر $\frac{1}{(1-b-d)}$ بمضاعف الاستثمار (K_I).

ومنه فإن:

$$K_I = \frac{1}{(1-b-d)} = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

2-التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات:

في النموذج الكينزي السابق إستبعدنا القطاع الحكومي في تحديد الدخل التوازني،والدراسة إفترضت أن الطلب الكلي مكون من قطاعين هما الطلب الإستهلاكي والطلب الإستثماري وبإدخال القطاع الحكومي ضمن الوحدات الإقتصادية المؤثرة على مستوى الطلب الكلي يصبح جانب الطلب الكلي كمايلي:

الطلب الكلي=الإنفاق الإستهلاكي +الإنفاق الإستثماري+الإنفاق الحكومي

$$Y^D=C+I+G$$

وتعتبر الحكومة أو الدولة عونا إقتصاديا كباقي الأعوان الإقتصادية ،تقوم بدورها التقليدي مثل العدالة وحفظ الأمن وجباية الضرائب وخلق النقود....إلخ بالإضافة إلى إنفاقها على مشترياتها من السلع والخدمات الإستهلاكية والإستثمارية وكذا ماتنفقه من أجور ونفقات على التعليم والصحة. وعليه فالحكومة تؤثر على مستوى الدخل وتساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي عن طريق مايسمى بالسياسة النقدية (سنتطرق إلى تأثيرها في سوق النقد) أو عن طريق السياسة المالية للحكومة بإستخدام أدواتها المختلفة المتمثلة فيمايلي:

- ✓ **الإنفاق الحكومي**: ويتمثل فيما تنفقه الحكومة من أجل الحصول على السلع والخدمات ويضاف إلى جانب كل من الإستهلاك C. والإستثمار **I** ونرمز له بالرمز (**G**).
- ✓ **الضرائب**:وتمثل الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأعوان الإقتصاديين وتقوم بتحصيلها من أجل تغطية نفقاتها ونرمز لها بالرمز (**T**).
- ✓ **التحويلات (الإعانات)الحكومية**: وتعتبر التحويلات الطرف المعاكس للضرائب،إذ تتمثل في المساعدات (المبالغ النقدية) التي تدفعها الحكومة إلى المؤسسات والأفراد مثل(مدفوعات الضمان الاجتماعي، تأمين البطالة) ونرمز لها بالرمز (**R**).

ملاحظة: رصيد ميزانية الحكومة: يمثل قيمة الضرائب مطروحا منها قيمة الإنفاق الحكومي و قيمة التحويلات وتأخذ الصيغة التالية:

$$Bs=T-G-R$$

2-1 مكونات الطلب الكلي في نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات: كما سبق وأشرنا إليه فإن الطلب الكلي في نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات ومبني على مجموعة من الفرضيات كمايلي :

2-1- 1 القطاع الإستهلاكي C: وهو المعبر عنه سابقا بالدالة الخطية من الدرجة الأولة والتي تمثل دالة الإستهلاك: $\mathbf{C = a+by_d}$

ملاحظة: دالة الإستهلاك في النموذج الحالي دالة تابعة للدخل التصرفي المتاح $\mathbf{y_d}$عكس ماكانت عليه سابقا في النموذج الكينزي البسيط (دالة تابعة للدخل الوطني **y**) وذلك إعتبار لإضافة القطاع الحكومي حيث أن الدخل المتاح = الدخل الوطني – الضرائب + التحويلات.

$$\mathbf{Y_d=Y- T+R}$$

إن تعديل دالة الإستهلاك لتصبح دالة تابعة للدخل التصرفي المتاح، وبما ان الأخير يوزع بين إستهلاك وإدخار فإن ذلك يؤدي لامحالة إلى تعديل **دالة الإدخار** لتصبح هي الأخرى دالة تابعة للدخل التصرفي المتاح وتأخذ الصيغة التالية: $\mathbf{S = -a+sy_d}$

2-1-2 القطاع الإستثماري: وهو القطاع الثاني بعد القطاع الإستهلاكي غير أن مانفترضه في دراستنا لهذا النموذج وهو كون الإستثمار متغير خارجي ($I=I_0$)قيمته تتحدد خارج النموذج الإقتصادي.

2-1-3 القطاع الحكومي G: وبإضافة الإنفاق الحكومي لهذا النموذج سوف تظهر الضرائب **T** والتحويلات **R** وتدخلان في النموذج من خلال دالة الاستهلاك **C**،التي تصبح تابعة للدخل التصرفي.

ونفترض في تحديد الدخل التوزني لهذا النموذج مايلي:

- ✓ **الإنفاق الحكومي متغير خارجي** : بما ان الإنفاق الحكومي يتوقف على إعتبارات سياسية ويتأثر بعدة عوامل نذكر منها (قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات، الإستقرار السياسي والأمني،نمو عدد السكان...إلخ) لذا يصعب تحديد أثر هذه العوامل على هذا الإنفاق،وبالتالي نعتبر الإنفاق الحكومي متغيرا خارجيا: $\mathbf{G=G_0}$ حيث ان $\mathbf{G_0} > 0$

G_0: قيمة الإنفاق الحكومي المستقل عن الدخل ويمكن تمثيلها بيانيا كمايلي:

الشكل 31: منحنى دالة الإنفاق الحكومي

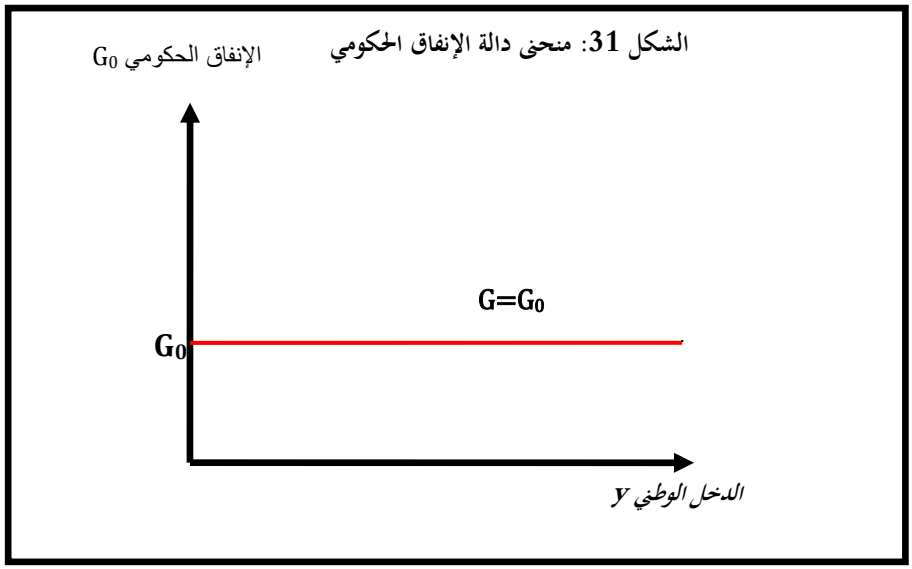

✓ **التحويلات (متغيرات خارجية)**:الامر نفسه بالنسبة للتحويلات نفترضها مستقلة عن الدخل $R=R_0$ويمكن توضيح ذلك بيانيا كمايلي :

الشكل 32: منحنى دالة التحويلات المستقلة عن الدخل

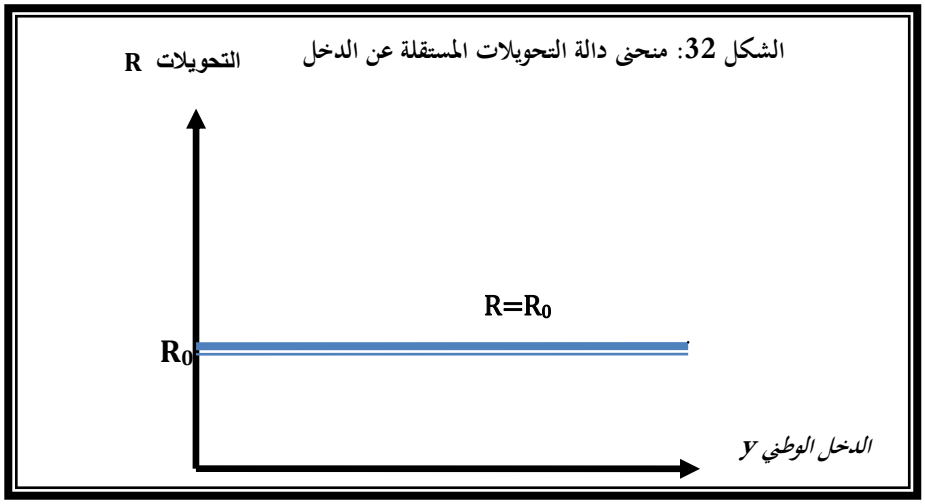

ونلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة التحويلات ثابتة مهما كانت التغيرات في مستويات الدخل الوطني لأننا إفترضنا أن قيمة التحويلات مستقلة عن الدخل أي لا تتأثر بالدخل في حين أنها تؤثر على الدخل وهو ما سنتطرق إليه لاحقا.

بالنسبة للضرائب:

الحالة الأولى: بإضافة الضرائب إلى المعطيات السابقة في تحديد الدخل التوازن لنموذج كينزي مكون من ثلاث قطاعات نفترض أن الضرائب متغير خارجي: اي الضريبة غير مرتبطة بالدخل سواءا

بإرتفاعه أو إنخفاضه فهما تغير الدخل فإن قيمة الضريبة لن تتغير حيث أنها ثابتة $T=T_0$ويمكن تمثيلها بيانيا هي الأخرى كمايلي:

الشكل 33: منحنى دالة الضرائب المستقلة عن الدخل

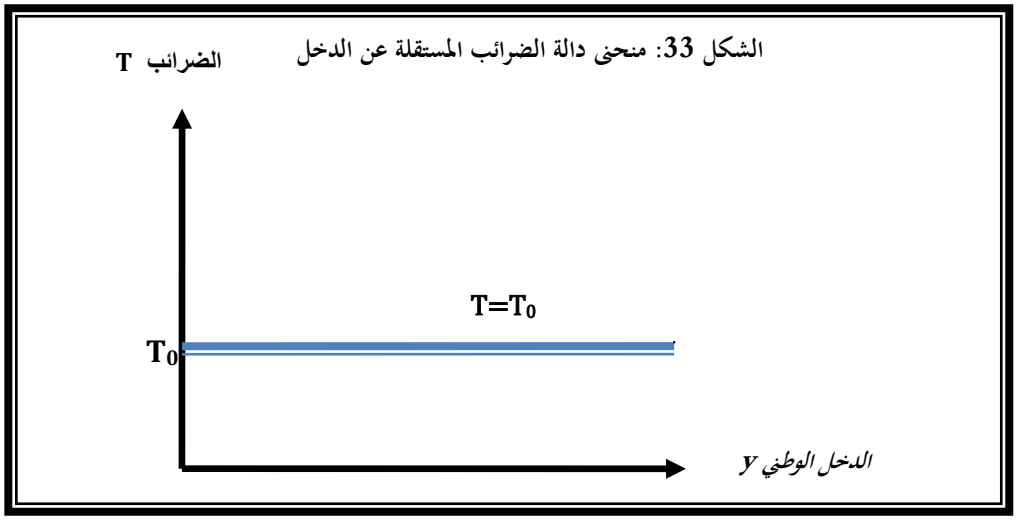

الحالـــة الثانية: في المرحلة الثانية من التحليل نفترض أن الضرائب متغير داخلي (دالة تابعة للدخل)،إذ تعتبر الضرائب في الواقع ترتبط بمستوى الدخل، ولسهولة الدراسة نفرض أن العلاقة بين الضرائب والدخل هي خطية وبالتالي تكون دالة الضرائب كما يلي:

$$T = T_0 + ty$$

ومن خلال هذه الدالة نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الضرائب والدخل الوطني.

حيث ان: $0 < t < 1$

- ✓ **y**: الدخل الوطني.
- ✓ T_0:**إقتصاديا**: ضرائب تلقائية غير مرتبطة بالدخل

رياضيا: نقطة تقاطع دالة الضرائب مع المحور العمودي (محور الضرائب).

- ✓ **t**: ميل دالة الضرائب ونسميه بالميل الحدي للضرائب **MPT**

إقتصاديا: نسبة التغير في الضرائب الناتجة عن تغير الدخل بوحدة واحدة

ويمكن تمثيل دالة الضرائب بيانيا كمايلي:

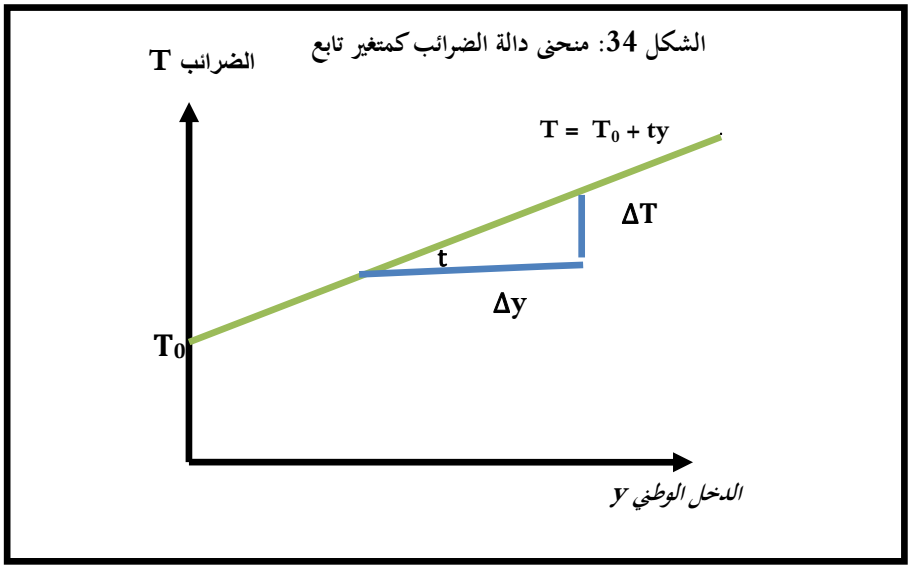

2-2 تحديد الدخل التوازني في نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات: وبنفس خطوات النموذج السابق يتحقق مستوى الدخل التوازني في نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات عند توازن سوق السلع والخدمات،بمعطيات وفرضيات جديدة وسنحاول من خلال هذا العنصر توضيح كيفية تحديد الدخل التوازني عن طريق:

- ✓ الطلب الكلي = العرض الكلي
- ✓ التسربات الادخارية تساوي الإضافات الاستثمارية (الإستمار يساوي الإدخار)

2-2-1 تحديد الدخل التوازني بطريقة (الطلب الكلي = العرض الكلي): يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفقا لهذه الطريقة بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي كمايلي:

$$Y^S=Y^D$$

حيث أن : الطلب الكلي: $Y^D=C+I+G$

العرض الكلي: $Y^S=Y$ (العرض الكلي ماهو إلا الدخل الكلي Y)

ويصبح شرط التوازن كمايلي: $Y=C+I+G$

Y: الدخل الوطني ، **C**: الإستهلاك ، **I**: الإستثمار **G**: الإنفاق الحكومي

ويمكن دراسة التوازن الإقتصادي في حالة نموذج كينزي بثلاثة قطاعات بطريقة الطلب الكي يساوي العرض الكلي بحالتين(حالة الضرائب متغير خارجي " مستقلة عن الدخل" وحالة الضرائب تابعة للدخل) كمايلي:

2-2-1-تحديد الدخل التوازني حالة الضرائب متغير خارجي $(T=T_0)$:

لدينا شرط التوازن : $Y = C + I + G$.....(01)

دالة الاستهلاك : $C = a + by_d$..... (02)

حيث أن: $Y_d = Y - T + R$

دالة الاستثمار : $I = I_0$ .....(03)

الإنفاق الحكومي : $G = G_0$ .....(04)

الضرائب : $T = T_0$.....(05)

التحويلات : $R = R_0$.....(06)

بالتعويض في شرط التوازن(**01**) بالمعطيات السابقة نجد:

$$y = a + by_d + I_0 + G_0$$

لدينا: $(y_d = y + T_0 + R_0)$ نعوضها في المعادلة السابقة

$$y = a + b(y - T_0 + R_0) + I_0 + G_0$$

$$y = a + by - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$y - by = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$y(1-b) = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

وهي عبارة الدخل التوازني لنموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات بطريقة(الطلب كلي= العرض الكلي)

(حالة الضرائب متغير خارجي)

ملاحظة: عبارة الدخل التوازني تختلف من نموذج إقتصادي لآخر وتتغير بتغير المعطيات والمتغيرات الإقتصادية.

2-1-2-2 تحديد الدخل التوازني حالة الضرائب متغير داخلي ($T=T_0+ty$):

لدينا شرط التوازن : $Y = C + I + G$..... (01)

دالة الاستهلاك : $C = a + by_d$..... (02)

حيث أن: $Y_d = Y - T + R$

دالة الاستثمار : $I = I_0$ .....(03)

الإنفاق الحكومي : $G = G_0$ .....(04)

الضرائب : $T = T_0 + ty$.....(05)

التحويلات : $R = R_0$.....(06)

بالتعويض في (1) نجد: $y = a + by_d + I_0 + G_0$

لدينا: $(y_d = y - T + R)$ نعوضها في المعادلة السابقة:

$$y = a + b(y - T + R_0) + I_0 + G_0$$

$$y = a + b(y - (T_0 + ty) + R_0) + I_0 + G_0$$

$$y = a + by - bT_0 - b\,ty + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$y - by + b\,ty = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$y(1 - b + bt) = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b+bt)} \times (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

وهي عبارة الدخل التوازني لنموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات بطريقة(الطلب كلي= العرض الكلي) (حالة الضرائب متغير داخلي)

ملاحظة: يمكن تعويض الدخل التوازني Y^* في *دالة الضرائب للحصول على مستوى الضرائب عند التوازن* ($T^* = T_0 + ty^*$) ومن أجل الوصول إلى تحديد الإستهلاك التوازني فلابد من حساب الدخل التصرفي المتاح عند التوازن ($y_d^* = Y^* - T^* + R$) وللحصول على y_d^*

ويمكن تمثيل حالة توزن الدخل (**طريقة طلب كلي = عرض كلي**) وفقا لهذا النموذج ووفقا لهذه المعطيات كمايلي:

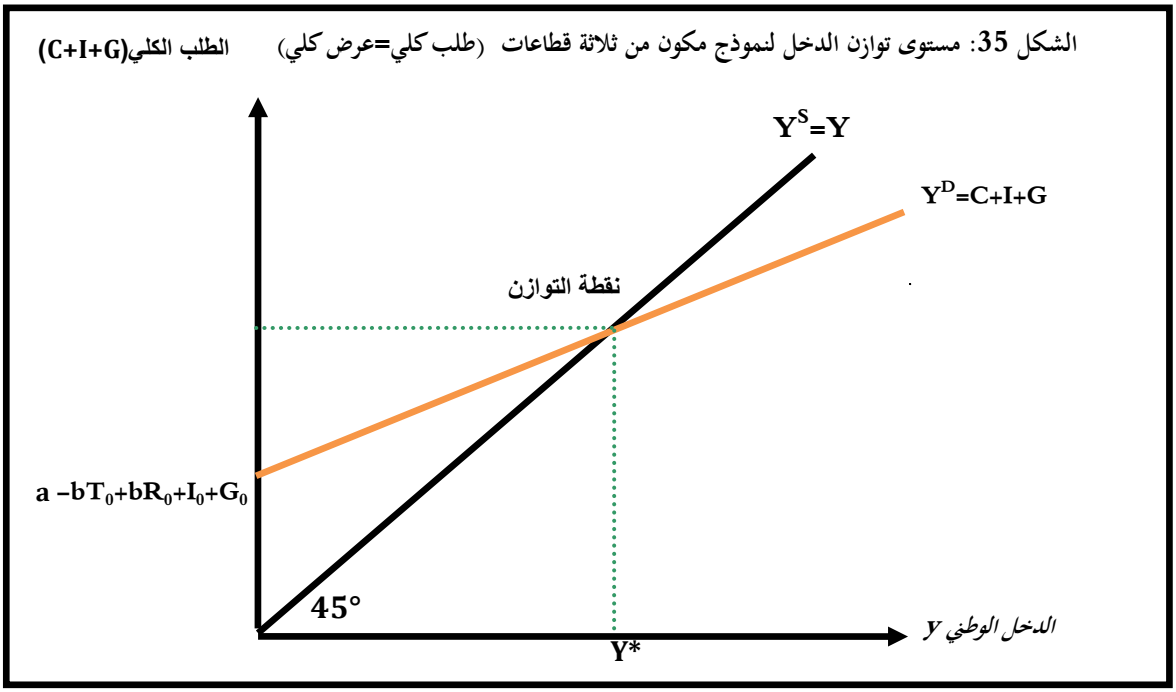

2-2-2 تحديد الدخل التوازني بطريقة (التسربات الادخارية تساوي الإضافات الاستثمارية):

ويصبح شرط التوازن لنموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات بطريقة **إضافات إستثمارية** تساوي **تسربات إدخارية**: **شرط التوازن**: الاستثمار +الإنفاق الحكومي+ التحويلات = الادخار +الضرائب

$$S+T = I+G+R$$

ونتطرق إلى تحديد الدخل التوازني وفقا لهذه الطريقة أيضا في نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات الإستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي مع الأخذ بعين الإعتبار تحديد الدخل التوازني في حالة الضرائب متغير خارجي $T=T_0$ وحالة الضرائب كمتغير داخلي $(T=T_0+ty)$ كمايلي:

2-2-2-1 تحديد الدخل التوازني حالة الضرائب متغير خارجي $(T=T_0)$:

لدينا شرط التوازن: $S+T = I+G+R$.....(01)

لدينا دالة الإدخار: $S=-a+sy_d$ ..... (02)

$$y_d = y+T+R$$

دالة الاستثمار : $I = I_0$ .....(03)

الإنفاق الحكومي : $G = G_0$ .....(04)

الضرائب : $T=T_0$.....(05)

التحويلات : $R=R_0$.....(06)

بالتعويض في (1) نجد: $I_0 + G_0 + R_0 = -a + sy_d + T_0$

$$I_0 + G_0 + R_0 = -a + s(y - T_0 + R_0) + T_0$$

$$I_0 + G_0 + R_0 = -a + sy - sT_0 + sR_0 + T_0$$

$$sy = a + sT_0 - sR_0 - T_0 + I_0 + G_0 + R_0$$

$$Y^* = \frac{1}{(s)} \times (a + sT_0 - sR_0 - T_0 + I_0 + G_0 + R)$$

وهي عبارة الدخل التوازني وفقا لمعطيات نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات بطريقة

(تسربات إدخارية =إضافات إستثمارية)

2-2-2-2 تحديد الدخل التوازني حالة الضرائب متغير داخلي (مرتبطة بالدخل):

لدينا شرط التوازن: $S + T = I + G + R$.....(01)

لدينا دالة الإدخار: $S = -a + sy_d$ .... (02)

$y_d = y + T + R$

دالة الاستثمار : $I = I_0$ .....(03)

الإنفاق الحكومي : $G = G_0$ .....(04)

الضرائب : $T = T_0 + ty$.....(05)

التحويلات : $R = R_0$.....(06)

بالتعويض في (1) نعوض كل قيمة بقيمتها نجد:

$$I_0 + G_0 + R_0 = -a + sy_d + T_0 + ty$$

$$I_0 + G_0 + R_0 = -a + s(y - (T_0 + ty) + R_0) + T_0 + ty$$

$$I_0 + G_0 + R_0 = -a + sy - sT_0 - sty + sR_0 + T_0 + ty$$

$$sy - sty + ty = a + sT_0 - sR_0 - T_0 + I_0 + G_0 + R_0$$

$$y(s - st + t) = a + sT_0 - sR_0 - T_0 + I_0 + G_0 + R_0$$

$$Y^* = \frac{1}{(s - st + t)} \times (a + sT_0 - sR_0 - T_0 + I_0 + G_0 + R)$$

وهي عبارة الدخل التوازني وفقا لمعطيات نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات بطريقة

(تسربات إدخارية =إضافات إستثمارية)

ويكون التمثيل البياني لهذه الحالة كمايلي:

الشكل 36: مستوى الدخل التوازني لنموذج كينزي مكون ثلاث قطاعات (تسربات= إضافات)

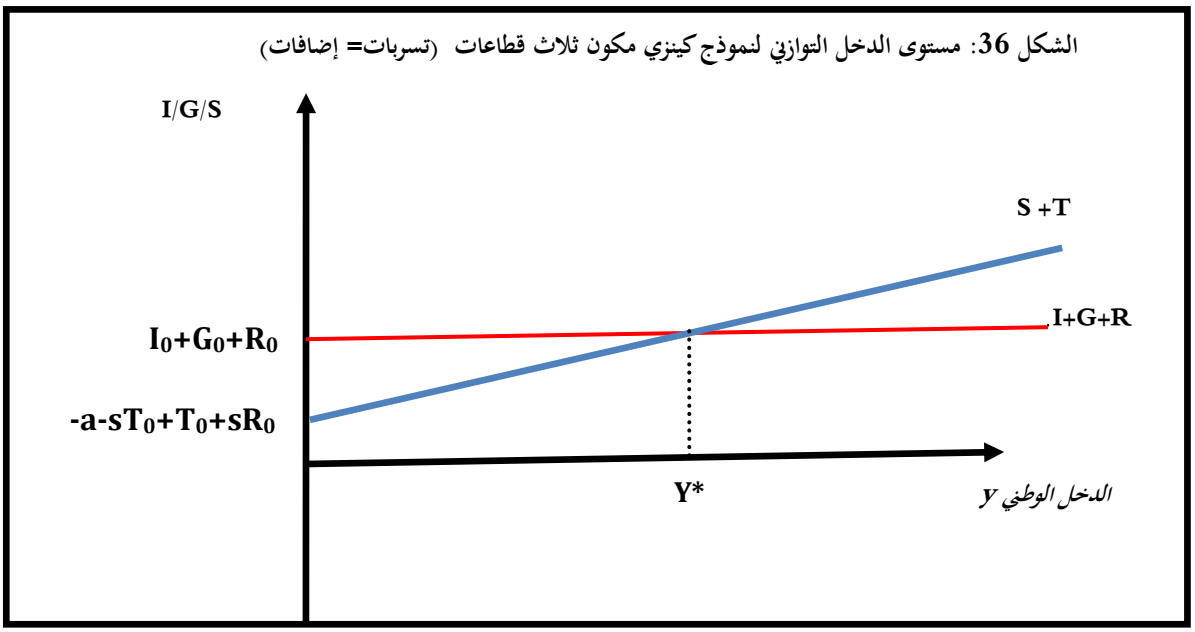

2-3 المضاعف وأثره على الدخل في نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات:

إن مضاعف الإستهلاك أو الاستثمار الذي الذي سبق وأن تطرقنا إليه في النموذج السابق من خلال العلاقة الرياضية كان في أبسط صورة له،وعليه وحتى نكون أكثر واقعية تم إضافة نشاط القطاع الحكومي إلى النموذج السابق وبهذا ستتغير المعطيات والفرضيات فمن نموذج مكون من قطاعين إلى نموذج إقتصادي مكون من ثلاث قطاعات وبهذا فإن هناك متغيرات إقتصادية سيكون لها الاثر البارز على جانب الطلب الكلي في حالة ما إذا تغيرت،وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال دراسة أثر تغير هاته المكونات الجديدة للطلب الكلي على الدخل.

2-3-1 المضاعفات وأثرها على الدخل: ويمكن دراسة أثر تغير مكونات الطلب الكلي في حالة نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات مع الأخذ بعين الإعتبار الحالتين(حالة الضرائب متغير خارجي " مستقلة عن الدخل" وحالة الضرائب تابعة للدخل).

☒ **حالة الضرائب متغير خارجي $T=T_0$:** في النموذج محل الدراسة وفي ظل معطياته وفي هاته الحالة بالذات فإن مايجب التنويه إليه هو ان مضاعف الإستهلاك ومضاعف الإستثمار هما نفس المضاعفين الذين تمت الإشارة إليهما في النموذج الكينزي البسيط (حالة الغستثمار متغير خارجي) وعليه وسنتطرق إلى تحديد مختلف مضاعفات القطاع الحكومي المتمثلة في : مضاعف

الإنفـاق الحكـومي، مضـاعف الضريبة،مضـاعف التحـويلات ومضـاعف الميزانيـة المتعادلـة (المتوازنة) كمايلي:

✓ **مضـاعف الإنفـاق الحكـومي (اثـر تغيرالإنفـاق علـى الـدخل)**:يقـيس لنـا مقـدار التغـير في الدخل(Δy) الناتج عن تغير في الإنفاق الحكومي المستقل عن الدخل(ΔG_0) بوحدة واحدة ونرمز لمضاعف الإنفاق الحكومي بالرمز(K_G)،ويمكن حسابه بإتباع الخطوات التالية:

بإفتراض تغير الانفاق الحكومي (G_0) بمقدار (ΔG_0) وكنتيجة لذلك تغير الدخل الوطني بمقدار (Δy) فما هي قيمة Δy (ما هي قيمة التغير في الدخل) ؟

لإيجاد قيمة Δy: ننطلق من معادلة التوازن التالية:

$$Y = \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0) \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

وبما أن: G_0تغير بمقدار ΔG_0 (أي أصبح $G_0+\Delta G_0$) وكنتيجة لذلك فإن y تغير بمقدار Δy (أي أصبح $y+\Delta y$)تصبح:

$$\Delta Y+Y = \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

نطرح (1) من (2) لأننا نبحث عنΔYالناتج عن تغير فيΔG_0:

$$\Delta Y+Y-Y = \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0 + \Delta G) - \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

ويكون التغير في مستوى الدخلΔy كمايلي:

$$\Delta y = \frac{1}{(1-b)} \times (\Delta G)$$

أي التغير في مستوى الدخل يساوي مقدار التغير في الانفاق الحكومي مضروب في الكسر $\frac{1}{(1-b)}$ ويسمى الكسر $\frac{1}{(1-b)}$ بمضاعف الانفاق الحكومي (K_G).

ومنه فإن:

$$K_G = \frac{1}{(1-b)} = \frac{\Delta Y}{\Delta G}$$

✓ **مضاعف التحويلات (اثر تغيرالتحويلات على الدخل)**:يقيس لنا مقدار التغير في الدخل(Δy) الناتج عن تغير في التحويلات الحكومية المستقلة عن الدخل(ΔR_0) بوحدة واحدةونرمز لمضاعف التحويلات الحكومية بالرمز(K_R)،ويمكن حسابه بإتباع الخطوات التالية:

بإفتراض تغير التحويلات الحكومية (R_0) بمقدار (ΔR_0) وكنتيجة لذلك تغير الدخل الوطني بمقدار (Δy) فما هي قيمة Δy (ما هي قيمة التغير في الدخل) ؟

لإيجاد قيمة Δy: ننطلق من معادلة التوازن التالية:

$$Y = \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0) \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

وبما أن: R_0تغير بمقدار ΔR_0 (أي أصبح $R_0+\Delta R_0$) وكنتيجة لذلك فإن y تغير بمقدار Δy (أي أصبح $y+\Delta y$)تصبح:

$$\Delta Y+Y = \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 + bR_0 + \Delta b\, R_0 + I_0 + G_0) \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

نطرح (1) من (2) لأننا نبحث عنΔYالناتج عن تغير فيΔR_0:

$$\Delta Y+Y-Y = \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 + bR_0 + \Delta b\, R_0 + I_0 + G_0) - \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

ويكون التغير في مستوى الدخلΔy كمايلي:

$$\Delta y = \frac{b}{(1-b)} \times (\Delta R_0)$$

أي ان الدخل سوف يتغير بمقدار التغير في التحويلات مضروب في الكسر $\frac{b}{(1-b)}$ ويسمى الكسر $\frac{b}{(1-b)}$ بمضاعف التحويلات (K_R).

ومنه فإن:

$$K_R = \frac{b}{(1-b)} = \frac{\Delta Y}{\Delta R}$$

✓ **مضاعف الضرائب (اثر تغيرالضرائب على الدخل)**:يقيس لنا مقدار التغير في الدخل(Δy) الناتج عن تغير في الضرائب المستقلة عن الدخل(ΔT_0) بوحدة واحدة ونرمز لمضاعف الضرائب بالرمز(K_T)،ويمكن حسابه بإتباع الخطوات التالية:

بإفتراض تغير الضرائب (T_0) بمقدار (ΔT_0) وكنتيجة لذلك تغير الدخل الوطني بمقدار (Δy) فما هي قيمة Δy (ما هي قيمة التغير في الدخل) ؟

لإيجاد قيمة Δy: ننطلق من معادلة التوازن التالية:

$$Y = \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0) \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

وبما أن: T_0تغير بمقدار ΔT_0 (أي أصبح $T_0+\Delta T_0$) وكنتيجة لذلك فإن y تغير بمقدار Δy (أي أصبح $y+\Delta y$)تصبح:

$$\Delta Y+Y = \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 - \Delta bT_0 + bR_0 + I_0 + G) \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

نطرح (1) من (2) لأننا نبحث عنΔYالناتج عن تغير فيΔT_0:

$$\frac{Y+Y-Y}{\Delta} = \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 - \Delta bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0) - \frac{1}{(1-b)} \times (a - bT_0 + bR_0 + I_0 + G_0)$$

ويكون التغير في مستوى الدخلΔy كمايلي: $\Delta y = \frac{-b}{(1-b)} \times (\Delta T)$

أي التغير في مستوى الدخل يساوي مقدار التغير في الضرائب مضروب في الكسر $\frac{-b}{(1-b)}$ ويسمى الكسر $\frac{-b}{(1-b)}$ بمضاعف الضرائب (K_T).

ومنه فإن: $K_T = \frac{-b}{(1-b)} = \frac{\Delta Y}{\Delta T}$

ملاحظة: مضاعف الضريبة ذو إشارة سالبة وهذا معناه أن أي زيادة في الضرائب تؤدي إلى إنخفاض الدخل. كما ان مضاعف التحويلات ذو إشارة موجبة بمعنى أنها الطرف المعاكس للضرائب.

✓ **مضاعف الميزانية المتوازنة:** وهو معيار أو مقياس يقيس لنا تأثير التغيرات المتساوية في الإنفاق الحكومي (ΔG_0) والضرائب(ΔT_0) على الدخل، ونرمز لمضاعف الميزانية المتوازنة بالرمز(K_{BS}) ويمكن حسابه بإتباع الخطوات التالية:

بإفتراض تغير الإنفاق (G_0) بمقدار (ΔG_0) والضرائب (T_0) بمقدار (ΔT_0) بنفس القيمة وفي نفس الوقت ($\Delta T_0=\Delta G_0$)(بمعنى أن ميزانية الدولة متعادلة) وكنتيجة لذلك سيتغير الدخل الوطني بمقدار (Δy) والسؤال المطروح بكم سوف يتغير الدخلΔy نتيجة لذلك ؟

وهو ماسنتطرق إليه من خلال مايلي:

لدينا أثر مضاعف الإنفاق الحكومي على الدخل:(1).....

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-b)} \times (\Delta G_0)$$

لدينا أثر مضاعف الضرائب على الدخل: .....(2)

$$\Delta Y = \frac{-b}{(1-b)} \times (\Delta T_0)$$

وبما أن الأثر المتساوي لهذين المضاعفين في آن واحد نجمع هذه المضاعفين:

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-b)} \times (\Delta G_0) + \frac{-b}{(1-b)} (\Delta T_0)$$

بما ان : ($\Delta T_0=\Delta G_0$)

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-b)} \times (\Delta G_0) + \frac{-b}{(1-b)} (\Delta G_0)$$

$$\Delta Y = \frac{1-b}{1-b} \times (\Delta G_0)$$

$$\Delta Y=\Delta G$$

طالما أن الزيادة في الإنفاق قابلها زيادة مماثلة في الضرائب هذا يعني أن مستوى الدخل سيزداد بنفس زيادة الإنفاق الحكومي (أو بنفس زيادة الضرائب التلقائية).

ومنه فإن مضاعف الميزانية المتوازنة=1

$$K_{BS} = \frac{(1-b)}{(1-b)} = 1$$

ويسمى الكسر $\frac{1-b}{(1-b)}$ بمضاعف الميزانية المتوازنة .

✓ **أثر زيادة الضرائب والتحويلات على الدخل:** بإفتراض تغير الإنفاق ($\mathbf{R_0}$) بمقدار ($\Delta\mathbf{R_0}$) والضرائب ($\mathbf{T_0}$) بمقدار ($\Delta\mathbf{T_0}$) بنفس القيمة وفي نفس الوقت ($\Delta\mathbf{T_0}=\Delta\mathbf{R_0}$) وكنتيجة لذلك سيتغير الدخل الوطني بمقدار (Δy) والسؤال المطروح بكم سوف يتغير الدخلΔy نتيجة لذلك ؟ وهو ماسنتطرق إليه من خلال مايلي:

لدينا أثر مضاعف التحويلات على الدخل:(1).....

$$\Delta Y = \frac{b}{(1-b)} \times (\Delta R_0)$$

لدينا أثر مضاعف الضرائب على الدخل: (2).....

$$\Delta Y = \frac{-b}{(1-b)} \times (\Delta T_0)$$

وبما أن الأثر المتساوي لهذين المضاعفين في آن واحد نجمع هذه المضاعفين:

$$\Delta Y = \frac{b}{(1-b)} \times (\Delta R_0) + \frac{-b}{(1-b)} (\Delta T_0)$$

بما ان : ($\Delta\mathbf{T_0}=\Delta\mathbf{R_0}$)

$$\Delta Y = \frac{b}{(1-b)} \times (\Delta R_0) + \frac{-b}{(1-b)} (\Delta R_0)$$

$$\Delta Y = 0$$

إن الزيادة في التحويلات والضرائب بنفس القيمة وفي نفس الوقت سوف لن تؤدي إلى تغير الدخل

☒ **المضاعفات وأثرها على الدخل حالة الضرائب متغير داخلي** $(T=T_0+ty)$:

مع بقاء نفس فرضيات هذا النموذج ونفس معطياته السابقة التي من خلالها تطرقنا إلى المضاعفات في حالة الضرائب كمتغير خارجي سنحاول الآن التطرق إلى المضاعفات السابقة الذكر لكن مع تغير وحيد في النموذج السابق ألا وهو **الضرائب** أين أصبحت **مرتبطة بالدخل**،لذا سنوجز هذه المضاعفات والمعلوم أن كيفية حسابها تتم بتتبع نفس الخطوات السابقة:

✓ مضاعف الإستهلاك التلقائي: $\Longleftarrow$ $$ka = \frac{\Delta y}{\Delta a} = \frac{1}{(1-b+bt)}$$

✓ مضاعف الإستثمار: $\Longleftarrow$ $$k_I = \frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{(1-b+bt)}$$

✓ مضاعف الإنفاق الحكومي: $\Longleftarrow$ $$K_G = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{(1-b+bt)}$$

✓ مضاعف الضرائب: $\Longleftarrow$ $$K_T = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-b}{(1-b+bt)}$$

✓ مضاعف التحويلات: $\Longleftarrow$ $$K_R = \frac{\Delta y}{\Delta R} = \frac{b}{(1-b+bt)}$$

✓ مضاعف الميزانية المتوازنة: $\Longleftarrow$ $$K_{BS} = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{1-b}{(1-b+bt)}$$

مضاعف الميزانية المتوازنة في هذه الحالة أقل من الواحد الصحيح $K_{BS}<1$ ومعناه أن الزيادة في الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس القيمة وفي نفس الوقت ستؤدي إلى تغير الدخل بأقل من قيمة ΔGأو ΔT.

☒ **التمثيل البياني لميزانية الحكومة**: الميزانية العامة للحكومة هي عبارة عن الفرق بين قيمة مجموع الإيرادات المتمثلة في الضرائب ونفقاتها المتمثلة في الإنفاق الحكومي والتحويلات.

وتأخذ ميزانية الحكومة الصيغة التالية: $Bs=T-G-R$

✓ في حالة المتغيرات المشكلة لها خارجية تكون كمايلي: $Bs=T_0-G_0-R_0$

✓ في حالة الضرائب مرتبطة بالدخل تكون معادلة الميزانية كمايلي:

$$Bs=T-G_0-R_0$$

حيث أن : $T=T_0+ty$

وتصبح : $Bs= T_0+ty -G_0-R_0$

$$\boxed{Bs=(T_0 -G_0-R_0) +ty}$$

و يمكن أن تأخذ ميزانية الحكومة الوضعيات التالية:

✓ **الحالة الأولى** : وهي وضعية التوازن ويكون رصيد الميزانية مساويا للصفر **Bs=0** ومعناه أن نفقات الحكومة تساوي إيراداتها(**T=G+R**)

✓ **الحالة الثانية**: وهي وضعية العجز في الميزانية وفيها يكون رصيد الميزانية أقل من الصفر **Bs<0** ومعناه ان نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها(**T<G+R**).

✓ **الحالة الثالثة**: وهي وضعية الفائض في الميزانية وفيها يكون رصيد الميزانية أكبر من الصفر **Bs>0** ومعناه ان نفقات الحكومة أقل من إيراداتها(**T>G+R**).

ويمكن تمثيل الحالات الثلاث أعلاه كمايلي :

الشكل 37: التمثيل البياني لحالات ميزانية الحكومة

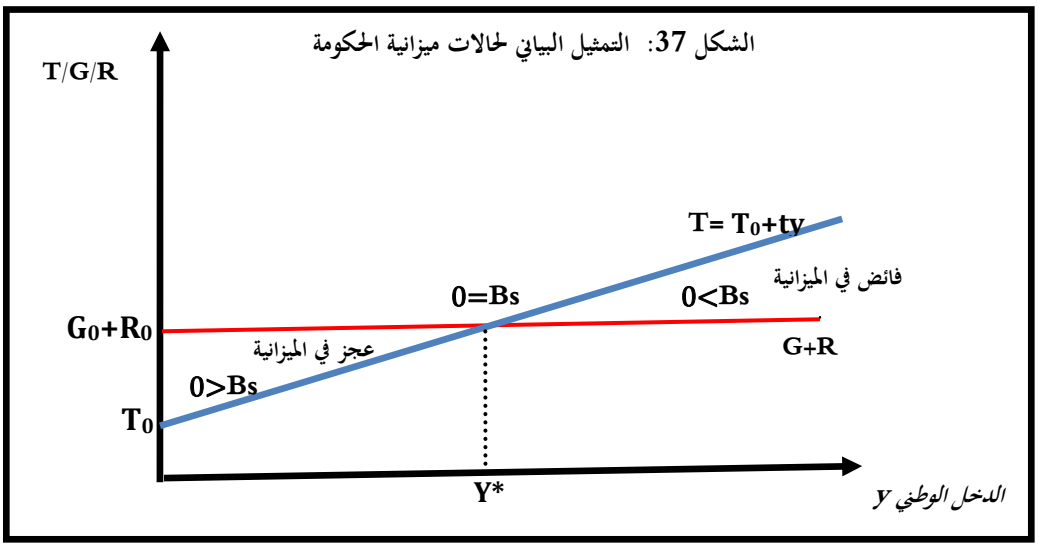

2-4 الفجوة الإنكماشية والفجوة التضخمية: إن الفجوة الإنكماشية والفجوة التضخمية تعتبرين كحالتين من حالات التوازن الثلاث والتي يمكن أن يكون عليهم التوازن الإقتصادي وفقا لما أقره كينز في فرضيات تحليله للتوازن الإقتصادي الكلي حيث أقر بأن هناك حالات يمكن أن يكون عليها الإقتصاد في التوازن وهي حالة التوازن الزائد (الفجوة التضخمية)،حالة التوازن الناقص (الفجوة الإنكماشية) وحالة التوازن أو التعادل والتي يتساوى فيها الطلب الكلي مع العرض الكلي.

2-4-1 الحالة الأولى الفجوة التضخمية: وهي ما نقصد به التوازن الزائد أي الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي(الإنفاق الكلي) أكبر من العرض الكلي عند مستوى التشغيل التام،بمعنى الدخل التوازني المحقق في حالة نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات($y^*=C+I+G$) بتساوي الطلب مع العرض أكبر من الدخل عند مستوى الإستخدام التام $\mathbf{y^*_f}$ (والدخل الممكن(عند مستوى الإستخدام التام) هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الوطني الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة في المجتمع) وعليه فإن: $\mathbf{y^*_f < y^*}$ تعبر على أن الإقتصاد يعاني من تضخم نتج عنه مايسمى بالفجوة التضخمية .

والفجوة التضخمية:هي عبارة عن قيمة معينة من الإنفاق المستقل عن الدخل الواجب التخلص منه للعودة بالإقتصاد إلى حالة الإستخدام التام. والإنفاق المستقل نقصد به أحد المتغيرات الخارجية المشكلة للطلب الكلي ($\mathbf{a/I_0/G_0}$)،وللقضاء على الفجوة التضخمية لابد من تقليص حجم الطلب الكلي (سياسة إنكماسية) بمقدار الفجوة التضخمية لينخفض الدخل التوازني $\mathbf{y^*}$ إلى ذلك الدخل (التوازني الممكن $\mathbf{y^*_f}$) عند مستوى الإستخدام التام .

ويمكن تقدير الفجوة التضخمية بالإعتماد على:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \frac{\text{فجوة الإنتاج } \Delta y}{\text{المضاعف } K}$$

وفجوة الإنتاج Δy :هي الفرق بين الدخل المحقق والدخل عند مستوى الإستخدام التام ($\mathbf{Y^*_f - Y^*}$)

وللقضاء على التضخم (الفجوة التضخمية):يجب إتباع السياسة المالية الملائمة والمتمثلة في :

السياسة المالية الإنكماشية وذلك بإستخدام الآدتين الضرائب **T**بزيادتها والإنفاق الحكومي **G** بتخفيضه أو كلاهما معا.

ويمكن تمثيل هذه الحالة بيانيا كمايلي:

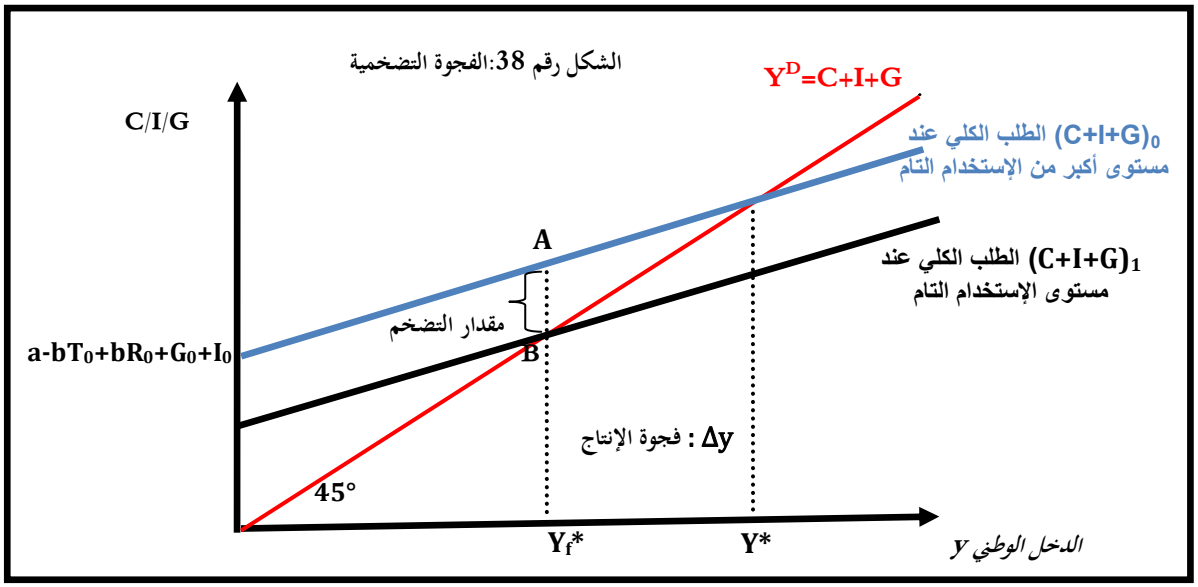

ومن الشكل اعلاه نلاحظ بأنه إذا كان الطلب الكلي أكبر مما يجب لتحقيق الاستخدام الكامل ويبلغ ($\mathbf{C + I_0+G_0}$) كما هو موضح في الشكل أعلاه فإن الدخل الكلي التوازني($\mathbf{Y^*}$) سيكون أكبر من الدخل الكلي الممكن(المستطاع) ($\mathbf{Y_f^*}$)، وبما أنه لا يمكن زيادة الإنتاج لأن كل الموارد المتاحة مستخدمة استخداما كاملا فإن الزيادة الحاصلة في قيمة الدخل الوطني التوازني ما هي إلا عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار وستكون في هذه الحالة فجوة اضافية في الإنتاج تقدر بـ ($\mathbf{Y_f^* - Y^*}$) وبالتالي تظهر الفجوة التضخمية والتي تقدر بالمسافة (**AB**).

2-4-2 الفجوة الإنكماشية: وهي ما نقصد به التوازن الناقص أي الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي(الإنفاق الكلي) اقل من العرض الكلي عند مستوى التشغيل التام،بمعنى الدخل التوازني المحقق في حالة نموذج كينزي مكون من ثلاثة قطاعات($\mathbf{y^*=C+I+G}$) بتساوي الطلب مع العرض أقل من الدخل عند مستوى الإستخدام التام $\mathbf{Y_f^*}$ (الدخل الممكن تحقيقه والذي يضمن الإستخدام التام) وعليه فإن: $\mathbf{Y_f^* > y^*}$ تعبر على أن الإقتصاد يعاني من بطالة نتج عنها مايسمى بالفجوة الإنكماشية .

والفجوة الإنكماشية:هي عبارة عن قيمة معينة من الإنفاق المستقل عن الدخل الواجب إضافته لجانب الطلب الكلي للعودة بالإقتصاد إلى حالة الإستخدام التام،وللقضاء على الفجوة الإنكماشية لابد من زيادة حجم الطلب الكلي (سياسة توسعية) بمقدار الفجوة الإنكماشية ليرتفع الدخل التوازني $\mathbf{y^*}$ إلى ذلك الدخل (التوازني الممكن $\mathbf{Y_f^*}$) عند مستوى الإستخدام التام .

ويمكن تقدير الفجوة الإنكماية بالإعتماد على:

$$\text{الفجوة الإنكماشية} = \frac{\text{فجوة الإنتاج } \Delta y}{\text{المضاعف } K}$$

وللقضاء على البطالة (الفجوة الإنكماشية):يجب إتباع السياسة المالية الملائمة والمتمثلة في :

السياسة المالية التوسعية:ويكون ذلك بإستخدام الآدتين الضرائب **T**بتخفيضها والإنفاق الحكومي **G** بزيادته أو بإستخدام الآدآتين معا.

ويمكن تمثيل هذه الحالة بيانيا كمايلي:

الشكل رقم 39:الفجوة الإنكماشية

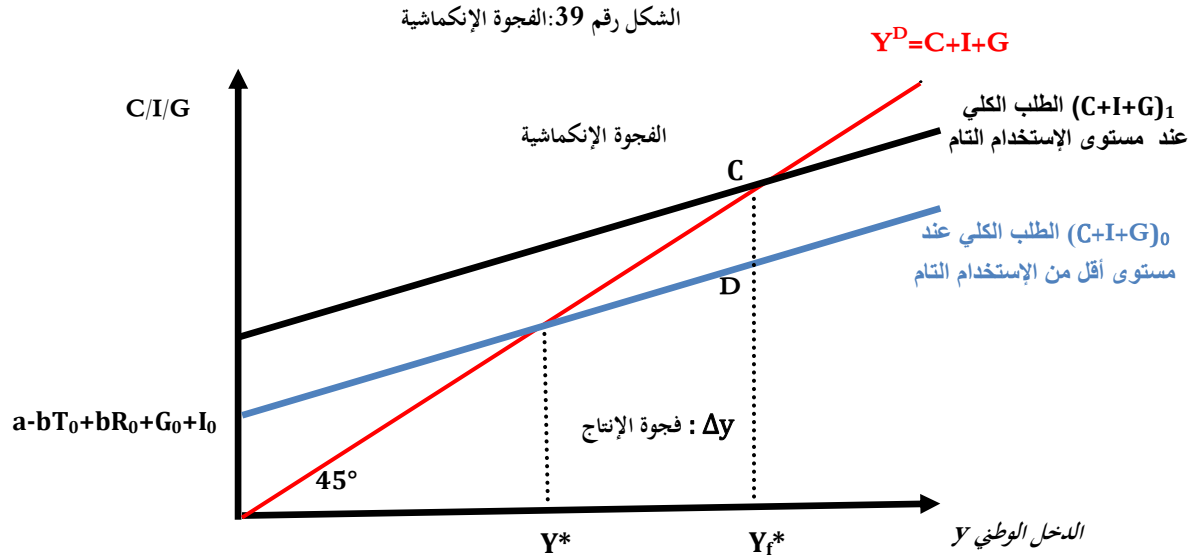

ومن الشكل اعلاه نلاحظ بأنه إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب لتحقيق الاستخدام الكامل ويبلغ ($C + I_0+G_0$) كما هو موضح في الشكل أعلاه ، فإن الدخل الكلي التوازني(Y^*) سيكون أقل من الدخل الكلي الممكن(المستطاع) (Y_f^*) ($Y_f^* > y^*$) وسنكون في هذه الحالة أمام فجوة في الإنتاج تقدر بـ ($Y^*-Y_f^*$). وبالتالي تظهر الفجوة الانكماشية التي تقدر بالمسافة (**CD**).

من خلال ماسبق فإن الوضعين السابقين تشيران إلى وضع إقتصادي غير مريح ،فالوضعية الأولى (الفجوة التضخمية) تشير إلى إلزامية ضبط الطلب الكلي حتى يعود الإقتصاد إلى وضعه الطبيعي وإلا فإن الإقتصاد سيشهد إرتفاعا في المستويات العامة للأسعار، أما الوضعية الثانية(الفجوة الإنكماشية) فتشير إلى ضرورة إستغلال كل الطاقات الإنتاجية المتاحة والعاطلة وفي كلتى الوضعيتين

ما على الحكومة إلى التدخل بإستخدام العديد من الأدوات والبرامج من خلال السياسات المالية والنقدية.

وكخلاصة لماسبق فإنه يمكننا إستنتاج مايلي:

- ✓ ($Y_f^* > y^*$) الفجوة إنكماشية: ومعنى هذا أن الدخل التوازني المحصل عليه بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي أقل من الدخل عند مستوى الإستخدام التام،بمعنى (إذا قل الطلب الكلي عن الحد اللازم للدخل عند مستوى الإستخدام التام).
- ✓ ($Y_f^* < y^*$) الفجوة التضخمية : ومعناه أن الدخل التوازني المحصل عليه بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي أكبر من الدخل عند مستوى الإستخدام التام،بمعنى(زيادة الطلب الكلي عن الحد اللازم للإستخدام التام)
- ✓ ($Y_f^* = y^*$) تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى الإستخدام التام.

3-التوازن الإقتصادي الكلي في نموذج كينزي مكون من اربع قطاعات (إقتصاد مفتوح):

كانت الدراسة في النموذج الكينزي السابق تقتصر على الإقتصاد المغلق،بمعنى ليس لديه تعاملات مع العالم الخارجي،غير اننا وحتى نكون أكثر واقعية فلابد من التخلي عن فرضية الإقتصاد المغلق وإتباع فرضية الإقتصاد المفتوح بإضافة القطاع الرابع للنموذج السابق ألا وهو قطاع العالم الخارجي وبإضافته ستظهر المعاملات بين الإقتصاد المحلي وإقتصادات العالم الخارجي وبإدراج هذا القطاع الى القطاعات الإقتصادية السابقة يصبح جانب الطلب الكلي كمايلي:

الطلب الكلي=الإنفاق الإستهلاكي +الإنفاق الإستثماري+الإنفاق الحكومي+ إنفاق العالم الخارجي

$$Y^D=C+I+G+(X-M)$$

3-1 مكونات الطلب الكلي لنموذج كينزي مكون من أربعة قطاعات:

كما سبق وأشرنا إليه فإن الطلب الكلي في نموذج كينزي مكون منأربعة قطاعات ومبني على مجموعة من الفرضيات كمايلي :

3-1- 1 القطاع الإستهلاكي C:

دالة الإستهلاك : $C = a+by_d$ ويقابلها:

دالة الإدخار: $S = -a+sy_d$

3-1-2 القطاع الإستثماري: و مانفترضه في دراستنا لهذا النموذج وهو كون الإستثمار متغير خارجي ($I=I_0$)قيمته تتحدد خارج النموذج الإقتصادي.

3-1-3 القطاع الحكومي G: الإنفاق الحكومي لهذا النموذج سوف تظهر الضرائب **T** والتحويلات **R** وتدخلان في النموذج من خلال دالة الاستهلاك .**C**

ونفترض في تحديد الدخل التوزني لهذا النموذج مايلي:

الإنفاق الحكومي: نفترض الإنفاق الحكومي متغيرا خارجيا $G=G_0$ حيث ان$G_0 > 0$

إفتراض الضرائب متغير داخلي (دالة تابعة للدخل):،لتسهيل الدراسة نفرض أن العلاقة بين الضرائب والدخل هي خطية وبالتالي تكون دالة الضرائب كما يلي:$T = T_0 + ty$

التحويلات (متغيرات خارجية):افتراض التحويلات مستقلة عن الدخل $R=R_0$

3-1-4 قطاع العالم الخارجي:

3-1-4-1 **الصادرات:**وتمثل الصادرات السلع والخدمات المنتجة محليا والمحولة إلى الخارج أو هي الطلب الخارجي على السلع المحلية[1].

والصادرات تمثل عنصرا من عناصر الإنفاق الكلي في المجتمع فكلما إرتفع حجم الطلب على السلع والخدمات المحلية من العالم الخارجي كلما زاد حجم الطلب الكلي،وتعتبر الصادرات متغيرا خارجيا تتحدد قيمتها خارج النموذج الإقتصادي وذلك كونها مرتبطة بدخول للعالم الخارجي ونرمز لها بالرمز **X** وتأخذ دالة الصادرات الصيغة التالية:

$$X=X_0$$

تم إفتراض الصادرات كمتغير خارجي وهذا لأن الطلب الخارجي على الناتج الوطني هو دالة تابعة لدخول العالم الخارجي وإلى سياسات التجارية بين الدول وإلى معدلات الفائدة للعالم الخارجي[1]وتأخذ الشكل التالي:

1- نمر محمد الخطيب،**التحليل الإقصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**، ،مرجع سبق ذكره،ص86

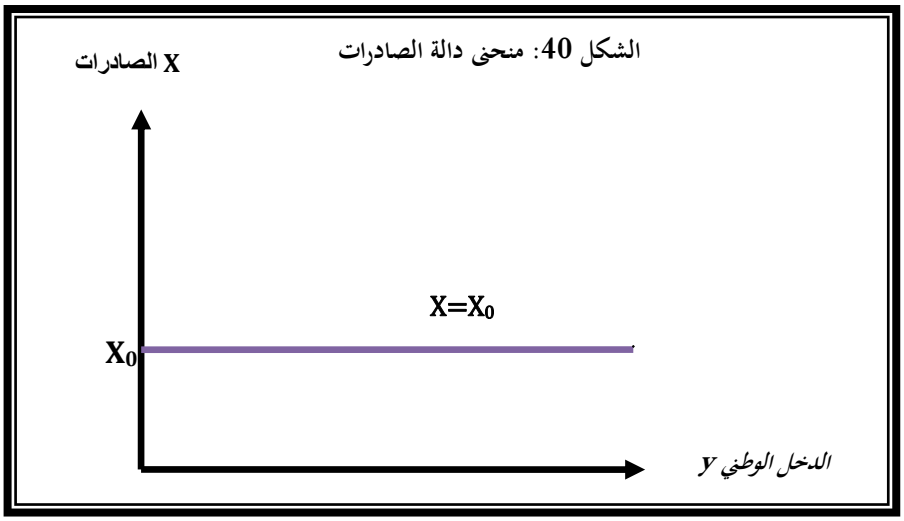

3-1-4-2 الواردات :وتمثل الواردات تلك السلع والخدمات المنتجة خارج الوطن والتي يتم طلبها وإستيرادها بغية إستهلاكها وإستخدامها داخل الوطن ويرمز لها بالرمز **M** وبخلاف الصادرات فالواردات لاتعتبر متغيرا خارجيا بل بالعكس فإن مستوى الواردات مرتبط بالدخل الوطني[2] وتكتب دالة الواردات كمايلي:

$$M=M_0+my$$

ومن خلال هذه الدالة نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الواردات والدخل الوطني.

حيث ان: $0 < m < 1$

- ✓ **y**: الدخل الوطني.
- ✓ M_0:**إقتصاديا**: واردات تلقائية غير مرتبطة بالدخل

رياضيا: نقطة تقاطع دالة الواردات مع المحور العمودي (محور الواردات).

- ✓ **m**: ميل دالة الواردات ونسميه بالميل الحدي للواردات **MPM**

إقتصاديا: التغير في الواردات الناتجة عن تغير الدخل بوحدة واحدة $MPM=\Delta M/\Delta Y$

ويمكن تمثيل دالة الواردات بيانيا كمايلي:

1- سامي خليل ،**نظرية الإقصادي الكلي: المفاهيم والنظريات والأساسية**، وكالة الأهرام للتوزيع،القاهرة،مصر،1994ص358

2- عقبة عبد اللاوي بن أحمد ،**تطبيقات التحليل الإقتصاد الكلي** ،مرجع سبق ذكره،ص276.

الشكل 41: منحنى دالة الواردات كمتغير تابع

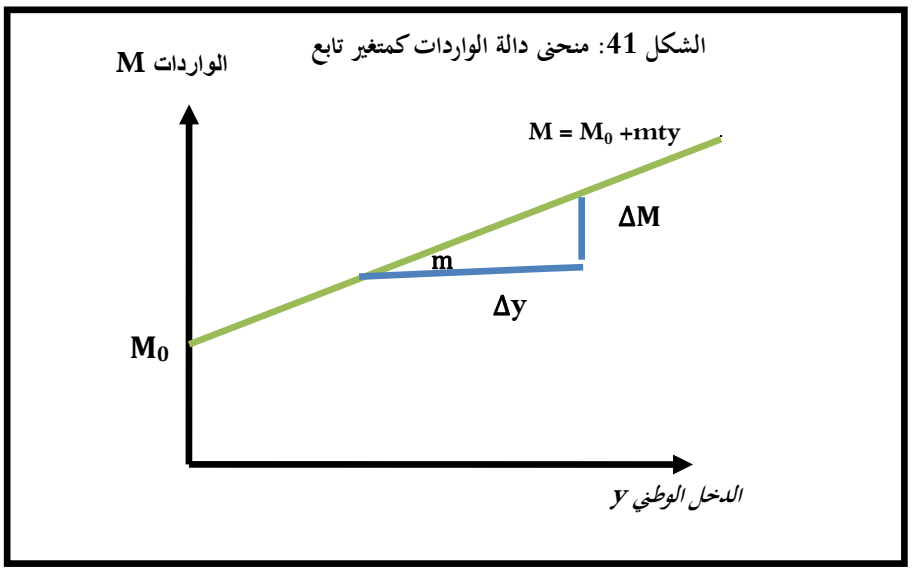

2-3 تحديد الدخل التوازني في نموذج كينزي مكون من أربعة قطاعات:وبنفس خطوات النموذج السابق يتحقق مستوى الدخل التوازني في نموذج كينزي مكون من اربعة قطاعات عند توازن سوق السلع والخدمات،بمعطيات وفرضيات جديدة وسنحاول من خلال هذا العنصر توضيح كيفية تحديد الدخل التوازني عن طريق:

- ✓ الطلب الكلي = العرض الكلي
- ✓ التسربات الادخارية تساوي الإضافات الاستثمارية (الإستمار يساوي الإدخار)

1-2-3 تحديد الدخل التوازني بطريقة (الطلب الكلي = العرض الكلي): يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفقا لهذه الطريقة بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي كمايلي:

$$Y^S=Y^D$$

حيث أن : الطلب الكلي: $Y^D=C+I+G+(X-M)$

العرض الكلي: $Y^S=Y$ (العرض الكلي ماهو إلا الدخل الكلي Y)

ويصبح شرط التوازن كمايلي: $Y=C+I+G+(X-M)$

Y: الدخل الوطني ، **C**: الإستهلاك ، **I**: الإستثمار **G**: الإنفاق الحكومي ، **(X-M)**:صافي التعامل مع العالم الخارجي ويطلق عليه أيضا الميزان التجاري.

ويمكن دراسة التوازن الإقتصادي الكلي في حالة نموذج كينزي لإقتصاد مفتوح ووفقا للمعطيات السابقة و بطريقة الطلب الكي يساوي العرض الكلي كمايلي:

لدينا شرط التوازن : $Y=C+I+G+(X-M)$ ..... (01)

دالة الاستهلاك : $C=a+by_d$ ..... (02)

حيث أن: $Y_d=Y-T+R$

دالة الاستثمار : $I=I_0$ .....(03)

الإنفاق الحكومي : $G=G_0$ .....(04)

الضرائب : $T=T_0+ty$.....(05)

التحويلات : $R=R_0$.....(06)

الصادرات : $X=X_0$.....(07)

الواردات : $M=M_0+my$.....(08)

بالتعويض في (1) نجد:

$$y=a+by_d+I_0+G_0+X_0-M_0-my$$
$$y=a+b(y-(T_0+ty)+R_0)+I_0+G_0+X_0-M_0-my$$
$$y=a+by-bT_0-bty+bR_0+I_0+G_0+X_0-M_0-my$$
$$y-by+bty+my=a-bT_0+bR_0+I_0+G_0+X_0-M_0$$
$$y-by+bty+my=a-bT_0+bR_0+I_0+G_0+X_0-M_0$$
$$y(1-b+bt+m)=a-bT_0+bR_0+I_0+G_0+X_0-M_0$$

$$Y^*=\frac{1}{(1-b+bt+m)}\times(a-bT_0+bR_0+I_0+G_0+X_0-M_0)$$

وهي عبارة الدخل التوازني لنموذج كينزي مكون من أربعة قطاعات بطريقة(الطلب كلي= العرض الكلي)

ملاحظة: يمكن تعويض الدخل التوازني Y^* في *دالة الواردات للحصول على مستوى الواردات عند التوازن* ($M^*=M_0+my^*$).

ويمكن تمثيل حالة توزن الدخل (**طريقة طلب كلي = عرض كلي**) وفقا لهذا النموذج ووفقا لهذه المعطيات كمايلي:

الشكل 42: مستوى توازن الدخل لنموذج مكون من أربعة قطاعات (طلب كلي=عرض كلي)

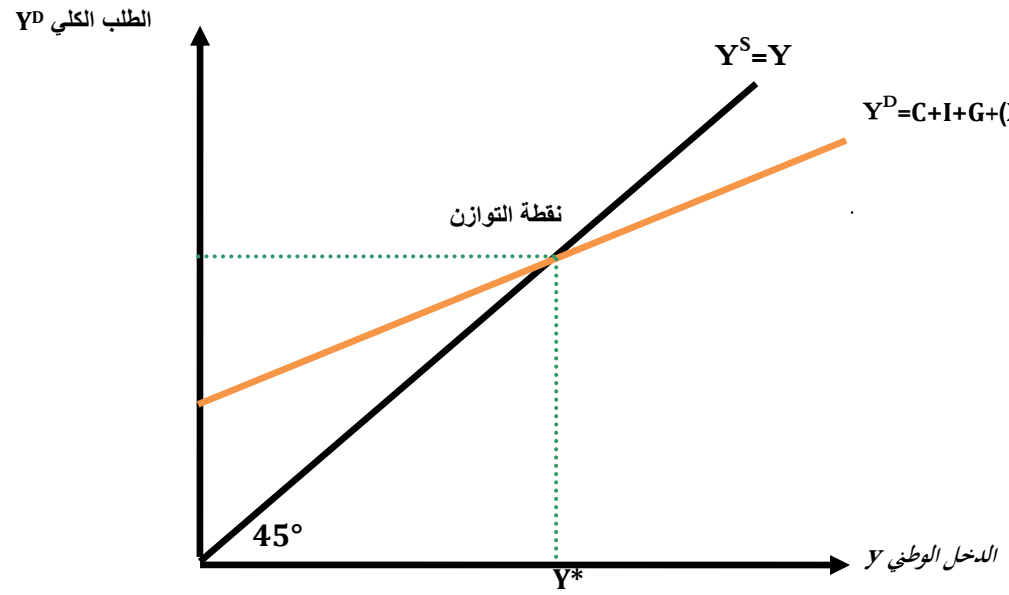

3-2-2 تحديد الدخل التوازني بطريقة (التسربات الادخارية تساوي الإضافات الاستثمارية):

ويصبح شرط التوازن لنموذج كينزي مكون من أربعة قطاعات بطريقة(**إستثمار= إدخار**):

شرط التوازن: الاستثمار +الإنفاق الحكومي+ التحويلات+الصادرات = الادخار +الضرائب+الواردات

$$S+T+M = I+G+R+X$$

R:التحويلات، **S**: الإدخار،**I**: الإستثمار **G**: الإنفاق الحكومي **M**: **الواردات X**: **الصادرات**،**T**: الضرائب

ويمكن دراسة التوازن الإقتصادي الكلي في حالة نموذج كينزي لإقتصاد مفتوح ووفقا للمعطيات السابقة و بطريقة (إدخار/إستثمار) كمايلي:

لدينا شرط التوازن: $S+T+M = I+G+R+X$.....(01)

لدينا دالة الإدخار: $S = -a + sy_d$ .... (02)

$$y_d = y + T + R$$

دالة الاستثمار : $I = I_0$ .....(03)

الإنفاق الحكومي : $G = G_0$ .....(04)

الضرائب : $T = T_0 + ty$ .....(05)

التحويلات : $R = R_0$ .....(06)

الصادرات : $X = X_0$ .....(07)

الواردات : $M = M_0 + my$ .....(08)

بالتعويض في (1) نعوض كل قيمة بقيمتها نجد:

$$X_0 + I_0 + G_0 + R_0 = -a + sy_d + T_0 + ty + M_0 + my$$

$$X_0 + I_0 + G_0 + R_0 = -a + s(y - (T_0 + ty) + R_0) + T_0 + ty + M_0 + my$$

$$X_0 + I_0 + G_0 + R_0 = -a + sy - sT_0 - sty + sR_0 + T_0 + ty + M_0 + my$$

$$y(s - st + t + m) = a + sT_0 - sR_0 - T_0 + R_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y^* = \frac{1}{(s - st + t + m)} \times (a + sT_0 - sR_0 - T_0 + R_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

وهي عبارة الدخل التوازني وفقا لمعطيات نموذج كينزي مكون من أربعة قطاعات بطريقة (تسربات إدخارية =إضافات إستثمارية) ويكون التمثيل البياني لهذه الحالة كمايلي:

الشكل 43: مستوى الدخل التوازني لنموذج كينزي مكون أربعة قطاعات (تسربات= إضافات)

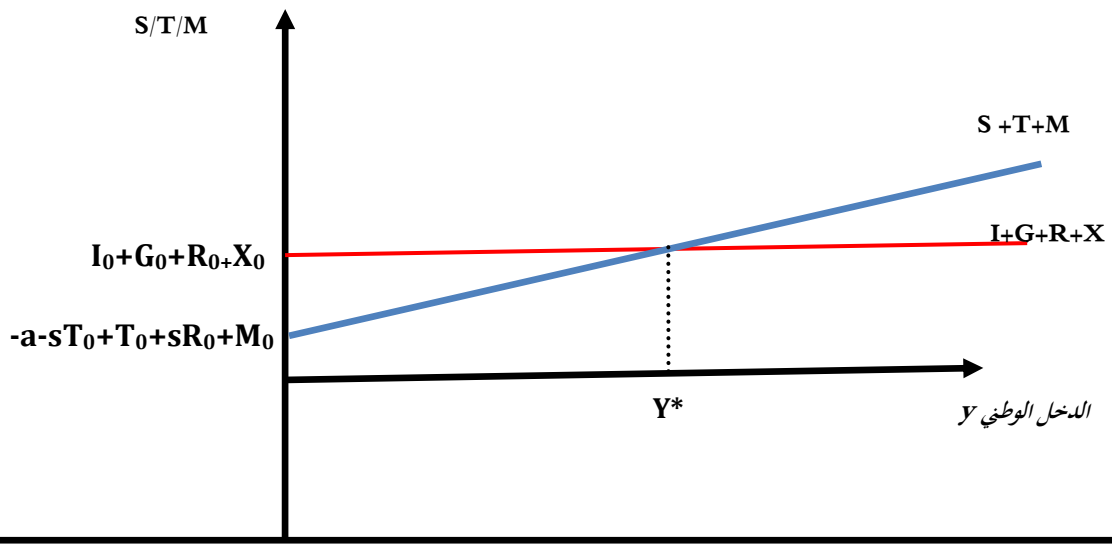

3-4 الميزان التجاري:وهو الذي يوضح الفرق بين الصادرات والواردات لدولة معينة ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية: $Bc=X-M$ او N_X

وفي حالة الواردات مرتبطة بالدخل فتكون معادلة الميزان التجاري كمايلي:

$$Bc=X_0-M_0-my \quad \text{أو} \quad N_X$$

ويأخذ الميزان التجاري الحالات التالية:

- ✓ $0<Bc$: فائض في الميزان التجاري ومعناه الصادرات أكبر من الواردات $M<X$
- ✓ $0>Bc$: عجز في الميزان التجاري ومعناه الصادرات أقل من الواردات $M>X$
- ✓ $0=Bc$: الميزان التجاري متوازن ومعناه الصادرات تساوي الواردات $M=X$

ويمكن تمثيله بيانيا كمايلي:

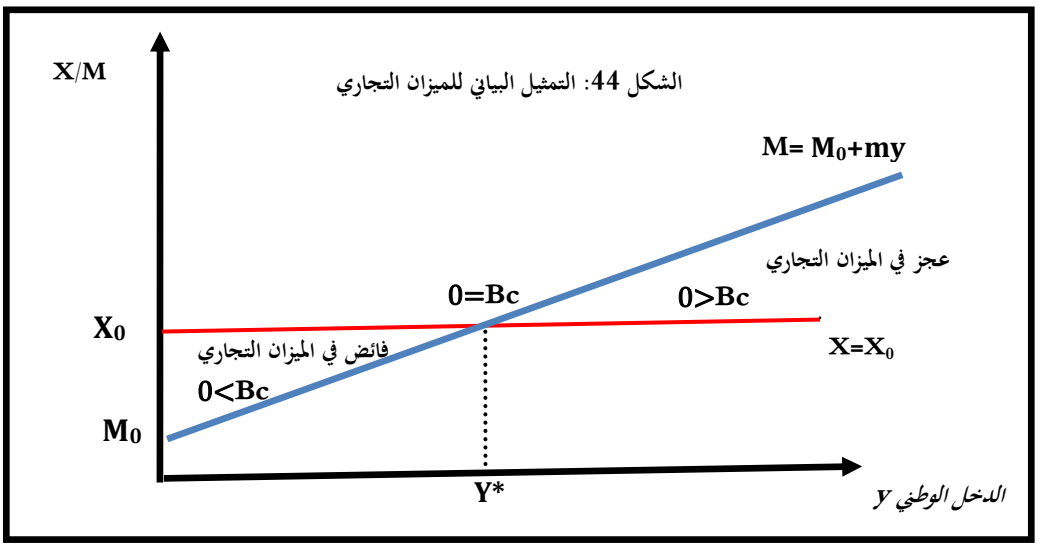

3-5 المضاعف وأثره على الدخل في نموذج كينزي مكون من أربعة قطاعات:

☒ المضاعفات وأثرها على الدخل حالة الضرائب متغير داخلي ($T=T_0+ty$):

مع بقاء نفس فرضيات هذا النموذج ونفس معطياته السابقة التي لذا سنوجز هذه المضاعفات والمعلوم أن كيفية حسابها تتم بتتبع نفس الخطوات المتبعة في النماذج السابقة:

✓ مضاعف الإستهلاك التلقائي: $\Longleftarrow$ $$ka = \frac{\Delta y}{\Delta a} = \frac{1}{(1-b+bt+m)}$$

✓ مضاعف الإستثمار: $\Longleftarrow$ $$k_I = \frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{(1-b+bt+m)}$$

✓ مضاعف الإنفاق الحكومي: $\Longleftarrow$ $$K_G = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{(1-b+bt+m)}$$

✓ مضاعف الضرائب: $\Longleftarrow$ $$K_T = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-b}{(1-b+bt+m)}$$

✓ مضاعف التحويلات: $\Longleftarrow$ $$K_R = \frac{\Delta y}{\Delta R} = \frac{b}{(1-b+bt+m)}$$

✓ مضاعف الميزانية المتوازنة: $\Longleftarrow$ $$K_{BS} = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{1-b}{(1-b+bt+m)}$$

المضاعفات السابقة متعلقة بنموذج إقتصادي مفتوح مكون من أربعة قطاعات، و سبق أن تطرقنا إلى فرضياته والتي من بينها أن الإستثمار متغير خارجي،فبإفتراض طرأ تغير على الإستثمار وأصبح مرتبطا بالدخل تصبح دالة الإستثمار من الشكل التالي : $I=I_0+dy$ فهذا سيؤدي إلى تغير المضاعفات السابقة الذكر وتكون كمايلي:

✓ مضاعف الإستهلاك التلقائي: $\Longleftarrow$ $$ka = \frac{\Delta y}{\Delta a} = \frac{1}{(1-b-d+bt+m)}$$

✓ مضاعف الإستثمار: $\Longleftarrow$ $$k_I = \frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{(1-b-d+bt+m)}$$

✓ مضاعف الإنفاق الحكومي: $\Longleftarrow$ $$K_G = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{(1-b-d+bt+m)}$$

✓ مضاعف الضرائب: $\Longleftarrow$ $$K_T = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{-b}{(1-b-d+bt+m)}$$

✓ مضاعف التحويلات: $\Longleftarrow$ $$K_R = \frac{\Delta y}{\Delta R} = \frac{b}{(1-b-d+bt+m)}$$

✓ مضاعف الميزانية المتوازنة: $\Longleftarrow$ $$K_{BS} = \frac{\Delta y}{\Delta T} = \frac{1-b}{(1-b-d+bt+m)}$$

مثال تطبيقي: في اقتصاد مفتوح لدولة ما، لديك المعطيات الآتية:

$C=2000+0,8Y_d$ ، $X=3000$ ، $M=240+0,1Y$ ، $R=1500$ ، $G=3650$ ، $I=750$ ، $T=450+0,25Y$

1- احسب الدخل التوازني بطريقتين (طلب كلي/عرض كلي) ؟ ما هي حالة الاقتصاد إذا كان مستوى التشغيل التام 15000 ون.

2- بعد معرفة وضعية الإقتصاد ماهو المقدار الواجب تخفيضه أو زيادته للوصول إلى هدف التشغيل التام؟

3- احسب الاستهلاك و الادخار عند التوازن ؟

4- احسب رصيد الميزانية ؟ ثم علق عليه ومثلها بيانيا ؟

5- احسب رصيد الميزان التجاري ثم علق عليه ؟

حل المثال التطبيقي:

1- حساب الدخل التوازني:

✓ **بطريقة طلب كلي /عرض كلي**

شرط التوازن: $\mathbf{Y=C+I+G+(X-M)}$.

عبارة الدخل التوازني لهذا النموذج هي:

$$Y^* = \frac{1}{(1-b+bt+m)} \times (a - bT_0 + b R_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

بالتعويض نحصل على:

$$Y^* = \frac{1}{(1-0.8+0.8(0.25)+0.1)} \times (2000 - 0.8(450) + 0.8(1500) + 750 + 3650 + 3000 - 240)$$

$$Y^* = \frac{1}{0.5} \times (2000 - 360 + 1200 + 750 + 3650 + 3000 - 240)$$

$$Y^* = 2.(10000) \Longrightarrow y^* = 20000 \text{ u.m}$$

حالة الإقتصاد: الإقتصاد في حالة تضخم لأن $y_f^* < y^*$ $\Longleftarrow$ **15000<20000**

2-الإنفاق الحكومي الواجب تخفيضه للوصول إلى هدف التشغيل التام هو:

لدينا مضاعف الإنفاق وفقا لمعطيات التمرين:

$$K_G = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{(1-b-d+bt+m)}$$

$$\Delta y = \Delta G \times \frac{1}{(1-b-d+bt+m)} \Longrightarrow \Delta G = \frac{\Delta Y}{K_G}$$

$$\Delta y = 20000 - 15000 \implies \Delta y = 5000 \text{ u.m}$$

ومنه

$$K_G = \frac{1}{(1-b-d+bt+m)} = \frac{1}{(1-0.8+0.8(0.25)+0.1)}$$

$$K_G = 2$$

$$\Delta G = \frac{5000}{2} = 2500 \text{ ون}$$

ومنه على الحكومة تخفيض إنفاقها بمقدار **2500 ون** للوصول إلى هدف التشغيل التام (**15000**).

3-الإستهلاك والإدخار عند التوازن:

الإستهلاك عند التوازن: لدينا : $C^*=2000+0.8y_d^*$

لإيجاد C^* لابد من حساب y_d^*:

$$y_d^*=Y^*-T^*+R$$

$$y_d^*=20000-(450+0.25(20000))+1500$$

$$\underline{y_d^*=16500 \text{ u.m}}$$

ومنه: $\underline{C^*=2000+0.8(16500)=15200 \text{ u.m}}$

الإدخار عند التوازن: ط1 لدينا: $y_d^*=C^*+S^*$.

$$S^*=y_d^*-C^*$$

$$S^*=16500-15200=\underline{1300}\text{u.m}$$

$$\underline{S^*=1300}\text{ u.m}$$

ط2 : إشتقاق دالة الإدخار: $S^*=-2000+0.2y_d^*$

$$S^*=-2000+0.2\ (16500)=1300 \text{ u.m}$$

3-حساب رصيد الميزانية: $Bs=T^*-G_0-R_0$

$$Bs= 450+0.25(20000)-3650-1500$$

$$Bs=5450-3650-1500$$

$$Bs= 300 \text{ ون}$$

$Bs>0$ **فائض في ميزانية الحكومة**

التمثيل البياني لميزانية الحكومة:

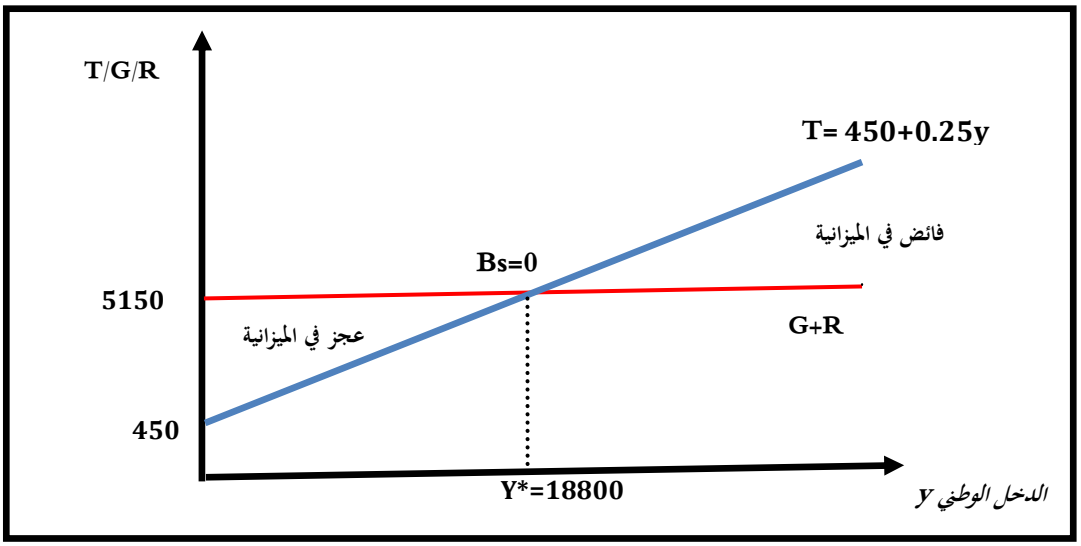

4-حساب رصيد الميزان التجاري:

$$Bc= X-M$$

$$Bc= X_0-M_0-my$$

$$Bc=3000-240-0.1(20000)$$

$$Bc= \mathbf{760}\ u.m$$

رصيد الميزان التجاري موجب وبالتالي الميزان التجاري في خالة فائض **Bc>0**

التمثيل البياني للميزان التجاري:

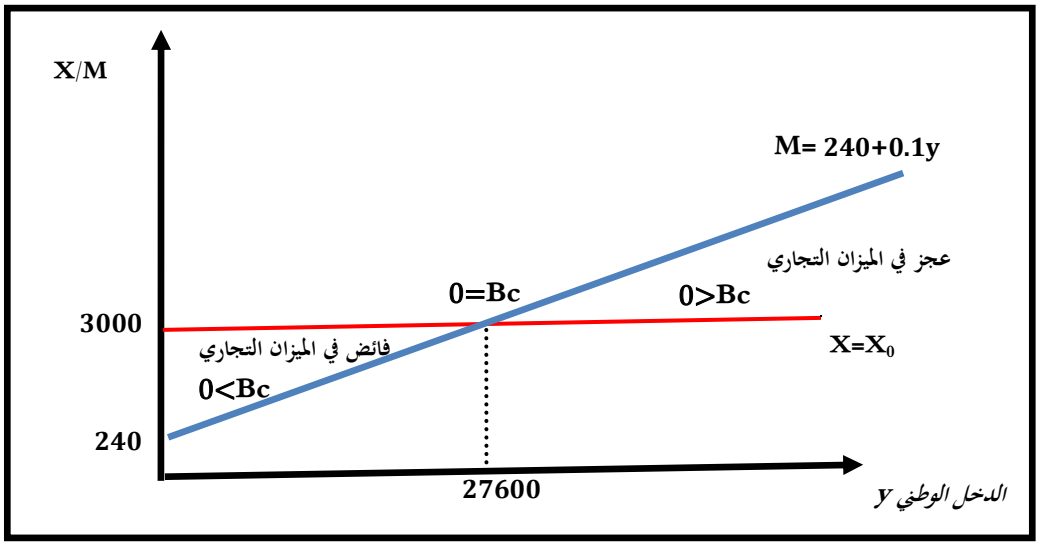

أسئلة وتمارين للمراجعة : المحور الرابع : التوازن الإقتصادي الكلي وفق النموذج الكينزي

أسئلة نظرية:

1- ماهي أهم إنتقادات التحليل الإقتصادي الكلي" الكينزي" للتحليل الكلاسيكي.

2- ماهو أثر زيادة الإنفاق الحكومي الممول عن طريق زيادة الضرائب الثابتة بنفس المقدار ؟

3- أي من الخيارات التالية تعتبر سياسة مالية مناسبة لمعالجة التضخم.

- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي.
- ✓ زيادة الضرائب

4- أي من الخيارات التالية تعتبر سياسة مالية مناسبة للقضاء على الفجوة الإنكماشية.

- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي.
- ✓ زيادة الضرائب

5- في أي شرط تصح كتابة كل شكل من الشكلين التاليين لدالة الاستهلاك:

$c=a+by$ $C=f(y)$

- ✓ اذا كانت $b>1$ ، فماهر التفسير الاقتصادي لذالك ؟
- ✓ اذا كانت $b=0$ ، فماهو التفسير الاقتصادي لذالك ؟
- ✓ هل يقترب b من 0 او 1 في اقتصاديات الدول النامية، ولماذا؟

التمرين 01: ليكن لدينا الجدول التالي، الذي يبين المستويات المختلفة من الدخل و ما يقابلها من الاستهلاك

الدخل الوطني	400	600	800	1000	1200
الاستهلاك الوطني	360	520	680	840	1000

المطلوب: 1- أحسب الميل المتوسط للاستهلاك عند كل مستوى من الدخل الوطني ؟

2- أحسب الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستوى من الدخل الوطني ؟_ ماذا تستنتج ؟

3- أحسب الاستهلاك التلقائي "a" ؟

4- أوجد الشكل العام لدالة الاستهلاك الوطني ؟

التمرين 02: لدينا الجدول التالي يبين الدخل Y والاستهلاك C:

C	40	80	120	160	200	240	280
Y	0	50	100	150	200	250	300

المطلوب:

1- ابحث عن الادخار Sعند كل مستوى من مستويات الدخل.

2- إيجاد كل من: **MPC**، **APC**،**MPS**، **APS** عند كل مستوى من مستويات الدخل.

3- أثبت جبريا **أن** **APS<MPS** ،**MPC<APC** / **1=APC+APS**. / **1=MPS+MPC**

4- إيجاد معادلة الاستهلاك وعادلة الادخار.

التمرين 03 :ليكن لدينا المعلومات التالية عن إحدى الدول:

Y	**100**	**200**	**300**	**400**	**500**	**600**
C	**100**	**180**	**260**	**340**	**420**	**500**
I	**60**	**60**	**60**	**60**	**60**	**60**

المطلوب: 1- حساب الإدخار عند كل مستوى من مستويات الدخل؟

2- حساب **MPC**، **APC**،**MPS**، **APS** عند كافة مستويات الدخل؟

3- استخرج كلا من دالتي الاستهلاك والادخار؟

4- ارسم الشكل البياني الذي يمثل الدالتين؟

5- أوجد القيم التوازنية لكل من الدخل الاستهلاك،الادخار

التمرين04: إذا كانت لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد بلد ما : $C= 40+0.8Y$ والاستثمار $I_0=80$

المطلوب :1- حساب الدخل التوازني $Y^{"}$؟

2- إذا ارتفع حجم الاستثمار ب 10ون فماذا يحدث للدخل الوطني عند التوازن

3- أوجد قيمة المضاعف.

4-بافتراض أن الاستثمار دالة تابعة للدخل وهي على الشكل التالي: $I=80+0.1Y$

-أوجد الدخل التوازني الجديد في هذه الحالة وكذا المتغيرات الكلية عند التوازن.

التمرين 05:

إذا كانت لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد بلد ما كما يلي :

$C= 250+0.75Y$ والاستثمار $I_0=150$

المطلوب: 1- حساب كل من : Y^* ، C^* ، I^*، S^*

2-إذا كان الدخل الوطني في حالة الاستخدام التام يساوي2000 م ون هل الاقتصاد في حالة انكماشية أم تضخمية؟

3-أوجد حجم الفجوة؟ ثم بين كيف يمكن القضاء عليها؟

التمرين 06: ليكن لدينا النموذج الاقتصادي التالي والمكون من ثلاثة قطاعات (اقتصاد مغلق):

دالة الاستهلاك : $C=2000+0.7y_d$ / الاستثمار: $I_0=1110$ / الإنفاق الحكومي $G_0=200$

الضرائب: $T_0= 1500$ / التحويلات $R_0=200$

المطلوب :

1-أكتب شرط التوازن لهذا الاقتصاد ؟

2-استخرج عبارة الدخل التوازني؟

3-أوجد المستوى التوازني للدخل! واحسب رصيد الميزانية؟

4-اذا ارتفع الإنفاق الحكومي إلى 300ما أثر ذالك على الدخل التوازني؟.

5-اذا ارتفعت الضرائب بمقدار 300 وارتفع الإنفاق الحكومي بمقدار300ما أثر ذالك على الدخل التوازني ؟وما تأثير ذالك على الميزانية ،بماذا يسمى هذا الأثر؟

6-اذا ارتفعت الضرائب بمقدار 30 وارتفعت التحويلات بمقدار 30 مأثر ذالك على الدخل التوازني ؟

7-أحسب رصيد الميزانية العامة للدولة،وهل تمثل حالة عجز أم فائض.

التمرين 07: اذا عرفنا أن مستوى التشغيل الكامل يتحدد عند مستوى الدخل 800 ون ،وكان سلوك الاستهلاك معرفا بالمعادلة التالية: $C=10+0.9y_d$ ، الاستثمار $I=I_0=60$ / $G=G_0=15$ / $T=T_0=12$

المطلوب:

1- أوجد المستوى التوازني للدخل

2- هل هذا المستوى تضخمي أو انكماشي؟

3-إذا استعملنا الأنفاق الحكومي على أنه أداة السياسة المالية فماهو المقدار الواجب في الإنفاق الحكومي حتى نصل الى مستوى دخل 800 ون

4- هل يستمر عجز ميزانية الحكومة في الحالة الأخيرة؟

5- لنفرض أن الضرائب هي أداة السياسة المالية : - فماهو التغير الواجب في الضرائب حتى نصل الى حالة التشغيل الكامل؟

التمرين 08: لنفرض أن اقتصادا ما يتكون من ثلاث قطاعات اقتصادية وتعطى لنا البيانات التالية:

دالة الاستهلاك: $C=100+0.8y_d$ / $I_0= 50$ بينما تتلخص السياسة الجبائية في :

$G_0= 200$ ، $R_0= 62.5$ ، $t =0.25$

المطلوب: 1- أحسب الدخل التوازني لهذا الاقتصاد ؟

2- أحسب قيمة مضاعف الاستثمار؟

باستخدام نفس معلومات التمرين 08 أوجد مايلي:

1- رصيد الميزانية 2- رصيد الميزانية عندما يرتفع الاستثمار إلى 100 ون

التمرين02: اذا كانت لدينا المعطيات الاقتصادية الكلية لاقتصاد بلدين Aو Bيتم التبادل التجاري فيما بينهما:

	الستهلاك التلقائي a	الضرائب المستقلة T_0	الواردات M_0	الصادرات X_0	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للضرائب	الاستثمار المستقل I_0	الانفاق الحكومي G_0	التحويلات R_0
البلد A	150	120	100	80	0.75	0.2	350	135	100
البلد B	50	100	؟	100	0.75	0.2	100	100	150

المطلوب: 1- -احسب قيمة الواردات للبلد B 2- احسب الدخل التوازني للبلد Aو B

4-احسب رصيد الميزانية والميزان التجاري للبلد A،ماهي قيمة التغير في واردات البلد Aمن أجل توازن الميزان التجاري؟ 5- ماذا يحدث للدخل التوازني والميزان التجاري للبلد B اثر التغير الذي حدث في البلد A؟

6- اذا كان الدخل الممكن عند مستوى الاستخدام التام يمثل حالة التوازن في رصيد الميزانية بالنسبة للدولة A:

- حدد طبيعة الوضع الاقتصادي السائد في البلد A ، حدد الفجوة.

التمرين 09:لتكن لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد مفتوح لبلد ما كما يلي :

C=30+0.7Yd , X-M=35-0.2y، I=120 , G=130 . T=130

المطلوب:

1- أحسب ،الدخل في التوازن

2-أوجد مستويات الاستهلاك والاستثمار المقابلة **3**- . ماهي وضعية الميزان التجاري

4 - حدد اثر ارتفاع الانفاق الحكومي بمقدار 20 ون على الدخل، وكذالك توازن الميزان التجاري

التمرين 10: لتكن لدينا المعطيات التالية عن اقتصاد ما كما يلي :

M=0.2Y / I=300 / G=500 / T=400 / X=400 / C=200+0.8Yd

المطلوب:

1-أكتب شرط التوازن لهذا الاقتصاد ؟

2-استخرج عبارة الدخل التوازني؟

3-أوجد المستوى التوازني للدخل؟ وأحسب مستويات الاستهلاك والواردات المقابلة

4-أحسب الميل المتوسط للإستهلاك والواردات عند التوازن؟

5-واحسب رصيد الميزانية؟

6-أحسب رصيد الميزان التجاري؟ مع التمثيل البياني؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا:الكتب:

1. أحمد الأشقر،**الاقتصاد الكلي**،الطبعة الأولى،الدار العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن،**2002**
2. أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**،مؤسسة شباب لجامعة،الإسكندرية،مصر،**2000**.
3. بريبش السعيد ،**الإقتصاد الكلي** ،دار العلوم للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ،الجزائر **2007**
4. بسام الحجار، عبد الله رزق،**الإقصادي الكلي** ،دار المنهل اللبناني ،الطبعة الأولى،بيروت،لبنان ،**2010** .
5. تومي صالح ،**مبادئ التحليل الإقتصاد الكلي " مع تمارين ومسائل محلولة"**،دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،**2004**.
6. سامي خليل ،**نظرية الإقصادي الكلي: المفاهيم والنظريات والأساسية**، وكالة الأهرام للتوزيع،القاهرة،مصر **1994**.
7. شعيب بونوة، زهرة بن يخلف،**مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر **2010**.
8. طالب عوض، **مدخل إلى الإقتصاد الكلي** ،دار وائل للنشر،الطبعة الثالثة ، عمان ،**الأردن 2013**
9. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، **1998**.
10. عبد الرحمان يسري ، **تطور الأفكار الإقتصادية** ،دار القلم، بدون طبعة ،بيروت ،لبنان.**2006**
11. عبد المطلب عبد الحميد،**السياسات الإقتصادية– تحليل جزئي وكلي**،مكتبة زهراء الشرق النشر والتوزيع، القاهرة ،مصر **1998**.
12. عمر صخري،**التحليل الإقتصاد الكلي** ،ديوان المطبوعات الجامعية،طبعة،الجزائر **1994**.
13. عقبة عبد اللاوي بن أحمد ،**تطبيقات التحليل الإقتصاد الكلي** ،مطبعة الرمال،الوادي،الجزائر،**2020**.
14. علاش أحمد،**دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي**،دار هومة للطباعة والنشر ،الجزائر **2010**.
15. كامل علاوي كاظم الفتلاوي،حسن لطيف كاظم الزبيدي،**مبادئ علم الاقتصاد**،الطبعة الأولى،دار صفاء للنشروالتوزيع،عمان،الأردن **2009**.
16. محمد أحمد أفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، **2006**.
17. محمد بوخاري، **الاقتصاد الكلي المعمق**، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،**2014**.
18. محمد زرقون ، أمال رحمان، **النظرية الاقتصادية الكلية: محاضرات وتمارين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2017**.
19. محمد زكي الشافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، مصر، **1981**

20. محمد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**،الجزء الأول،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر **2003**.

21. نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **2001**

22. ناظم نوري الشمري، **النقود و المصارف** ، المكتبة الوطنية ، بغداد ،العراق **1995**.

23. هوشيار معروف، **تحليل الإقتصاد الكلي** ،دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ، عمان ،الأردن **2005**.

أ- مطبوعات المحاضرات:

24. أوكيل حميدة ، **الإقصادي الكلي**، تمارين ومسائل محلولة،مطبوعة محاضرات،كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة العقيد آكلي محند أولحاج ،البويرة،**2016-2017**.

25. بلخريصات رشيد ، **الإقتصاد الكلي ، دروس وتمارين** ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، **2006**.

26. برني لطيفة، **الإقصادي الكلي**،مطبوعة محاضرات،كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،**2016-2017**.

27. بن الحاج جلول ياسين ،**الإقصادي الكلي 01 دروس وتمارين** ،مطبوعة محاضرات،كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة تيارت ،**2017 /2018**.

28. طيبي حمزة،**تحليل الإقصادي الكلي**،مطبوعة محاضرات،كلية العلوم الإقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،**2016-2017**.

29. محمد راتول،**محاضرات في الإقتصاد الجزئي**،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف **2004**

30. محمد عبد المومن،**التحليل الإقصادي الكلي** ،مطبوعة محاضرات ،كلية العلوم الإقتصادية ،التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،**2007 /2008**.

31. نمر محمد الخطيب،**التحليل الإقصادي الكلي بين النظرية والتطبيق**،محاضرات وتمارين،الجزء الأول،مطبوعة محاضرات ،كلية العلوم الإقتصادية، االتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،**2007 /2008**.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

32. جواد كاظم عبد نصيف البكري ،**أهداف السياسة الإقتصادية الكلية**، تاريخ الإطلاع **2021/08/22**
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&depid=1&lcid=48437